

القسم الثاني

# العالم السوفياتي

« بيثا يتراجع النظام الاقتصادي والسياسي الحر في البلدان  
الرأسمالية ، نراه يزول كلياً في سدس اليابسة حيث كانت  
الثورة الروسية أولى مراحل تحول اساسي في البسادي،  
الاجتماعية للحضارة الغربية » .

ه . لاسكي

كانت ام نتائج الحرب العالمية الاولى الثورة الروسية - « اعظم حدث تاريخي منذ  
الاصلاح ... » - لانها حطمت وحيدة العالم التي كانت شبه محققة في السنة ١٩١٣ . فتحت  
قيادة الدول الاوروبية الكبرى والولايات المتحدة ، اضطرت كافة الدول « المتخلفة » اقتصادياً  
وعسكرياً ، طوعاً او كرهاً ، الى اعتماد نظام اقتصادي واجتماعي واحد ، وتبني مثل عليا  
واحدة وطرائق تفكير واحدة وتقنية واحدة . ثم جاءت السنة ١٩١٧ تحدث انفصاماً  
مفاجئاً . فمنذ هذا التاريخ اخذت تتكون في وجه عالم النظام الحر والرأسمالي طريقة جديدة  
كل الجدة ، تختلف مبادئها الاساسية كل الاختلاف ، ستتطور وفاقاً لقواعدها الخاصة . فقد  
انطلقت روسيا البلشفية من اقتصاد فردي بدائي لتتحول الى دولة صناعية وعسكرية من المربة  
الاولى . وقد استطننا - في الصفحات السابقة - تقدير التأثير الذي كان للدولة الروسية  
الجديدة على تطور العالم الرأسمالي : تأثير ايجابي محدود نسبياً اذ افسه ارغم على انكماش وعزلة  
اصبحا تامين في بعض الاحيان ، واذ ان تدخلاته المباشرة وغير المباشرة قد انتهت في النتيجة  
الى فشل ، وتأثير سلبي عظيم جداً بافقاده توازن الملائق بين الدول ؛ فلم يسهم هذا « الفراغ »  
السياسي والاقتصادي في تشويش نظام المقايضات والانتاج فحسب ، بل ميزان القوى بين  
الدول ايضاً ، كما زاد من حدة التوتر بين هذه الدول وبين الطبقات الاجتماعية في كل منها .

## الفصل الأول

### الثورة الروسية

انهار النظام القيصري خلال ايام معدودة بفعل ضربات حركة تلقائية لم يلعب الثوار في اعدادها ، في البدء ، سوى دور محدود . فما لبثت الملكية الدستورية التي رغب زعماء الثورة الاولون في تحقيقها ان افسحت المجال لجمهورية بورجوازية تدبّر بالنظام الحر انهارت بدورها ، بعد اشهر قليلة ، بفعل وهن هذا النظام وافلاسه ؛ فأقدم الحزب البلشفي حينذاك على تأسيس دولة اشتراكية .

#### ١ - النار في البيت

يفسر سرعة حدوث هذا الانهيار المحلل النظام القيصري المحللاً كلياً . فان امبراطورية نفولا الثاني ، المرتكزة الى الضغط على القوميات الخاضعة لها والى سيطرة ارسنوقراطية قليلة العدد ، قد تعرضت لهزة عنيفة بفعل الهزيمة والمحاولات الثورية في السنة ١٩٠٥ ؛ ولم يتيسر توطيد السلطة الا بفضل عملية قمع حازمة سهلتها مساعدة مالية فرنسية ؛ ولكن المنازعات الداخلية استمرت في كافة المستويات ؛ وقد زادت الحرب من حدتها وجعلتها صعبة الاحتمال .

ان سياسة الترويس ، التي اعتمدها الحكومة والكنيسة  
النمازات الاجتماعية  
الارثوذكسية والجيش ، لا حيال القوميات الغربية فحسب ،  
بل حتى حيال الاوكرانيين ايضاً ، قد تغلّت وطأتها منذ  
القومية  
١٩٠٥ - ١٩٠٦ واقامت في وجه النظام الشعوب الموعدة الرأي ، فتسببت في كل مكان بنشأة  
أحزاب قومية انفصالية الميول . كما ان تزايد عدد السكان قد ضاعف « سعار الارض » بين  
الفلاحين بينما أدى نمو الصناعة الكبرى الى قيام طبقة عمالية وفسيرة العدد سهل تجمع  
الصناعات ، في صفوفها ، ولادة وعي طبقي . أضف الى ذلك ان البورجوازية ، القليلة العدد

نسبياً ، لم تكن راضية بل كانت تشكو من تعجز الإدارة وفسادها وعجزها ، ومن نظام بالـ  
يتجاهل صواهلها ويقم العقبات في طريق تقدمها .

ثم جاءت الحرب تزيد من حدة منازعات القوميات والطبقات . فالبولونيون ، الذين خاب  
املهم بسبب نكث المعهود المقطوعة لهم في بيان الفرانديوق نقولا ، ولتوا وجههم شطر النمسا  
والمانيا ، والفنلنديون وسكان البلدان البلطيقية لم يخفوا ميولهم الألمانية أو الثورية ، بينما افضى  
تشويش الاقتصاد والمحن الشعبية والهزائم الى تفاقم الاختلافات بين الفلاحين واصحاب الاملاك ،  
وبين العمال والبورجوازيين ، وبين الجنود والضباط .

الحكومة المؤقتة  
والبورجوازية

اذن انهار النظام شيئاً فشيئاً بدون مقاومة تقريباً تحت ضغط  
العمال والجنود الثائرين ، اذ ان مستلمي زمام السلطة - باستثناء  
بعض اجهزة الشرطة - قد تخلوا عنه . فشكل المنتصرون

تلقائياً ، كما في السنة ١٩٠٥ ، مجلساً ( سوفيات ) مؤلفاً من مندوبي العمال والجنود ترأس  
لجنته التنفيذية احد المذشفيك « كرنسكي » الذي كان اشتراكياً ثورياً . وشكلت له « دوما » ،  
من جهتها ، حكومة مؤقتة برئاسة الامير « لفوف » وزير الداخلية .

كانت نتيجة ذلك ان زوال الملكية ، التي كان البورجوازيون والاشراف القائلون بالنظام  
الحر راغبين في الابقاء عليها بقية اعادة الانضباط العسكري والنظام الاجتماعي ، افسح المجال  
لنظام ثنوي تقابلت فيه حكومة مؤقتة « شرعية » تمثل بورجوازية الاحرار دون ان تتمتع  
بالسلطة اللازمة ، ومجلس السوفيات النشط والقوي الذي يضغط عليها ويتعاطم تأثيره بقيام  
مجالس السوفيات حتى في اصغر القرى . فحلقت الحكومة المؤقتة اصلاحات ادخلت الى روسيا  
الحريات الكلاسيكية التي تتمتع بها الدول الغربية : استقلال الكنيسة الارثوذكسية ، تعيين  
المحلفين في الحاكم ، مجالس ادارية محلية منتخبة بالاقتراع العام ؛ وحددت ساعات العمل بثان  
في اليوم ، ولكنها تشبثت بمبدأ « روسيا واحدة بمنفعة التجزؤ » ولم تعترف بالاستقلال  
بولونيا ، وواصلت الحرب ، وأرجأت اصلاح الزراعي وقربت من الطبقات الحاكمة القديمة .  
فسهل موقفها هذا نجاحات حزب البولشفيك الذي استمال الشعب ببرنامجه الاصلاحى العاجل :  
سلم ، حرية القوميات ، انتزاع الاراضي من مالكيها وتأميم الارض والمصارف والمشاريع  
الكبرى ، رقابة عمالية على الانتاج . فبعثت ثورة تشرين الاول ، التي كانت دون ثورة آذار  
إرادة للدماء الى حد بعيد ، تسقط حكومة كرنسكي ، الذي تحلى عنه كافة من كان يعتبرهم  
أنصاره ، والسكان يشاهدون ما يحدث بلا مبالاة .

اطلعية اعمال  
الحكومة البلشفيكية

اخذ كافة الممارضين ، انصار الحكومة المؤقتة ومقاوموها ،  
والاشتراكيون والضباط يجمعون شملهم . ورفضت لجنة انقاذ  
الوطن والثورة ، المؤلفة من بعض اعضاء مجلس بتروغراد  
البلدي ، ولجان اخرى مائة تأسست في المدن الهامة ، الاعتراف بحكومة لينين . فلم يكن

للحكومة الجديدة أية وسيلة عمل في مثل هذا الجو من الفوضى الغربية . ولكنها ، على الرغم من ذلك ، تصرفت بحزم وجرأة احبطا تدابير خصومها المتحالفين . فالتحذت بسرعة ، على التوالي ، تدابير كثيرة بالغة الاهمية : نداء الى المتحاربين من اجل صلح مستمجل ، التخلي جانبا عن الاراضي للفلاحين ، وفي كانون الثاني من السنة ١٩١٨ ، المناذاة بـ « اعلان حقوق شعوب روسيا » الذي اعده ستالين مفوض الشعب الجديد للقوميات ، والذي بني على « سياسة تحالف حرّ وصادق بين شعوب روسيا » ، ثم « نداء للشعوب الاسلامية العمالية في روسيا والشرق » ، وصهر مجالس سوفيات الفلاحين وسوفيات العمال والجنود ، واخيراً حل الجمعية التأسيسية المنتخبة في تشرين الثاني بعد ان اقرت قانوناً زراعياً . وحل الحزب بمناضليه محل كل الموظفين الذين بذلوا جهدهم لشلّ نشاطه ، مزيلا بذلك كل ما كان من شأنه اطالة بقاء جهاز الدولة القديم وتقليله . وفي تموز من السنة ١٩١٨ تبني المؤتمر الخامس لمجالس السوفيات دستوراً يكمرس النظام المعمول به منذ عدة اشهر . فكانت دستور كفاح احطى البروليتاريا ، السند الرئيسي للنظام : يمثل لـ ٢٥٠٠٠٠ نسمة من سكان المدن مقابل يمثل لـ ١٢٥٠٠٠٠ نسمة من سكان الارياف ، اقتراع عام على عدة درجات يتيح معرفة المنتخبين معرفة فضلى ، حرمان الفئات المشبه فيها بتملقها بالنظام القديم من حق التصويت : النبلاء ، اعضاء الاكليروس ، ارباب العمل ، السياسيون القدماء . واسندت السلطة الى مجالس عدة تتفاوت شأنها وتؤلف هرمياً يرتكز في قاعدته الى مجالس سوفيات المدن او القرى المنتخبة وحدها بالاقتراع المباشر ؛ وفي القمة ، المؤتمر الاعلى الشامل لمجالس السوفيات الذي ينتخب لجنة قومية تنفيذية يفوض اليها بكافة سلطاته في الفترات الممتدة بين دورات التشامه وتمين مفوضي الشعب الذين تسند اليهم السلطة التنفيذية . هذه هي « جمهورية مجالس سوفيات مندوبي العمال والفلاحين والجنود » ، ولكنها ابعد من ان تكون ثابتة الاركان اذ انها اجتازت ازمة رهيبه نخلتها حرب اهلية وحرب خارجية ولم تنته الا في السنة ١٩٢٢ .

لم يواجه مفوضو الشعب الصعوبات المادية الكبرى الناجمة عن تشوش  
 برادر  
 الاقتصاد وانهباره ، والحلال الجهاز الحكومي والاداري ، ومعارضة  
 التدخل الاجنبي  
 الطبقات الحاكمة القديمة والاطر الاجتماعية القديمة فحسب ؛ بل  
 توجب عليهم مجابهة حرب اهلية رهيبه نهضت بها عناصر مسلحة ساندها الحلفاء القدماء ،  
 وحتى حرب خارجية حقيقية أيضاً .

فنذ ان انتقلت السيطرة الى العناصر العازمة على عقد الصلح ، وقفت الحكومات الخليفة  
 منها . وفقاً عدائياً . وبموجب معاهدة « برست - ليتوفسك » التي اقتطعت من روسيا اكثر  
 اراضيها سكاناً وفروات طبيعية ، احتل الالمان اوكرانيا الفنية بالخطه حيث ساندها حكومة  
 « سكورا بادسكي » الانفصالية ؛ وانزلوا كذلك في فنلندا جيوشاً ساعدت القائد « مانراهيم »  
 على سحق الحكومة البلشفيكية التي كانت قد تولت الامور فيها ؛ ولجوا نداء الجمهورية المنشفيكية

التي تأسست في جيورجيا بأسراعهم في ارسال الجيوش اليها، بينما كان الاقراك يدخلون القفقاس وبأكو ويحتلون اذربيجان ويقومون بدعاوة طورانية شاملة في تركستان وحتى في القرم. فكان ان الامبراطوريات الوسطى قد سلخت بذلك عن الاراضي الروسية طريده تمتد من فنلندا الى قزوين فوضعت ايديها على خير الاراضي واوفر المناجم والصناعات ثروة وبترول روسيا القديمة .

احتج الحلفاء على هذه « الخيانة » وسعوا لاعادة حكم يدخل روسيا الحرب مرة اخرى وبميد انشاء جبهة في الشرق ، ووضعت حداً للدعاوة البلشفية في الخارج ويعترف بالديون التي هقدتها الحكومة القيصرية ويحترم الممتلكات الاجنبية . فكان هذا منطلق سياسة التدخل التي تحولت تدريجياً ، بعد هزيمة المانيا ، الى سياسة حرب مباشرة تستهدف اسقاط النظام الجديد . وقد تميزت هذه السياسة اما بانزال جيوش حليفة في الاراضي الروسية ، واما بمساعدة الروس البيض ، والحفاظين على اختلاف ميولهم ، والاشتراكيين الثوريين والمنشفيك ، انصار النظام القديم وانصار النظام البرلماني الحر ، وانصار القوميات ومعارضى استقلالها ، الراغبين جميعاً في إعادة وحدة روسيا ، بإرسال الاسلحة والتجهيزات والاموال والهبات العسكرية اليهم .

احتل البريطانيون مراكزهم على شواطئ بحر قزوين ، واقاموا حكومة منشيفية - اشتراكية - ثورية في اشكباد واستولوا على مرو . وفي الشمال انزلوا جيوشاً في مورمانسك واركنجلسك بنية اهابة الجيوش الالمانية الموجودة في فنلندا . وفي الشرق انزلت جيوش يابانية الى البر في فلاديفوستوك بجمعة لجميع الجيوش التشيكوسلوفاكية المؤلفة من جنود فارين او من اسرى حرب قداماء ينسحبون نحو شاطئه المحيط الهادىء للذهاب الى فرنسا والاشراك في الحرب .

الحكومات المناهضة للحكومة البلشفية

في الوقت نفسه الذي ابتدأ فيه هذا التدخل المباشر ، ساعد الحلفاء مناهضي الحكم البلشفية الذين تنظموا في الداخل ولا سيما في الولايات الدائرية . فقامت ولايات ثائرة مستقلة قلّصت الى حد بعيد الاراضي الخاضعة خضوعاً فعلياً لسلطة حكومة موسكو ( شكل ١١ ) : ثورة « سافتكوف » في « ياروسلاف » في شهر تموز ، تنظيم جيش مناهض للحكم البلشفية في اراضي قوزاق ال « دون » بقيادة « كورنيوف » و « الكسيف » من يمداه ، قيام حكومة « بيضاء » في اركنجلسك ؛ وفي الوقت نفسه اوقف الجنود التشيكوسلوفاكيون انسحابهم وعادوا والمجهوا شطر الغرب واحتلوا سامارا وقازان . وفي ايلول تألفت في « أومسك » حكومة اشتراكية ثورية . ثم أتاح عقد الهدنة في ١٦ تشرين الثاني تدخل الحلفاء بنشاط وقوة : نزلت جيوش فرنسية في « اوديسا » ، وفي شهر كانون الاول من السنة ١٩١٨ استولى جنود فرنسيون وبولونيون ويونانيون على طريده ساحلية حول البحر الاسود يناهز

عرضها ١٥٠ كيلومتراً . ومن جهة أخرى قلب بعض ضباط سيبيريا حكومة اومسك وادوا بالاميرال « كولتشاك » رئيساً اعظم لروسيا ، وتحقق توحيد النضال ضد البلشفيك : فان دينيكن الذي خلف « الكسياف » في قيادة جيوش « كويان » اعترف بسلطة كولتشاك . وقد كتب كليمنصو في ٢١ كانون الاول : « ان مخطط عمل الحلفاء يستهدف محاصرة البلشفيك اقتصادياً وتنظيم الامن على ايدي العناصر الروسية » . فنفذ البرنامج في اوائل السنة ١٩١٩ وخلال الاشهر الاولى منها ؛ ففي الشرق توفق الاميرال كولتشاك ، بشورة القائدين « جانين » و « نويس » ، الى ارغام البلشفيك على الانسحاب نحو فولغا . وتوفق القائد « يودنيتش » ، الذي جهزه البريطانيون بالاعتدة ، الى الاستيلاء على بسكوف وبساوغ مشارف بتروغراد ، كما ان دينيكن هدّد موسكو بفضل فرقة فرسانه المختارة ؛ ولكنه منذ اواخر السنة ١٩١٩ ارتد الى الوراء امام الفرسان الحمر وتخلّى عنه القوزاق كما تخلّى الاستونيون عن يودنيتش . وفي اوائل السنة ١٩٢٠ كان الانسحاب عاماً . فقد ارغمت جيوش كولتشاك على الهرب سيراً على الاقدام او بواسطة المزالج الى سيبيريا ، وقتل الاميرال رمياً بالرصاص منذ شهر شباط . كما ان دينيكن ، الذي حل « رانجل » محله ، قد عاد يجيوشه الى القرم التي سيجلو عنها في شهر تشرين الثاني . وجاء التهديد الاخسير من بولونيا التي قامت بهجوم في اوكرانيا ، فاستولت على كييف في شهر نوار ، ولعكن جيوشها رُدت الى الوراغ وغزيت بولونيا وهددت فارصوفيا ، فأندمها هجوم معاكس في شهر آب ورفعت في شهر تشرين الاول المخطوط الكبرى لمعالجة الصلح التي ستعقد في « ربغا » . وفي اوائل السنة ١٩٢١ توقفت الحرب الاهلية والحرب الخارجية وابيدت الجيوش البيضاء او نفيت ، وفي السنة نفسها سقطت جمهورية جيورجيا المنشيفيكية التي كان الحلفاء قد اعترفوا بها اعترافاً قانونياً . وحين جلا اليابانيون ، تحت ضغط البريطانيين والاميركيين ، عن الولاية البحرية في شهر ايلول من السنة ١٩٢٢ ، انهار الحكم الابيض في جمهورية الشرق الأقصى التي اعيدت اراضيها الى الوحدة الروسية .

اذن حالف النصر الحكم البلشفيكي . أما اسباب نصره فكثيرة ومتنوعة . فشل التدخل  
فالحلفاء الذين حاربوه توشوا اهدافاً متناقضة احياناً ، كما ان الرئيس  
ولسون ، الذي عارض كل تدبير من شأنه النيل من وحدة الاراضي الروسية قد كبح بصورة  
دائمة جراح القائلين بوجود التدخل . اضعف الى ذلك من جهة ثانية حوادث العصيان والفرار  
في وسط الجيوش التي ملت الاستمرار في الحرب ؛ ووقوف العمال الفرنسيين والبريطانيين موقفاً  
عدائياً صريحاً من هذه السياسة : اعتراضات الاتحاد العام للعمل والحزب الاشتراكي الفرنسي ،  
واعمال الشغب والاضرابات في المدن العمالية الانكليزية ، وتبني حزب العمال هذا الشعار :  
« لا تمسوا روسيا » . واقتضى اخيراً إرسال جيوش الى الهند ، وايرلندا ، ومقاومة الثورة  
الهنغارية ، كما ان الاضطرابات في المانيا والحشية من اعراض الحكومة الالمانية عن توقيع معاهدة  
الصلح قد حدثت بالحلفاء الى الفطنة والحكمة . زد على ذلك ان الحملة العسكرية تستلزم ، كي

تكون مجدبة ، ٤٠٠.٠٠٠ رجل لم تكن تمبئتهم لهذه الغاية موضوع بحث . واخيراً اقتنع انصار إعادة بناء أوروبا في اسرع وقت ممكن ، ومنهم العديد من رجال الاعمال البريطانيين ، بانها عملية مستحيلة اذا اقيمت روسيا على انفراد . وكان من شأن مساعيهم النافذة من اجل إعادة العلاقات الاقتصادية بكافة البلدان ان ضعفت سياسة التدخل . فتدخل الحلفاء من ثم عن التدخل المباشر ، وجعلوا عن اوديسا والقفقاس ، واعتمدوا سياسة الحجر الصحي .

اما مناهضو البلشفية الروسية ، فكانوا هم ايضاً ضعفاء ومنقسمين :  
مزينة  
الثورة المعاكسة  
فالى اليسار ممثل اعظم قوة شعبية شأننا الاشتراكيون الثوريون  
والمنشفيك ، ولكنهم اناطوا الاصلاح الزراعي باقتراح جمعية تأسيسية .  
والى اليمين حيث عدد الضباط الشباب لم يكن مرتفعاً ، كانت القوة الى جانب عناصر اليمين  
واقصى اليمين : كبار الملاكين ، وكبار الموظفين ، ولا سيما الضباط ، وجلبهم ملكيون ، الذين  
لم يتراجعوا عن اعمال العنف في سبيل ازالة خصومهم واقامة حكومات دكتاتورية . وهو هذا  
الموقف الهجومى تقفه الطبقات الحاكمة القديمة ما حدا بالطبقات الشعبية الى الالتحاق  
بالبلشفية . ففي الاقاليم الخاضعة للحكومات المناهضة للبلشفية استعاد الملاكون الاراضي  
التي انتزعت منهم وحاولوا استعادة سلطتهم على « فلاحهم » ، وكان العمال المشتبه ، دون  
برهان ، ييولهم البلشفية ، موضوع مراقبة وعرضة للتوقيف ، فافتقرت من ثم هذه  
الحكومات الى مرتكز شعبي ، ولم تتمكن في يوم من الايام من تعبئة جيوش على بعض الأهمية ؛  
لا بل انفجرت ثورات قروية هائلة ، حين تألفت وراء جيوش كولتشاك ودنيكين زمر انصار  
مبالة الى مجالس السوفيات او زمر فوضوية فقط كزمر « ماكنو » في اوكرانيا ؛ وجسات  
القوميات اخيراً تقف في وجه سياستهم التوحيدية . فان انتصارات بودنيش الاولى قد احسرت  
بفضل مساعدة الاستونيين ، ولكن حين رأى هؤلاء ان انتصاره سوف يخضعهم مرة اخرى  
للسيطرة الروسية ، احبطوا هجومه الذي انتهى الى الفشل ؛ وللسبب عينه تحلى قوزاق الدون  
وكوبان و« ترك » عن كراسنوف ودنيكين ؛ وفي اوكرانيا وقف السكان منهم موقفاً عدائياً دائماً ،  
ولم يقاوم « بتليورا » البلشفية مقاومته لناهضيه . زد على ذلك ان غطرسة القادة وجلبهم  
وتحكيمهم وتقصيرهم ، وما سيطر على ادارتهم وقياداتهم العسكرية من فوضى وتبذير وفساد ،  
كل ذلك قد ابعد عنهم السكان ، لا سيما وقد ظهوروا لهم وكأنهم عملاء الاجنبي . فالهجوم البولوني  
بصورة خاصة وغزو اوكرانيا قد اثارا شعوراً وطنياً متأججا انضم بتأثيره الى الجيش الأحمر  
القائد بروسيلوف ، القائد العام الاخير للجيش القديم ، والعديد من الضباط القيصريين .

وفي وجه « البيض » المنقسمين ، انتصرت الحكومة البلشفية بفضل عزم لينين ومعاونه  
وذكايم ؛ وان سلطتها المسلم بها قد اعطت الجيوش التي قامت بميلياتها في مثل هذه المساحات  
الشاسعة وحدة عمل عجز خصومها عن تحمليها . وقد طمأنت سياسة السوفيات الاتحادية  
القوميات وسياسة الحكومة الزراعية الفلاحين ، بينما انطوى برنامج البيض على العودة الى

والوحدة، وعلى إعادة الأراضي الى مالكيها السابقين ، وبدا النظام الجديد اخيراً وكأنه النائد عن حياض الوطن ضد حلفاء الاجنبي. وقد دعم هذا الموقف المنوري القوي تنظيم الجيش الاحمر الذي تآلف ، في صيف السنة ١٩١٨ ، من جنود قدماء وعمال شباب وفلاحين استلم زمام قيادتهم ضباط من بينهم او من الجيش القديم نفسه . فان هؤلاء الجنود والفلاحين الذين سبق لهم ، منذ اشهر قليلة ، وولوا الادبار عن الجبهة الالمانية ، ولاذوا بالفرار ، ورفضوا القتال ، قد قبلوا بان يمتدوا مرة اخرى حين ادرسوا اهمية هذا الصراع ضد عودة قوى الماضي . ولا عجب بعد ذلك اذا ما ارتفع عدد افراد القوى المسلحة من ٣٥٠.٠٠٠ في تشرين الاول من السنة ١٩١٨ الى ١.٥٠٠.٠٠٠ في ايار من السنة ١٩١٩ . وحين اقترب يودنيكش من بتروغراد وبلغت جيوش دينيكين ( اوريل ، حمل عمال المصانع السلاح وتجهذوا وعبأ الحزب الشيوعي في اوكرانيا ٩٠ ٪ من عماله وارسلهم للاشتراك في القتال . فكان الجيش الاحمر متفوقاً هداً ومناقبية ، وقد استفاد بالاضافة الى ذلك من مركزه الوسطي ، اي من قدرته على المناورة في الخطوط الداخلية ، ومن وسائل نقل فضلى .

انتهت الحملة على البلشفية الى الفشل اذ ان القوى الحليفة كانت اقل نتائج التدخل والحرب الاهلية عدداً من ان تلعب دوراً حاسماً ، و ( الحكومات ، المساعدة ، الهدنة ، والمؤلفة تأليفاً صناعياً في بعض الاحيان ، قد برهنت عن عجزها . فهي لم تتقدم يوماً من السكان الا ببرنامج ملكية دستورية يكتنفه الغموض ، بينما لم سلوكها عن تصميمها على إعادة النظام الاجتماعي القديم .

اطال التدخل اسد الحرب الاهلية وزاد في نفسي الفوضى الادارية واغرق البلاد ، ولا سيما اوكرانيا وسبيرييا ، في بلبلة لم تسمع بها اذن من قبل . فكانت نتيجة الحرب الاقتصادية والحرب الخارجية ، طيلة ثلاث سنوات ، مزبداً من السلب والتقتيل والنهب والبؤس والدمار في كافة الأراضي الروسية .

اختار المهزومون المنفى : فان الروس البيض على اختلاف زعامتهم ، ويناhez عددهم المليونى نسمة بين ارستوقراطيين وضباط وصناعيين وتجار وشملي طبقات الاحرار و افراد جيوش رانجل وكولتشاك ، ورجال فكر ، واشتراكيين - ثوريين ، وجيورجيين واوكرانيين ، قد اقاموا في منشوريا والصين وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا ويوغوسلافيا وكافة انحاء الشرق واميركا ، وفرنسا بنوع خاص ، متكفين جهد المستطاع وفاقاً لظروفهم الجديدة ، وغارقين احياناً في اسوأ حالات البؤس . وقد انقسموا سياسياً الى فئات متعددة حمل بعضها البعض مسؤولية فشل الثورة المعاكسة وقبادتت هم الخيانة ، ولكنهم ، على الرغم من ذلك ، اتروا على الحكومات وعلى شطر من الرأي العام في البلدان التي لجأوا اليها ، تأثيراً كبيراً وطرد العداء ضد روسيا البلشفية .

لذلك تركت الحرب الاهلية اثرها العميق حتى بعد زوال الدمار الذي خلفته ورامها . فان سياسة التدخل وتأثير المهاجرين على الحكومات قد اثبتت للسوفيات تصميم العالم الرأسمالي على

قلب نظامهم بكل وسيلة ممكنة ، وهذا هو مرد حذرهم امام كل تكتل وخوفهم من التطويق والحصار الذي سيرافقهم ابدأ . وبسبب عزلتهم التي فرضها عليهم نظامهم الاجتماعي الجديد وحصار اعدائهم المحيطين بهم ، سيصادفون صعوبات جمة في اعادة الحياة الى اقتصادهم ، وسوف يعوج قطورهم الداخلي الى حد بعيد بفعل اضطرابهم الى تجهيز وابقاء آلة حربية قوية مستعدة لمواجهة كافة التهديدات ، وبفعل حرصهم على ملاشاة كل معارضة من شأنها اضعاف طاقات الامة وعزمهم على الدفاع عن النظام . وليست بعض مميزات الدكتاتورية سوى نتيجة التدخل الحليف وذيله .

## ٢ - الشيوعية الحربية والسياسة الاقتصادية الجديدة

١٩٢١ - ١٩٢٤

اقتضى عشر سنوات لانتقال النظام البلشفيكي من الاقتصاد الرأسمالي الى الاشتراكية . فالطبقات الحاكمة القديمة لم تفقد قوتها الاقتصادية والسياسية فحسب ، بل زالت بمعظمها من الوجود مادياً . وصودرت اراضيها ومصانمها وكل الرأسمال الاجنبي . فبدت الظروف من ثم مؤاتية لمراقبة وادارة الانتاج وللسيطرة على مفاتيح الاقتصاد والمصارف ووسائل النقل . ولكن روسيا كانت اكثر البلدان الاوروبية تحفظاً في حقل الصناعة ، من حيث ان المزارعين كانوا يمثلون ٨٠٪ على الاقل من مجموع السكان ( نسبة اوروبا الغربية حوالي السنة ١٨٠٠ ) ، والطبقة العمالية ، التي كانت الركن الركين للحزب البلشفيكي ، لم تمثل سوى اقلية ضئيلة ، واذا وقف ملايين الفلاحين في وجه « البيض » ببسالة ، فهم لم يفعلوا ذلك من اجل السوفييات ، بل لانهم كانوا عالمين بأن هزيمة البلشفيك سوف تفقد الارض التي حصلوا عليها .

ولذا لك ادرك البلشفيك الحاجة الى مرحلة انتقالية تؤمن  
مرحلة الانتقال  
ازالة الحراب الذي تركته الحرب الخارجية والحرب الأهلية وتعد  
التي تكلم عنها لينين  
الرأي العام لبناء الاشتراكية .

خلال اشهر الثورة الاولى . اشبعت التدابير المعتمدة ، على الفور ، رغائب الفلاحين والعمال والجنود ، ولكن واحداً منها لم يرتد طابع الاشتراكية او الشيوعية المميز ؛ فقد نادى بالكثير منها بعض البورجوازيين الراديكاليين . فلم يواجه لينين من ثم - على الفور - اشتراكية وسائل الانتاج وانتزاع املاك الرأسماليين ، بل رقابة الدولة عن كئيب على مراكز الاقتصاد الاساسية ، أعني بها المصارف ، فسان هذه الأخيرة سوف تؤمم ، كما ستؤمم شركات التأمين والشركات الاحتكارية ( سكر ، بترو ، فحم حجري ، صناعة المعادن ) ، ويرغم الصناعيون والتجار على الاتحاد في نقابات والتخلى عن السر التجاري ، ويجمع السكان جماعات استهلاكية . ولم يكن المقصود من ثم برنامجاً اشتراكياً ، اعتبر سابقاً لوانه ، بل نظاماً انتقالياً معداً لأن يؤدي الى الاشتراكية التي لا يمكن تحقيقها ما لم يستطع العمال تأمين المشاريع بأنفسهم ، وما لم يع سواد

السكان والحاجة الملحة الى ثورة اشتراكية .

وزاد من عزم لينين على السير في طريق الفطنة هذه اعتقاده بأن من شأن الثورة الأوروبية الشاملة وحدها ان تتيح لروسيا تحويل النظام الرأسمالي الى نظام اشتراكي . وهو المخطط الذي تعتمد عليه الطبقة الرأسمالية ، كما لفت الانتباه الى ذلك ، ما ارغمه على الشروع في اصلاحات اقتصادية عميقة الجذور قبل ان ينوي القيام بها . فان هذه السياسة كانت تفترض تعاوان الطبقات المتملكة ، والموافقين القدماء ، والفنيين البورجوازيين . والحال رغبت كل هذه القيادة الاقتصادية وسواد المثقفين في جعل كل حكم مستحيلاً وارغام رجال النظام الجديد على الانسحاب ، فقاطعت النظام . لذلك كان من الصعوبة بمكان تنفيذ التدابير المقررة خلال الاسابيع التي تلت الثورة والمدسلة بعد ذلك في قانون العمل الذي صدر في السنة ١٩١٨ : فرض العمل على كافة المواطنين ( من لا يعمل لا يأكل ) ، رقابة عمالية على الصناعة ، تأميم المصارف والارض والتجارة الخارجية ، تنظيم تعاوانيات استهلاكية ، مصادرة الاملاك الكبرى دون تعويض ، الغاء حق الملكية العقارية ونقله الى الدولة ، نقل حق التمتع بالارض الى أولئك الذين يحرثونها بأيديهم وتحريم كل عمل زراعي مأجور . ونص القانون على تأليف لجان زراعية من صغار الفلاحين ومتوسطيهم تكون مهمتها مراقبة التقسيم .

الا ان تلف الآلات وسوء حالة وسائل النقل قد حالاً دون استثمار الارض استثماراً معقولاً ومنظماً ، وأرباب العمل الذين ما زالوا يمتلكون مشاربهم ساندوا الحركات المناهضة للبلشيفية وأثاروا ارتياح العمال الذين اتهمهم بالتخريب . وعلى الرغم من تدني عدد سكان المدن الكبرى الى أكثر من نصفه في بتروغراد ، و ٤٥٪ في موسكو ، و ٣٣٪ في عواصم اربمين ولاية ، فان تموينهم وتموين الجيش قد اثارا شجوناً كبرى كادت تقضي على النتائج المرقبة من التدابير المتخذة . وان الحكم الجديد ، الذي حرم من آلة جباية الضرائب القديمة ، لم يستطع تمويل المدن والجيش الا عن طريق المصادرة في الارياف . فلما كان تموين المدن مؤمناً من قبل بفائض انتاج الاملاك الكبرى ، افقد توزيع هذه الاخيرة أسواق المدن ٢/٤ القمح الذي يرد عليها . لذلك توجبت المصادرة .

اما الانتاج الصناعي فقد تأخر تأخرًا محزنًا : ففي السنة ١٩٢٠ لم يبلغ انتاج الحديد المصبوب سوى ٣٥٪ من معدله في السنة ١٩١٣ ، وانتاج الفولاذ سوى ٤٪ ، وانتاج معامل القطن سوى ٥٪ ، وانتاج معامل السكر سوى ٥,٨٪ ، ولم تواز قيمة البضائع المستوعبة المسئلة للاستهلاك سوى ثمنها في السنة ١٩١٢ . وكانت نتيجة التعبئة وفقدان العديد من العمال ابان الحرب ، ونزوح الكثير من الجياع الى الارياف ، انخفاض عدد العمال ٢٤٪ بالنسبة للمجموع ، و ٣٧٪ في اعمال المخطوط الحديدية ، و ٢٤٪ في أعمال البناء .

في مثل هذه الظروف اعتمدت التدابير التي تميز ما دعي بـ « شيوعية الحرب » . فقد استهدفت هذه الاخيرة « تنظيم الاستهلاك والانتاج تنظيماً دقيقاً ملازماً في بلاد محاصرة » ، ولكنها احدثت في نظام الاقتصاد تغييرات نهائية . فهناك اولاً تآميم كافة المشاريع التي تستخدم خمسة عمال على الاقل ، اذا كان لديها محرك واحد ، وعشرة عمال في الحالات الاخرى . وهذا يعني انتزاع ملكية الصناعة الكبرى ومعظم المشاريع الصغرى والمتوسطة ، واستبدال مجرد الرقابة العمالية بالادارة العمالية ، واسناد ادارة كل مشروع الى مدير تعينه النقابات و يماونه مجلس عمالي منتخب ، وتنظيم انتاج كل فرع من فروع الصناعة الى ادارات مركزية . فأحدثت حينذاك ادارة حصر الحبوب الرسمية و « لجان الفلاحين الفقراء » المكلفة محاربة النفوذ السيامي الذي كان للزراعيين الميسورين من اصحاب الماشية والمعدات والمعرضين على المصيان والمقاومة ، ومصادرة مخازن الخنطة من الفلاحين الاثرياء . واسندت الى هذه اللجان كذلك مهمة توزيع البذار والتجهيزات الزراعية ، وتحديد الاسعار والاجور ، ومراقبة التعاونيات والاسواق . واخذت تنظم اخيراً ، كلياً او جزئياً ، مزارع جماعية للانتاج والاستهلاك لم يجاوز عددها ، في السنة ١٩٢١ ، ١٪ من كافة الاستثمارات القروية .

الا ان الحرب التي عاثت فساداً ، منذ ست سنوات ، في اغنى الاراضي الزراعية ( اوكرانيا ) ، لم تخلف فيها سوى الخراب والدمار ؛ فتوجب اللجوء الى فائض انتاج الفلاحين المتوسطين والفقراء والاقنتطاع من مؤنهم العائلية ، مما اثار استيائهم وجعلهم يشرون على اعمال المصادرة وينكشون على انفسهم ؛ فاحجموا عن اقتناج كميات تفوق ما يستلزمه استهلاكهم الشخصي ، لا سيما وقد استحال عليهم الحصول على الادوات المنتجة في المصانع والبتورول والصابون التي كانوا بحاجة اليها ؛ وانخفضت المساحات المزروعة من ثم ٣٠٪ ، ولم يبلغ محصول السنة ١٩٢٠ سوى ثلثي محصول السنة ١٩١٧ ونصف محصول السنة ١٩١٣ . وبمسند ان تخلص الفلاحون ، بفضل هزيمة البيض ، من خطر فقدان الارض وعودة النظام القديم ، وقفوا آنذاك من الحكومة موقفاً معادياً . وبلغ اخيراً من زيادة التضخم المالي ان هذه الاخيرة حاولت جهد المستطاع الحد من دور النقصد بتنظيمها ، بين العمال ومستخدمي الدولة ، طريقة معادلة مجانية للخدمات المتمثلة ببطاقات خاصة تؤمن المقايضة والدفع عينياً دون ان توقف ، من جهة ثانية ، تيار التضخم وارتفاع الاسعار الجنوني ؛ قدفمت الاجور عينياً ، وسار النقصد ، الذي تزايد انخفاض قيمته يوماً بعد يوم ، في طريق التلاشي والزوال . وهكذا امسى الاقتصاد السوفياتي اقتصاداً طبيعياً ، بفعل تفكك المجتمع والقضاء على القوى المنتجة وندرة المحاصيل واليد العاملة . ولكن مقاطعة خطيرة قامت بين الارياف والمدن ، فصرفت النظر عن شيوعية الحرب .

في الوقت الذي انتهت فيه الحرب الأهلية ، وجه النداء الى المبادأة الشخصية من أجل إعادة بنسء الاقتصاد ، فاستبدلت المصادرات بالضريبة العينية ، وشجعت نهضة الصناعة الصغرى الضرورية لتمكين

الفلاحين من تنمية انتاجهم ، واعيدت معها الرأسمالية الى حد ما . انه « انكفاء استراتيجي » لم يكن سوى حيلة مؤقتة ، لان جزءاً من تدابير شيوعية الحرب سيعتمد مرة اخرى وسوف يصبح عنصراً اساسياً من عناصر الخطة الخمسية ( تأميم ، رقابة الصناعة ، تعبئة العمل ) ؛ ولكن تدابير اخرى تتعلق بالشؤون المالية والنقد قد صرف النظر عنها نهائياً . ووضع نظام اقتصاد مختلط صادرت الدولة بوجبه قطاعاً هاماً يشمل وسائل النقل والمصارف والتجارة الخارجية والصناعة الكبرى والمتوسطة . وقد استخدمت مشاريع الدولة هذه من جهة ثانية ٨٤٠٥ ٪ من مجموع اليد العاملة انتجت ٩٢٠٤ ٪ من الانتاج النقدي ، بينما انتج اقل من ١٥ ٪ من اليد العاملة المأجورة ٢٠٧ ٪ منه في التعاونيات ، ووفرت المشاريع الخاصة - ولا سيما الغذائية والجلود - ٤٠٩ ٪ من قيمة البضائع بواسطة ٢ ٪ فقط من العمال . فيتضح من ثم ان القطاع الصناعي الذي بقي حراً كان ضيقاً جداً .

ان السياسة الاقتصادية الجديدة التي اصبحت سارية المفعول في شهر اذار من السنة ١٩٢١ كانت في جوهرها تنازلاً للفلاحين والمنتجين الذين مست الحاجة الى ترغيبهم في الانتاج . فقد خففت وطأة الضرائب ، وكان للفلاح ، بعد تسديدها ، ملء الحرية في بيع باقي حصيده في الاسواق ؛ وعمل مجدداً ، في الوقت نفسه ، بالاقتصاد النقدي ؛ وألغيت المقايضات المباشرة الالزامية ، وأجيز لصفار الصناعيين اليدويين - على غرار الفلاحين - بيع مصنوعاتهم بحرية ؛ واعداد مصرف الدولة ، الذي تأسس في تشرين الاول ، الحسابات الجارية ، والغني تحديد المبالغ المالية الممكنة اقتناؤها ، وأجيز انتقال الاراضي بالارث ، وحظّر بيع العقارات ومصح بتأجيرها ، واجيز اخيراً استخدام العمال المأجورين . وفي السنة ١٩٢٤ استبدلت الضريبة العينية بالضريبة النقدية ، وأوقف تيار التضخم باصدار نقد جديد اطلق عليه اسم « تشرفوننز » .

وانسجاماً مع مبادئ السياسة الاقتصادية الجديدة ، لم يعد قانون العمل ، الصادر في السنة ١٩٢٢ ، مبنياً على الزامية العمل ( التي يؤكدھا دستور السنة ١٩٢٥ مع ذلك ) ؛ فهو قد اوقف العمل بها بالنسبة لشرط كبير من السكان ، ملفياً « عملياً ان لم يكن قانوناً » احد المبادئ الاساسية التي عمل بها في الفترة السابقة ، وعاد الى بعض مفاهيم الاقتصاد الرأسمالي ، فاعتبر عقد العمل بمثابة عقد يبيع لطاقة العمل ، وحددت الاجور باتفاقات جماعية تعقد بين النقابات وازباب الاعمال ، وواجه القانون حداً ادنى من المكافأة وحماية العامل ممأ ونص في الوقت نفسه على دفع الاجور عن ساعات العمل والتقطع المنهجية .

اما الجودة الكبرى في السياسة الاقتصادية الجديدة فكانت في محاولة لتشيط انتاج المواد

الاستهلاكية وتنمية « استقلال ومبادعة » مشاريع الدولة ، بحيث تصبح مسؤولة عن ادارتها الخاصة وتؤمن سيرها بمواردها الخاصة ، وقد واجهت جميع هذه المشاريع في التحادات تتمدد للطرائق نفسها . وفي اواخر السنة ١٩٢٢ كان هناك ٤٢١ اتحاداً خارج صناعة الفحم الحجري والبتترول ضمّ ٣٨٠ منها ٨٤٠٠٠٠ عامل ، وكان اعظما شائناً اتحاد صناعات النسيج في « ايفانوفو - فوسنفسك » الذي ضم ٥٤٠٠٠٠ عامل ، واستخدم ٢١ اتحاداً اكثر من ١٠٠٠٠ في الاتحاد الواحد . وبات اتحاد الدولة الشكل الرئيسي لتنظيم الصناعة في الدولة السوفياتية .

بفعل هذه التنازلات تقدم انتاج الزراعة تقدماً سريعاً . وعلى الرغم من الجفاف النتائج الذي قضى في السنة ١٩٢١ على محاصيل اوكرانيا ومناطق الفولغا الوسطى ، متسبباً في حدوث مجاعة رهيبية ، فقد ارتفعت المساحات المزروعة من ٦٣ مليون هكتار في السنة ١٩٢٢ الى ٨٢ في السنة ١٩٢٣ ، و ٨٧ في السنة ١٩٢٤ ، و ٩٤٤٠٠٠٠٠ في السنة ١٩٢٧ . وتحسن الدخل ، وارتفع عدد الماشية من ٤٦ مليوناً في السنة ١٩٢٢ الى ٦٢ في السنة ١٩٢٥ . وبفضل حصادي ١٩٢٢ و ١٩٢٣ الوفيرين كاد الانتاج يبلغ مستواه في السنة ١٩١٦ . وتفسر سرعة هذه النهضة بالطابع البدائي للزراعة الروسية : فلم تمس الحاجة لا الى رؤوس اموال ، ولا الى آلات ، ولا الى طرائق معقدة ، بل اغري الفلاح الروسي بعودة التجسرة الخاصة ، فعاد الى محراثه الخشبي ومنجوله . فكان لمحسن مصيره من ثم عظيماً جداً اذ ان السياسة الاقتصادية الجديدة قد مكنته من بيع محاصيله بسعر مرتفع ، وقانون الفلاحين الصادر في السنة ١٩٢٢ ضمن له اقتناء الارض ، واستقرار النقد التدريجي حماه من عودة التضخم الذي كان هو اولى ضحاياه ، فرأى نفسه بعد حصاد السنة ١٩٢٢ الوافر ، الذي اتاح تصدير بعض المحاصيل ، على خير ما يرام منذ الثورة .

كان حدوث نهضة على مثل هذه السرعة امراً مستحيلاً في حقن الصناعة . فقد دمر العديد من المصانع أثناء الحرب واهلكت الآلات وصدئت وبقيت دون استعمال . وكانت الحرب الاهلية قد شللت العمال ، فهلكت اكثر عناصر الطبقة العمالية نشاطاً واعظما وعبئاً اجتماعياً في ساحات المعارك ، او وزعت على الادارات الجديدة للاشراف عليها . وكان عدد كبير من العمال قد تشتتوا في الأرياف وعادوا مجدداً الى صفوف الفلاحين التي كانوا ينتسبون إليها منذ زمن قريب . أضف الى ذلك ان طلب المواد الاستهلاكية المتزايد واستعادة التجارة الخاصة واقتصاد الكسب نشاطهما قد دفعا بصناعة المواد الاستهلاكية الى الامام ، ولكن الصناعة الثقيلة بقيت مصابة بالشلل . وارتفع الانتاج - مع بقاءه متأخراً جداً - ، ففي الصناعات الريفية او اليدوية بلغ ٥٤٪ من مستواه في السنة ١٩١٢ ، وفي الصناعات الصوفية ٥٥٪ ، وفي الصناعات الكتانية ٧٢٪ ، وفي صناعة القطن ، الذي لم تأت مادته الخام الا من تركستان طيلة اكثر من سنتين ، ١٥٠٪ فقط ؛ وفي الصناعات الاستخراجية ٣٦٪ ، وفي البترول ٣٩٪ ، وفي صناعة استخراج

المعادن التي تعتبر انطلاقتها ضرورية جداً لتصنيع البلاد لم يبلغ سوى ٧٪ في السنة ١٩٢٢ . وفي السنة ١٩٢٣ لم يستمد مجموع الصناعة سوى ٣٤٪ من طاقتها . وجملة القول ان الزراعة بلغت ٣/٤ انتاجها قبل الحرب بينما لم تبلغ الصناعة سوى ١/٤ انتاجها فقط .

يرد ذلك الى ان السياسة الاقتصادية الجديدة لم تتنازمت ، اكراماً للعامل ، تنازلات شحيحة بتلك التي استفاد منها الفلاح . فان طرائق المحاسبة الجديدة التي فرضت على الصناعة ، والزام المشاريع بان تكفي نفسها بنفسها قد حرماها من اعتمادات الدولة المالية ، بينما ارغمتها الحاجة الى دفع الاجور عيناً على تصفية مخزوناتنا في السنة ١٩٢١ باسعار منخفضة نسبياً ، ادنى من اسعار الانتاج . ولذلك عمدت المشاريع ، للتخفيف من الأعباء الملقاة على عاتقها ، الى تسريح شطر من المستخدمين ، فارتفع عدد العاطلين عن العمل من ١٥٠ الفاً في تشرين الاول ١٩٢١ الى ٦٥٠ الفاً في كانون الثاني ١٩٢٣ و ١,٢٤٠,٠٠٠ في كانون الثاني ١٩٢٤ ، لا سيما في منطقتي موسكو وبيروغراد . وقدنى عدد النقابيين من ٨,٤٠٠,٠٠٠ في تموز ١٩٢١ الى ٤,٥٠٠,٠٠٠ في تشرين الأول ١٩٢٢ ولم يرتفع ثانية الى ٥,٥٠٠,٠٠٠ الا بعد مرور سنة كاملة . ولم تلبث ان برزت نتائج اخرى للسياسة الاقتصادية الجديدة سبق للبين ان ارتقبها منذ السنة ١٩٢١ .

« اذا نحن تكلمنا عن التجارة الحرة ، فهذا يعني تشجيع الاحتكارات ، كما يعني استبدال الاقطاعات العينية بالضرائب انت طبقات المتكبرين ستفقد اقوى واعظم شأناً منها من ذي قبل » .

والواقع هو ان ازدهار الزراعة عاد بالفائدة على اثرياء الفلاحين وقد شوهد في الارياض تمييز متزايد مطرد بين الاثرياء والفقراء . فقد هبط البمض الى دور المستوى الضروري للمحافظة على استقلالهم ، واضطروا الى تأجير اراضيهم وسواعدهم لمن هم اوسع ثروة منهم ؛ ومنذ السنة ١٩٢٣ استخدم ٤٠٠,٠٠٠ فلاح و ٦٠٠,٠٠٠ عامل مأجور ، وفي السنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ كان هناك ٥,٨٠٠,٠٠٠ عامل زراعي ، واتسعت هجرة الفلاحين الفقراء الى ما وراء الاورال أو الى المدن حيث رفعوا عدد العاطلين عن العمل .

وفي الصناعة قضت الحاجة الى الانتاج المهدى بنقل الادارة الى « اختصاصيين » ينتسبون الى الطبقات الحاكمة القديمة ، فاعطوا صلاحيات واسعة لتناول الاستخدام والاجور والتسريح . أما التجارة الداخلية ، واعني بها شراء الاتحادات والتعاونيات للخدمات التي تحتاج اليها وتوزيع ما يصنع منها ، فقد كانت حرة وسيطر عليها ( بنسبة ٨٣٪ في اوائل السنة ١٩٢٤ ) رجال الاعمال السابقون وجاعات جديدة ايضاً من المضاربين والمغامرين الذين فرضوا وجودهم وتسللوا الى التعاونيات التي امسى بعضها مجرد مشاريع خاصة . وقد انفق هؤلاء دون حساب وحققوا ثروات طائلة هربوا منها قسماً الى الخارج . ويريوي « كراسين » ان موسكو استعادت وجه ما قبل الحرب بملبها الليلية ومقاهيها ومقارمها وبغاياها وسائقى سياراتها العمومية وخدام مقاهيها الذين حيوا زبائنهم من جديد بلقب « بارين » .

واخيراً اشتد التوتر بين الصناعة والزراعة الذي لم تتوفق السياسة  
 ازمة المصص الاقتصادية الجديدة الا الى اخفائه بظواهر كاذبة فترة من الزمن . وفي  
 اواخر صيف السنة ١٩٢٣ انفجرت أزمة المصص . فان التفاوت بين الاسعار الزراعية والاسعار  
 الصناعية ، الذي اعتقد المسؤولون بانهم تمكنوا من إيقافه ، قد ازداد بروزاً يوماً بعد يوم .  
 فكانت اسعار الجمل والمفرق للمنتجات الصناعية ، في شهر تشرين الاول ، ١٨٧ و ١٨١ ٪  
 بالنسبة لمستواها في السنة ١٩١٣ ، واسعار الجمل والمفرق للمحاصيل الزراعية ٥٨ و ٤٩ ٪ .  
 وعلى نقيض الازمات السابقة التي كانت منذ السنة ١٩١٧ ازمات حاجة وعوز ، فالمخازن  
 آنذاك كانت ملاءى والحصاد وفر فائضاً هاماً من المحاصيل الزراعية . فليست علة الازمة من ثم  
 نقصاً في الانتاج بل استحالة تأمين مقايضة المنتجات الصناعية والزراعية . فالفلاحون ، على  
 الرغم من حاجتهم ، كانوا عاجزين عن ابتياع المنتجات الصناعية الباهظة الثمن . ومن جهة  
 ثانية برز قلق العمال باضرابات واسعة انفجرت تلقائياً في الصناعة الثقيلة . فبات لزاماً إعادة  
 الرقابة على اسعار الجمل ولا سيما المفرق التي سلمت من الرقابة بفعل وجودها في ايدي التجارة  
 الخاصة ، وتخفيض عدد الوسطاء ، فألقي القبض على الوف المضاربين والمغامرين وأبعدوا عن  
 موسكو . وفي اواخر السنة ١٩٢٣ خفت حدة أزمة المصص . ففي سنتين متواليتين اتاح حصاد  
 وفير تصدير كميات هامة افضى الى رفع الاسعار الزراعية في الوقت الذي ادى فيه تقلص الديون  
 والتدابير الرسمية المتخذة لمراقبة الاسعار الى تخفيض الاسعار الصناعية . ولكن الانتاج الصناعي  
 في السنة ١٩٢٣ لم يبلغ بعد سوى ضعفه في السنة ١٩٢٢ ( اسوأ سنة منذ الثورة ) ، والصناعة  
 الثقيلة ، اكثر قطاعات الاقتصاد صعوبة ، لم تجاوز ٣٤ بالمائة من مستواها في  
 السنة ١٩١٣ .

في السنوات التالية ، واصل الانتاج الزراعي تقدمه ، ولكنه لم يبلغ في السنة ١٩٢٧ الا  
 ٢٢٧ مليون قنطار ، اي اقل من انتاج السنة ١٩١٣ بـ ٤٠ مليوناً ، بينما ارتفع عدد السكان  
 ١٠ ملايين نسمة وبلغت نسبة الارتفاع ٣ ملايين نفس كل سنة ؛ وفي السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩  
 استقر الانتاج حوالي هذا الرقم بسبب حد الفلاحين من تسلمهم بعد ان لسوا ان الحبوب لا توفر  
 لهم كسباً وفيراً . وبات تموين المدن اكثر صعوبة يوماً بعد يوم بسبب نقص الحبوب المرسل الى  
 الاسواق التي لم تجاوز ١١ ٪ في السنة ١٩٢٨ ( مقابل ٢٥ ٪ في السنة ١٩١٣ ) . فتكشفت  
 السياسة الاقتصادية الجديدة من ثم عن عجزها عن تنمية الاشكال الزراعية الانتاجية ، وباتت  
 البلاد على « ابواب الجماعة » . وزادت حدة التفاوت الاجتماعي ، فاكثرى الفلاحون المسورون  
 مزيداً من الاراضي والبيد العائلة وجمعوا بين ايديهم استخدام الأرض ووسائل الانتاج . ففي  
 السنة ١٩٢٧ كان لدى ٦ ٪ من الاستثمارات الزراعية ٥٨ ٪ من الحبوب المعدة للتجارة ، وكانت  
 الاستثمارات « الفقيرة » سائرة نحو الزوال . فتكونت بسرعة من ثم بورجوازية قروية كانت  
 خطراً على النظام بصالحها الاقتصادية ونزعاتها الايديولوجية .

في سبيل استقالة هذه الطبقة اضطرت الحكومة الى رفع سعر شراء القمح كل سنة ، جعالة حياة سكان المدن وتوازن الموازنة ، وبالتالي تصنيع البلاد ، اشد صعوبة سنة بعد سنة ، فبات الكولاك ، بفضل الخبزوات التي كدسوها ، قادرين في السنة ١٩٢٨ على تجويع المدن . اما الانتاج الصناعي ، اذا استثنينا الطاقة الكهربائية ، فلم يحقق سوى نتائج متوسطة ، وسكانت الصناعة الثقيلة متأخرة بصورة خاصة . واذا اخذنا تزايد عدد السكان بعين الاعتبار ، رأينا استهلاك الفرد ينخفض في كافة الحقول بالنسبة للسنة ١٩١٣ ، ونقص البضائع يتزايد اكثر فاكثراً ، واسعار الكافة ترتفع ارتفاعاً كبيراً ( اعلى منها في الاسواق العالمية بمرتين ونصف على الرغم من ان الاجور كانت اكثر تدنياً ) بسبب دروس المعدات وبعمرة المواد الخام والنفقات الادارية . ولم يكن الوضع المالي احسن حالاً : فالدولة لم تستطع سد عجزها الا بقروض عقدها بفوائد مرتفعة جداً لدى الكولاك الذين تعاطف تأثيرهم الاقتصادي بفعل ذلك ، وباصدار اوراق نقدية خفضت قيمة الروبية ، وبالتالي قيمتها الشرائية .

« السياسة الاقتصادية الجديدة »  
 الدبلوماسية  
 وخاب كذلك الامل في الحصول على رؤوس الاموال من الخارج .  
 فبموازاة السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل ، اعتمدت سياسة اقتصادية جديدة في السياسة الخارجية . ومع انرجاه لينين نجاح الثورات البروليتارية الخارجية ، فانه تدارك ان روسيا اعجز من ان تتطور داخلياً وتواجه حرباً خارجية في آن واحد ؛ كما ادرك اهمية كسب الوقت بالنسبة لها ؛ وهذا ما جعله يوقع في « برست ليتوفسك » ، معاهدة تلسيت ، التي عيرت خصومه بها . ومع ان حروب التدخل قد اثبتت له بطلان انرجاه المساعدة من البلدان الرأسمالية ، فانه قد سعى لاهادة العلاقات الطبيعية بالدول الاخرى الى حالها . وقد تحدت هذه السياسة الاقتصادية الجديدة بالمفاوضات التجارية مع انكلترا في ١٩٢٠ - ١٩٢١ ولا سيما بمساعدة « رابلو » في السنة ١٩٢٢ - التي حطمت حصار الدول لروسيا - وبمعاهدات الصداقة والحياد التي عقدت مع البلدان المجاورة ، وبالاسهام في المؤتمرات الدولية المتعددة باشراف جمعية الامم ، الخ . ولكن هذه الجهود لم تضع حداً للعداء الذي استهدف روسيا ، حتى في آسيا ، حيث عقدت معاهدات مع تركيا ويران وافغانستان تحلت فيها روسيا عن « المعاهدات غير المتساوية » وعن الامتيازات التي كان الحكيم القيصري قد حصل عليها ؛ وهي معاهدة السنة ١٩٢٣ مع « صن بات صن » ، وهدمها ما اتاح لروسيا ان تلعب دوراً ناشطاً خارج حدودها . ثم اعترفت معظم الدول الكبرى والصغرى بحكمها في السنتين ١٩٢٤ و ١٩٢٥ ، ولكنها بقيت منمذلة عملياً . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان فشل محاولة الثورة البلشفية في المانيا في السنة ١٩٢٣ ، بعد ازمة الرور ، قد جاء دليلاً على ان الامل في اندلاع الثورة في اوربا كانت سابقة لاوانها .  
 فقد اثبت الاختبار من ثم ، على الصعيد السياسي والصعيد الاقتصادي معاً ، ان الاتحاد السوفياتي يجب الا يعتمد الا على نفسه .

خلال السنوات التي شكّلت ، منذ مرض لينين ، ما عرف بفترة  
الخسوف ، بين السنة ١٩٢٣ و السنة ١٩٢٩ ، أعدت ، تحت تأثير  
نخبة  
السياسة الاقتصادية الجديدة  
مصاعب السياسة الاقتصادية الجديدة في الداخل وفشل السياسة  
الاقتصادية الجديدة الدبلوماسية ، الحل الذي سيقرر اعتماده ، اعني به حل « الاشتراكية في  
بلاد واحدة » .

ان عداء الحكومات والطبقات الحاكمة ، التي اعتبرت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة  
اقرار بالضعف ، والخطوة الاولى التي خطاها « كلب اوربا الكلب » نحو « العودة الى العقل » ،  
والمساعدة والحماية اللتين توفرنا للمهاجرين ، والحملات الصحفية المستمرة ، وذكريات حرب  
التدخل ، وضمف الاحزاب الشيوعية الخارجية الذي خيب الآمال ، كل ذلك يفسر وقوف  
الحكم السوفياتي الدائم ، طيلة هذه الفترة ، موقف الحذر من العالم الرأسمالي ، وكاوس الحشية  
من التحالف المتناهض له الذي تمخبل له قيامه في كل يوم . وفي كافة مجموعات الوثائق الدبلوماسية  
السوفياتية ما يثبت هذه الحالة النفسية . فقد «ظن» بمشروع « داووز » انه يعد « جبهة متحدة  
من الدول الرأسمالية ضد الاتحاد » ، وبتفائق لوكارنو انه يطلق أيدي المانيا في الشرق « لمواصلة  
سياسة تطويق الاتحاد السوفياتي » . وفي السنة ١٩٢٧ اثار قطع العلاقات الدبلوماسية بين  
بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي ، ومقاطعة « تشان كاي تشك » للشويعيين الصينيين قلقاً  
وجزعاً كبيرين ، فصرح ستالين ان « المسألة الهامة اليوم هي خطر حرب استعمارية جديدة » ؛  
وقد اضاف الى ذلك قوله : « ان التعايش السلمي بين الاتحاد السوفياتي والبلدان الرأسمالية ،  
الذي قام حتى الآن ، قد دخل في التاريخ » .

توفقت السياسة الاقتصادية الجديدة الى انهاض الزراعة واستئالة الفلاحين الى النظام الجديد  
والدفع بالصناعة الى الامام ؛ ولكنها تسببت في قيام طبقة قروية ميسورة وبورجوازية مؤلفة  
جزئياً من أعضاء الطبقات الحاكمة القديمة لعبت دوراً متزايد الأهمية في الحياة الاقتصادية .  
فلم يتأخر بناء الاشتراكية فحسب ، بل ارتسمت في الافق عودة النظام البائد المحجومي . بينما  
اتضح ان الطبقة الهائلة التي قامت بالثورة وكانت خير حماة لم تستفد استفادة تذكر من النظام  
الاقتصادي ؛ واخيراً كانت الصناعة الثقيلة ، الممول عليها في بناء مجتمع اشتراكي مستقل  
ومزدهر ، اعجز من ان تتقدم ، في اطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، تقدماً هاماً وسريعاً ،  
بسبب افتقارها الى رؤوس الاموال في الدرجة الاولى .

انكسرت كافة هذه المناقشات في تضارب الاتجاهات داخل الحزب الشيوعي نفسه حين  
افقده موت لينين زعيماً كبيراً اعترف بفضل كافة الاعضاء . وبعد سبع سنوات في ظل السياسة  
الاقتصادية الجديدة وجد الاتحاد نفسه امام مأزق ؛ فانطلاقة الزراعة اعاققتها مجزئة الاراضي  
وفقدان المعدات العصرية ، والمنتجات الزراعية والصناعية لم تتوفر للاسواق الداخلية ،  
وتدني الصادرات هدد بالحد من استيراد الخامات الضرورية ، والتوتر بين المدن والريف زادت

حدثه ، وروسيا عجزت عن توفير رؤوس الأموال التي كانت بحاجة إليها لتنمية اقتصادها ، لذلك اضطر النظام السوفييتي الى التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة خوفاً من ان يرغم على اعادة نظام رأسمالي صرف ، وان يرغم من ثم على الزوال . لذلك فرضت اعتبارات السياسة الداخلية والخارجية هذه ،التبديل الذي اقره المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي حين شرع في تنفيذ الخطة الخمسية الاولى .

## الفصل الثاني

### الارتقاء الى مصاف الدول الاقتصادية الكبرى الانكماش والنظيم الاقتصادي الجديد

#### ١ - الخطط الخمسية

هي الاسباب العملية ، لا الاسباب النظرية ، ما فرضت سياسة الخطط الخمسية : المنفذ الوحيد الذي كان امام الحكم السوفياتي للخروج من مأزق السياسة الاقتصادية الجديدة ، وهو حل متأخر وشبه ميؤوس منه يفترط طابعه الجذري منذ البدء .

اثبتت الاملاك الصغرى المألوفة انها غير خليقة بزيادة الانتاج والطاقة الانتاجية ، ولن يكون خليقاً بها سوى استثمارات زراعية رسمية كبرى او تعاونيات تستخدم آلات متقنة وتعتمد طرائق علمية . وكي توضع في تصرفها معدات عصرية وفيرة ، من جرارات ومحاصد ودراسات واسمدة كيميائية ، وكي يؤمن كذلك استقلال البلاد ، يقتضي صناعة قوية ولا سيما في حقل استخراج وانتاج الحديد والحديد المصبوب والفولاذ : وسوف يتيح استخدام الآلات في الزراعة تزايد الانتاج بيد عاملة اقل عدداً ، فيتحول العمال الذين يستغنى عنهم الى الصناعة ، ويمكن اذ ذاك رفع مستوى الجماهير القروية والمدنية ، وازالة الاختلافات جزئياً بين المدن والارياف ، وجعل الانسان سيد الانتاج لا مقيداً بقوانين الاسواق التجارية .

اعداد الخطة هذا هو البرنامج الذي اتجه اليه الحزب الشيوعي خلال السنتين ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ؛ فقد وقف ستالين موقفاً عدائياً صريحاً من الاقتصاد القروي الصغير في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩٢٩ بمقاله الشهير ، « سنة الازمة الكبرى » ، الذي برر التصنيع وحله . وسوف يبدأ حينذاك الاختبار الكبير الاول للتخطيط المعد « لان يحدث ،

على مستوى قارة وفي اطرافها ، انظمة اقتصادية جديدة ، . وسينفذ التصنيع والتأميم لمصلحة الجماعات في وقت واحد ، وفاقاً لتصميم واضح مدروس بكل دقة . وقد سبق ، منذ سنوات عدة ، ان يوشر جمع وثائق احصائية ، وان وضعت برامج اقتصادية لهذا الفرع او ذلك من فروع الصناعة ، وان اسند منذ السنة ١٩٣٠ الى لجنة الكهرباء الروسية الشاملة ( غوبلارو ) ، ومنذ السنة ١٩٣١ الى لجنة مجلس العمل والدفاع ( غوسبلان ) اعداد تصيم شامل واحد ؛ وقد استمرت هذه الاعمال والدروس حتى بعد ان افضى اعتماد السياسة الاقتصادية الجديدة الى ارجاء كل تخطيط .

ما ان تقرر « المدول عن حافز المنافسة الرأسمالية » ، حتى عهد الغوسبلان ، بالاتفاق مع لجأت التصميم المؤلفة في المناطق ( اوبلبلان ) والدوائر ( رايببلان ) والمدن ( غوربلان ) وخطايا المشاريع ، الى مباشرة عمل مراجعة الدروس السابقة وتنسيقها . فلم تكن الخطة الخمسية الاولى من ثم مرتجلة ارجحاً ، اذ ان اعدادها الفطري استغرق سبع سنوات واعدادها التقني استلزم سنتين .

بعد اقراره « شمول التصميم كافة النشاطات الصناعية » ، اتخذ الحكم السوفياتي قراراً ثانياً بالغ الاهمية : حصر الجهود في القطاعات التي تتحكم بكافة القطاعات الاخرى : الطاقة ، الصناعة الثقيلة ، صناعات المواد الانتاجية التي سوف تتيح ، في المستقبل ، زيادة المواد الاستهلاكية بسرعة ، واضعاً بذلك رفع مستوى معيشة السكان في المرتبة الثانية . « وبمدد طويلة اثبت هذا البرهان انه ينطوي على مزيد من الفطنة والفعالية » ( الاب شامبر ) ، ولكن الصعوبات التي اضطدم بها كانت عظيمة جداً : وفي الدرجة الاولى الاقتتار الى رؤوس الاموال واحجام العالم الرأسمالي عن الاقراض ، الذي جعل استيراد التجهيزات بكميات كبرى امراً مستحيلاً . فتوجب البحث من ثم عن الوسائل الضرورية لبناء صناعة قوية في الموارد الداخلية دون غيرها ، وتطوير الاقتصاد في استقلال اقتصادي حقيقي . وتوجب كذلك ، من جهة ثانية ، تحفيق تصنيع سريع وتأميم زراعي مما ، اي احداث ثورة اجتماعية عميقة في هذا الحقل . واخيراً ، في الفترة التي تلت السنة ١٩٣٠ ، فرض خطر الحرب ومستلزمات الدفاع خطوة صريعة جديدة في التصنيع وتحويلات غير مرتقبة في التصاميم الجاري تنفيذها . ولكن هذا التنفيذ قد غير شكل العالم في سنوات معدودة ؛ ففي غضون عشر سنوات جعل مسن بلاد متخلفة دولة اقتصادية عظيمة ؛ وقلب في الوقت نفسه نظام المجتمع السوفياتي رأساً على عقب .

لحظت الخطة ( بياليتسكا ) ان مجموع الانتاج سيضعف ،  
 الخطة الخمسية الاولى  
 ولكن من حيث هي استهدفت تصنيع البلاد ولاسيما تنمية الصناعة  
 ١٩٢٨ - ١٩٣٣  
 الثقيلة بنوع خاص ، فقد توجب ان ينتقل نصيب الصناعة من ٨٦٠٠  
 مليون روبية الى ٢٥٨٠٠ اي زيادة ٣٠٠٪ ، ونصيب الكهرباء من ١٠٠٠ مليون الى ٥٣٠٠  
 مليون اي زيادة ٥٣٠٪ ؛ اما نصيب الزراعة فلن ينتقل الا من ٢٨٨٠٠٠٠٠ الى ٣٨٤٠٠٠٠٠٠

أي زيادة ٣٦ ٪. فقط . وقد اختلفت نسبة الزيادة في كل فرع من فروع الصناعة : ٣٣ في وسائل الانتاج ، و ٢ فقط في المواد الاستهلاكية ، وعلى صناعة التمدين ان تزيد طاقتها الانتاجية ثلاثة اضعاف ، والصناعة الكيميائية خمسة اضعاف ، وصناعة مواد البناء ثلاثة اضعاف ونصف الضعف ، وصناعة انتاج المحروقات الجامدة ضعفين ونصف الضعف . وسوف ينتقل عدد عمال الصناعة من ١١ الى ١٦ مليوناً . وسوف يؤمن التمويل ، الذي سيستازم ٨٠ مليار روبية ، من زيادة قيمة العمل القومي : كل سنة تقطع الموازنة ٣٠٪ من الدخل القومي لتوظف في المشاريع ، وتضاف الى ذلك الفروض التي يؤمنها التوفير وزيادة الصادرات على الواردات الضرورية بغية التمكين من شراء الادوات اللازمة من الخارج ( سيتوجب تصدير خمسة الى ثمانية ملايين طن حبوباً ) .

يجب ان يحقق هذا التصنيع في اطار الوحدات الاقتصادية الكبرى : المشاريع والمناطق . وسوف يكون للمصانع الجديدة اتساع وطاقات اهم المصانع الاميركية : محطة ذخير الكهربائية ، المجموعات التمديدية في ماغنيثوغورسك وكوزنتسك وكريفوي - روغ وزابورويه ، ومصانع الجرارات في ستالينفرد ، ومصانع الآلات الزراعية في روستوف ونيجنني - نونفروود ؛ وسوف تنشأ مراكز صناعية جديدة واستثمارات منجمية جديدة في الشرق ، في الاورال وآسيا ، بعيداً عن المواسم والحدود ، في ماغنيثوغورسك وكوزنتسك وقاراغندا ، الخ ...

كان تحقيق هذه الخطة الاولى ناقصاً وغير متساو وتميز بتوقعات فجائية تحقيقها وصعوبات غير مرتقبة نجمت اما عن حصاد سيء ، واما عن الازمة العالمية التي خفضت حجم وقيمة التجارة الخارجية الى مستوى متدن جداً . وجاء النقص في اليد العاملة ، المؤهلة وغير المؤهلة على السواء ، ووسائل النقل للتجارة المتزايدة ، يزيد في الطين بلة . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان نتائج السنة الاولى ، التي فاقت كل التقديرات ، قد ولدت تفاؤلاً عظيماً حمل على الاسراع في تنفيذ الخطة واطلاق صيغة تحقيق الخطة في اربع سنوات ؛ ولكن سرعان ما توجب التخلي عن هذه الصيغة امام الاستياء الذي اثاره الاسراع في التأميم وانتزاع الملكية وانخفاض مستوى المعيشة الذي فرضه هذا المجرود . وخلال السنة الثانية انتهت بعض القطاعات الهامة ، كالنجم الحجري والفولاذ والحديد المصبوب ، الى عجز جسم بالنسبة للتقديرات ؛ ولكن الوضع تحسن خلال السنة الثالثة حين بوشر العمل في بعض المصانع الكبرى ، وحين ادت زيادة الانتاج الزراعي ، بفضل استخدام الآلات ، الى جعل التموين اسهل منألاً . وجملة القول ان النتيجة النهائية انطلوت على بعض التفاوت : اذا ما تحقق مشروع صنع الآلات بنسبة ١٨١٫٢٪ ، والتجهيز الكهربائي بنسبة ١٣٦ ٪. ، و انتاج البترول بنسبة ١٠٢٪ ، فان استخراج الفحم الحجري لم يحقق الا بنسبة ٨٦٪ . والفولاذ بنسبة ٥٧٪ . والحديد المصبوب بنسبة ٦٢٪ . والصوفيات بنسبة ٣٤٪ ( نتيجة لاداء المواشي ) ، والسكر بنسبة ٣٢ بالمائة . اما الاموال الموظفة ، فاذا بدا انها وظفت ١٠٠٪ . بالارقام المطلقة ، فان ارتفاع الاسعار الذي بلغ ٣٢ بالمائة

( بينما قدّر انهاستتخفّض بنسبة ٢٣ ٪ ) قد كذّب كافة التقديرات .

محاصيل الزراعة ، الخ . تميزت المرحلة التالية بتخطيط كافة قطاعات الاقتصاد لتحطيطاً أكثر  
تساوياً على الرغم من ان بعضها قد اعير اهمية خاصة . يضاف الى ذلك ان تحقيق الخطة قد اصبح  
اكثر سهولة بفضل اعتمادات اكثر وفرة وتمويل اكثر تيسراً .

في آخر الخطة الثانية ( ١٩٣٣ - ١٩٣٧ ) ازدادت الصناعة الثقيلة ، منذ السنة ١٩٢٨ ،  
٦٩٩ اضعاف والصناعة الخفيفة ٣٠٩ اضعاف . وبسبب تحقيق الخطة العام ١٠٢ ٪ . ولكن  
التوزيع كان على بعض التباين : ١٠٧ ٪ في صناعة الاحذية و ١٠٤ ٪ في صناعة السكر ،  
١٠٠ ٪ في صناعة تصفيح المعادن و ١٠٤ ٪ في صناعة الفولاذ ، و ٩٦ ٪ في الكهرباء ، و ٩١ ٪ في  
الحديد المصبوب ، و ٨٩ ٪ في استخراج الفحم الحجري ، و ٦٤ ٪ فقط في صناعة القطنيات و ٤٦ ٪  
في صناعة الصوفيات . أما الخطة الثالثة المطلوب منها إلغاء صناعات التخصص ، ولا سيما الصناعات  
الكيميائية ، فكان مقدراً لتقدمها ان يكون اعظم سرعة من تقدم الخطين السابقين ؛ ولكن  
الحرب العالمية الثانية اوقفت تحقيقها الذي ربما كان بلغ ٧٠ ٪ في السنة ١٩٤١ على الرغم من  
ارتفاع النفقات العسكرية ارتفاعاً كبيراً ( منذ السنة ١٩٣٦ ) .

التنتاج في السنة ١٩٤٠ الثانية ، كان التصنيع واقماً راحناً والتأمم الزراعي امراً منجزاً  
حلياً ؛ فألغيت التجارة والصناعة الخاصة ، واضطربت كافة علائق الدولة الصناعية : لقد غدا  
الاتحاد الدولة الاقتصادية الثالثة في العالم والثانية في اوربا ، وغدا الدولة الثانية في العالم في حقل  
انتاج الحديد والبرول والذهب ، والثالثة في حقل انتاج الطاقة الكهربائية والحديد المصبوب  
والفولاذ والقطن ، والرابعة في حقل انتاج الفحم الحجري ومحركات السيارات ، الخ . ولعل  
خير مثل على هذا التطور انطلاقة الكهرباء التي قفزت من انتاج ٢٥٠٠ مليون كيلوات ساعة  
في السنة ١٩٢٨ الى ٤٠ ملياراً في السنة ١٩٣٨ . وقد انتجت هذه الطاقة معامل حرارية واسعة ،  
ومعامل مائية ايضاً لان اهمها معمل الدنيبر السفلي الذي انشئ بين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٢  
واتاح تسيير ٩ عنفات بقوة ١٠٠٠٠٠٠ حصان ، وحدث الشيء نفسه في صناعة المطاط - شبه  
المعدومة حتى هذا التاريخ - التي سدّت نصف الحاجات ، وقد استخدمت النباتات الصمغية  
المبلدة وانتجت المطاط التركيبي .

وحسنت وسائل النقل لحسينا عظيماً ، ولكنها ما زالت احد عوائق الاقتصاد الرئيسية .  
وحسنت كذلك شبكة الأتية والانهر بقناة الباطيك - البحر الابيض التي فتحت في السنة  
١٩٣٣ ، وقناة موسكوبا - فولغا التي انجزت في السنة ١٩٣٧ وجعلت من موسكو مرفأً نهرياً

كبيراً ؟ ولكن وسيلة النقل الرئيسية كانت السكك الحديدية. فقد أُنجزت أعمال عُبرى جَدُدت الخط الحديدي عبر سيبيريا بين أومسك وتشليابنسك ، والخطوط الحديدية بين موسكو ولينينغراد وال « دونباس » ، وبين أركانجلسك وموسكو ، وأعيد بناء الخط الحديدي بين موسكو وخاركوف ، وتحقق خط «توركسب» وخطوط الأورال - كوزنتسك ، وقاراغندا - بالكاش ، والأورال - قاراغندا ، ووضع أخيراً مشروع خط ستراتيجي من شأنه تسهيل استثمار وادي ال « أمور » الأسفل بغية ربط بايكال بالمحيط الهادي ، هو خط بايكال - آمورسكي - ماجيسترال .

الميزات الجديدة لهذه الانطلاقة الصناعية

تبدل وجه هذه الصناعة تبديلاً كبيراً لأن أهميتها المطلقة قد ازدادت إلى حد بعيد فحسب ، بل لأن نظامها وتوزيعها الجغرافي قد انقلبا رأساً على عقب أيضاً. فإن صناعة إنتاج المواد الاستهلاكية التي كانت في السنة ١٩١٣ ضعف صناعة مواد الإنتاج والتي ما زالت في السنة ١٩٢٩ تفوقها بنسبة ٥٠ بالمائة ، لم تبلغ في السنة ١٩٤٠ سوى ٦٧ بالمائة منها إذ أن نسبة الزيادة قد بلغت ٢٢ في مواد الإنتاج و ٦٥ فقط في المواد الاستهلاكية . وزاد الإنتاج الزراعي ٥٧ بالمائة بالنسبة للسنة ١٩١٣ ( ٣٢ بالمائة للحبوب ، ٩٨ بالمائة للشمندر السكري ، ٢٨١ بالمائة للقطن ) ، ولكن الإنتاج الصناعي زاد بنسبة ٧١٤ بالمائة . أما مركز الاتحاد في التجارة العالمية ، الذي كان إبدأً محدوداً ، فقد تضامل أكثر فاكثراً : بعد أن تدنى إلى ١٥ بالمائة من التجارة العالمية ، ارتفع إلى ٢٥ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ثم عاد فهبط إلى ١٥ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ، وكان ذلك نتيجة الأزمة العالمية وتزايد الاستهلاك الداخلي الذي لم يترك للتصدير سوى ٨ بالمائة من الإنتاج القومي مقابل ١١٥ في السنة ١٩١٣ . وهناك تبدل آخر يظهر تطور النظام الاقتصادي في البلاد ، أعني به تزايد نسبة المنتجات المصنوعة في الصادرات ، التي ارتفعت من ٢٩ بالمائة في ١٩٠٩ - ١٩١٣ إلى ٦٨ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، وفي الوقت نفسه تزايد نسبة استيراد الخامات .

وزيد في أهمية هذه الانطلاقة أنها صادقت في الزمن الأزمة الاقتصادية الدائمة التي ثقلت وطأتها على العالم الرأسمالي ، حين هبط فيه الإنتاج بسرعة وبشكل محسوس لم يعرفها من ذي قبل . ففي السنة ١٩٢٨ بلغ الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤٤٥ بالمائة من الإنتاج العالمي ، وفي ألمانيا ١١٥ بالمائة ، وفي بريطانيا العظمى ٩٥ بالمائة ، وفي روسيا ٤٥ بالمائة ؛ وفي السنة ١٩٣٢ تغيرت النسبة في كل من هذه الدول كما يلي : ٣٤٥ ، ٨٥ ، ١١٥ ، ١٣٥ بالمائة . ويتضح من ذلك ، خلال السنوات العشر الممتدة بين أوائل الأزمة والحرب العالمية الثانية ، أن العالم الرأسمالي لم يستطع بلوغ مستوى الإنتاج في السنة ١٩٢٩ إلا بصعوبة كبرى ، بينما رفع الاتحاد السوفياتي مستواه مرات عدة . وبينما لم تبلغ اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ، خلال عهد انطلاقتها الكبرى ، سوى نسبة زيادة سنوية تقارب

٥ بالمائة ، حقق الاتحاد السوفياتي بين السنة ١٩٣٨ والسنة ١٩٤٠ زيادة ١٣ - ١٤ بالمائة سنوياً ، اي ضعفين وثلاثة أضعاف واربعة أضعاف نسبة الزيادة الطويلة الأجل في البلدان الرأسمالية . وان مقارنة هذا الرقم بارقام أوروبا الغربية التي كان معدل الزيادة فيها ٣,٥ بالمائة بين السنة ١٩٠٠ والسنة ١٩٢٩ ، وبقوم أوروبا جمعاء ( باستثناء الاتحاد السوفياتي ) بين السنة ١٩١٣ والسنة ١٩٣٨ ، حيث تراوح معدل الزيادة بين ١,٤ و ١,٧ بالمائة ، لدليل على ان هذا التقدم كان بالغ السرعة .

احرز التقدم بفضل اعداد الاختصاصيين بتعليم تقني تأسست مدارس كثيرة بنية توزيعه ، والاستعانة بأكثر من ٢٠.٠٠٠ فني واختصاصي اجنبي ، الماني او اميركي - من امثال « هيو كوبر » الذي وضع التصاميم لسدة الدنير - ، وتنظيم العمل تنظيماً عقلياً جعل عامل المناجم « ستاخانوف » يستخرج اكثر من ١٠٠ طن فحمًا حجرياً ( مقابل معدل ٦,٥ ) في يوم عمل واحد ، و « المناقسة الاشتراكية » التي دفعت ، في كافة فروع الصناعة ، الى ضرب ارقام إنتاجية قياسية .

لم يتوقف الاتحاد السوفياتي من ثم في مراحل الثورة الصناعية . فحقق ذلك التاريخ لم تحقق البلدان الزراعية تصنيعها الا ببطء ولم تتوفق الى ذلك الا بالارتباط مالياً بالدول الرأسمالية المتقدمة ؛ اما الاتحاد السوفياتي فقد بات في السنة ١٩٣٩ الدولة الصناعية الثالثة في العالم دون ان يضحى بشيء من استقلاله لمصلحة الدائنين الأجانب ، وبات لديه الآن المركز الصناعي المتين اللازم لكل دولة عسكرية . الا ان مستوى الانتاج بالنسبة للشخص الواحد ما زال ادنى منه في البلدان الصناعية الأخرى الى حد بعيد : ٣,٤ مرات اقل منه في الولايات المتحدة ، ٢,٧ اقل منه في انكلترا ، نصفه في المانيا ، ادنى منه قليلاً في فرنسا .

وقامت الجدة الكبرى اخيراً في الطابع النظامي والشامل الذي ارتداه تدخل الدولة في الاقتصاد .

فحتى ذلك التاريخ أقرت بعض انواع الرقابة خلال الحرب وبذلت الجهود في كافة الدول الحربية لتوجيه الاقتصاد ، ولكن هذه الرقابة وهذه الجهود لم تكن سوى حيل فرضتها الظروف وقد املت منذ ترقف الأعمال الحربية . وحين اقدم الاتحاد السوفياتي على تنفيذ الخطة الخمسية الأولى ، كان هو الدولة الأولى التي تتولى ، عن قصد وتصميم ، وفي ايام السلم ، رقابة مجموع نظامها الاقتصادي وإعادة تنظيمه . فاعطى بذلك مثلاً سارت عليه دول كثيرة فيما بعد . يضاف الى هذا ان الهدف هنا لم يكن تنسيق نشاط اقتصاد بلاد في إطار النظام القائم فحسب ، بل تحويله كلياً وتبديل النظام الاجتماعي بأكمله .

## ٢ - تحول قارة

أدى التصنيع والتأميم إلى تحول عميق في الشكل الطبيعي « للجزء السادس من العالم » الذي يؤلفه الاتحاد السوفياتي ، فقد انقلب توزيع الكتل البشرية وتوزيع مراكز الانتاج رأساً على عقب ، بينما تبدلت طرائق الانتاج نفسها أيضاً .

على غرار الولايات المتحدة التي يبرز فيها التضاد الكبير نفسه بين الانطلاقة الديموغرافية سكان قليلي العدد نسبياً وموارد وفيرة ومتنوعة ، استطاع الاتحاد السوفياتي الاستفادة في وقت واحد من انطلاقة ديموغرافية عظيمة الشأن ومن تقدم اقتصادي سريع الخطى . فقد قدر عدد السكان بـ ١٤٥ مليوناً في السنة ١٩١٤ ( في حدود ما بعد الحرب ) ، فبلغ في السنة ١٩٢٦ ، عند الاحصاء الاول ، ١٤٧ مليون نسمة . وقدرت الحسائر بالارواح الناجمة عن الحرب ، والاربية - لاسيما التيفوس - وسوء التغذية والمجاعة في ١٩٢١ - ١٩٢٢ ، ومذابح الحرب الاهلية ، والهجرة السياسية ، بـ ١٥ الى ٢٥ مليوناً . ومنذ نهاية الحرب الاهلية ، اصبح الازدياد سريعاً على الرغم من الوفيات الناجمة في ١٩٣٢ - ١٩٣٣ عن المجاعة الكبرى التي فتكت فتكاً ذريعاً بسكان اوكرانيا ومنطقة الفولغا الاسفل وبعض المحام سيبيريا الغربية . فارتفعت زيادة الولادات بالنسبة للوفيات ، في القسم الاوروبي ، من ١٩٤٣ ٪ في السنة ١٩٢٣ الى ٢٤ ٪ في السنة ١٩٢٤ ؛ وبلغت ١٩ ٪ في مجموع المحام الاتحاد في السنة ١٩٣٠ ، ثم ارتفعت الى ٢٠٤٥ بالمائة في السنة ١٩٣٨ . وقد بلغ عدد السكان ، في السنة ١٩٣٩ ، ١٧٠ مليون نسمة اي زيادة ٢٣ مليوناً منذ السنة ١٩٢٦ ؛ واتصفت الزيادة بمزيد من السرعة عند الاعراق غير الروسية حيث تحسنت الظروف الصحية تحسناً كبيراً ؛ كما اتصف هؤلاء السكان اخيراً ، في السنة ١٩٣٩ ، بنسبة عليا من الشباب ، اذ ان الذين كانوا دون العشرين من سنهم بلغوا آنذاك ٤٥٤١ بالمائة .

حركات انتقال السكان كانت حركة الانتقال عظيمة جداً ، شبيهة بها في الولايات المتحدة بين السنة ١٨٧٠ والسنة ١٩٢٠ ، او في انكلترا خلال القرن التاسع عشر . اجل ان هذه الحركة لم تترك اثرأ يذكر خلال الحرب ، ولكن ما ان شُرع في تنفيذ سياسة التصنيع حتى بدأت عملية توزيع السكان توزيعاً نظامياً . فقد كان الهدف استثمار الموارد الطبيعية استثماراً منظماً وصوابياً ، وفي مكان وجودها ، اذا امكن ذلك ، بقية الحد من نفقات النقل ، وتقريب المصانع من مراكز انتاج الطاقة والمعادن الطبيعية ، وانشاء مراكز صناعية جديدة في داخل البلاد بعيداً عن مناطق الحدود ، وتوزيع مراكز الانتاج توزيعاً اكثر تساوياً . لذلك وجّه الفلاحون الكثيرون ، الذين لم تعد الارياض بحاجة اليهم بعد اعتماد الآلات ، نحو المناطق الفنية بالموارد غير المستثمرة او المستثمرة جزئياً ، او نحو نقاط قريبة من خطوط المواصلات ، ولا سيما خطوط المواصلات المائية .

الإعمار منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، أي خلال ١٢ سنة ، انتقل ٢٣ مليون نسمة ، على هذا النحو ، من الأرياف نحو المدن . وقد حدث قبل ذلك ، أي بين السنة ١٩٢٣ والسنة ١٩٢٧ ان ارتفع عدد المدن التي تضم أكثر من ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، من ٢٢ الى ٣١ ، ثم ارتفع في السنة ١٩٣٩ الى ٨٢ ضم ٤١ منها أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، وبين السنة ١٩٢٧ والسنة ١٩٣٩ قفز عدد سكان المدن من ٢٦٣.٠٠٠ الى ٥٥٦.٠٠٠ ، أي ما يوازي ٣٢٤٨ بالمائة مقابل ١٧٤٩ بالمائة ، بينما تراجع عدد سكان الأرياف من ١٢٠.٧٠٠.٠٠٠ الى ١١٤.٦٠٠.٠٠٠ ، أي من ٨٢٤١ الى ٦٧٤٢ بالمائة ، وفي السنة ١٩٣٩ كان خسا سكان المدن فلاحين استقروا فيها منذ اقل من ١٢ سنة . وللمرة الأولى في تاريخها ، بلغت روسيا درجة التطور التي مرت بها أوروبا الغربية منذ زمن بعيد : كانت المدن المستفيد الوحيد من زيادة عدد السكان . ففي ١٢ سنة استوطن موسكو زهاء مليوني نسمة ( ٤١٣٧.٠٠٠ في السنة ١٩٣٩ ) ، وارتفع عدد سكان إقليمها بنسبة ٧٤ بالمائة ، وبلغ عدد سكان لينينغراد ٣١٩١.٠٠٠ نسمة . واستقبلت منطقة الحديد والفحم الحجري في أوكرانيا الشرقية ، مع مدينتي خاركوف ودينبر وبتروفسك الصناعيتين ، أكثر من مليوني شخص جديد ، وارتفع عدد سكان ماريوبول من ٦٣.٠٠٠ الى ٢٢٢.٠٠٠ نسمة ، وسكان ماكيافكا من ٧٩.٠٠٠ الى ٢٤٠.٠٠٠ ، كما ارتفع سكان إقليم ستالينو بنسبة ٩١ بالمائة ، وسكان إقليم فوروشيفسك بنسبة ٣٧ بالمائة ، وخلال ١٢ سنة ارتفع عدد سكان ٩ مدن في هذه المنطقة الى ثلاثة اضعافه ؛ وقفز عدد سكان خاركوف من ٤١٧.٠٠٠ الى ٨٠٠.٠٠٠ ، وسكان روستوف من ٣١٨.٠٠٠ الى ٦٣٠.٠٠٠ . وفي الشمال ، قفز عدد سكان مورمانسك من ٨.٠٠٠ الى ١٠٠.٠٠٠ نسمة . ولم تنحصر المدن السريعة النمو في أوروبا وحدها ، اذ ان المراكز الصناعية الجديدة في آسيا قد عرفت نمواً سريعاً جداً ايضاً .

وتغير مظهر المدن القديمة ، اذ انها فقدت احسب ادارها القديمة الرئيسية ، اعني به دور السوق التجارية ، بفعل زوال التجارة الخاصة ، فاحيطت بمدن تابعة حين قامت الصناعة في ضواحيها ، والا عاشت في ضيق وتأخرت . اما المدن الجديدة التي نشأت على مقربة من الحامات فكانت مدناً - مصانع استخدم كافة سكانها في المشاريع الصناعية . ونجم عن ارتفاع عدد السكان حركة بناء واسعة لم تتوقف الى حل « ازمة إسكان » حادة جداً ؛ وكانت الابنية الجديدة اما مساكن - مدناً عمالية كبرى احياناً ، او بيوتاً فردية صغرى احياناً اخرى ، وفاقاً لمواد البناء المتوفرة - واما مساكن جماعية وابنية عمامة باعداد كبرى : مدارس ، مستوصفات مجانية ، دور توليد ، مستشفيات ، امكنة اجتماع ، قاعات لعب ، مسارح ، ملاعب ، نواد رياضية . وتشابه السكان في كل مكان ، فكانوا عمالاً او موظفين لا يميز بينهم لا نوع الميشة ولا الزي .

وفي الوقت نفسه الذي اعمرت فيه بورات الفولغا الاسفل وُصنعت ، استقرت قبائل

البدو الرحل ، ولم يستمر في حياة البداوة ، في السنة ١٩٣٥ ، سوى ٤٥٠٠٠٠ من اصل مليونين او ثلاثة ملايين عائلة بدوية : ففي قازاخستان نقص عدد سكان الارياف أكثر من مليون نسمة بفعل زراعة المراعي والتصنيع ، بينما ارتفع عدد سكان المدن من ٥٠٠٠٠٠ الى ١٧٠٠٠٠٠ . وتحولت كذلك قبائل الـ « واروت » في الالتي والـ « بوريات - المنول » ، البدو او شبه البدو ، والكرغيز والكالموك الى رعاة يتنقلون مع الفصول من مكان الى مكان ويسلكون مسالك ثابتة . وما لبث هؤلاء ان استقروا وتحضروا تدريجياً ، حينها انشئت المروج الصناعية واستثمرت الغابات والمناجم .

تحول مظهر البلاد  
تبدل ظاهر البلاد نفسه تبديلاً عميقاً . مظهر الحقول اولاً ، التي تمتد الى ما لا نهاية له في كافة الاتجاهات دون اثر للحدود ، والتي حلت محل فسيفساء الطرائد القديمة المحددة تحديداً دقيقاً ، بعد ان اتاح انشاء تعاونيات الانتاج زراعة مئات الهكتارات زراعة مجاثلة في وقت واحد ؛ وغير الاقتصاد الزراعي الحديد طابع القرية ؛ فالجموعة السكنية ، المؤلفة من بيوت عمال التعاونيات وما يحيط بها من نخنائر وحدائق ، منفصلة عن ابنية الاستثمار التي باتت جماعية : المطامير والزرائب والسقائف والمخازن التعاونية والمستوصفات المجانية وقاعات الاجتماع والمدارس تتجمع حول مستودع المياه . وامتدت المساحات المزروعة التي ارتفعت من ١٠٥ ملايين هكتار في السنة ١٩١٣ الى ١١٣ في السنة ١٩٢٨ و ١٤٠ في السنة ١٩٣٨ . وان تصريف المياه والري والاحتياطات المتخذة للحقول دون ضياع القربة وغزو الرمول قد وفرت لازراعة اراضي باثرة ومهملة : ٤ ملايين هكتار من المستنقعات الجففة في بيلوروسيا ومنطقة لينينغراد وموسكو وسيبيريا وكوبان ، حيث تحولت الى مرزات ، وفي منطقة بحر ازوف حيث تحولت الى بساتين . ووفر الري مساحة مماثلة . واتاح تحسين التربة وتقديم فن الزراعة استثمار الاراضي استثماراً افضل : انسمت زراعة القطن في روسيا الجنوبية والارز في الشمال وفي آسيا الوسطى . وادت دروس معهد لينسكو للانتاج النباتي حول اختصار فترة نمو النباتات المزروعة الى امتداد الزراعات حتى المناطق القطبية حيث زرعت في شبه جزيرة « كولا » ، في ما وراء الدائرة القطبية ، الخنطة والاشجار المثمرة والبقسول . وادخلت زراعات جديدة ( البسلى الصيفية الى اوكرانيا ) ، ووسمت في كل منطقة الزراعات الاكثر ملائمة لطبيعة الارض والمناخ : احتل دوّار الشمس مساحات شاسعة في اوكرانيا وكيرغيزيا والقرم ، وزراعة البقسول والاشجار المثمرة في تاجيكستان . ولم تحتل شجرة الشاي ، في السنة ١٩١٣ ، أكثر من الف هكتار ولم تنتج أكثر من ٢٠٠٠ قنطار ، فاحتلت في السنة ١٩٤١ أكثر من ٥٠٠٠٠ هكتار وانتجت أكثر من ١٤٥٠٠٠ قنطار . وادخلت الى تركمانيا واذربيجان ، من آسيا الوسطى والمكسيك ، نباتات برية تنتج المادة الصمغية التي يصنع منها المطاط . اما القطن الذي لم يزرع في السنة ١٩١٥ الا في ٨٢٥٠٠٠ هكتار ، و ٩٧١٠٠٠ هكتار فقط في السنة ١٩٢٧ ، فقد احتل

٢٥٥٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٤٠ بفضل بناء السدود الكبرى على الـ « فاخته » وتنظيم مياه الـ « سكورا » والـ « اراكس » ونجاح زراعة القطن « البعلية » على ضفاف البحر الاسود .

نظام الصناعة  
ارتكز تنظيم الصناعة الجديد الى تأسيس الوحدات تضم بعض  
الوحدات الصناعية على الصعيد الافقي ، بلغ عددها ٦٤٠ في  
السنة ١٩٤٠ وادارت ٥٧٣٠٠٠ مؤسسة ، ووحدات صناعية كبرى توحد على الصعيد العمودي  
المشاريع المترابطة النشاطات ؛ هذه كانت « جبارة » الصناعة : « وحدة » ماغنيتو كورسك  
التي تأسست في السنة ١٩٢٧ عند لحف « ماغنيتنايا غورا » ، جبل المعدن الحديدى الادبس  
اللون ، وانتجت في السنة ١٩٤١ مليون طن فولاذاً ، وتوفرت لديها افران الحديد المصوب  
ومصاهر الحديد وآلات تصفيح المعادن ومعامل المواد الكيميائية ومعامل انتاج الكبرياء ،  
الخ . ، ووحدة كوزناد على مقربة من بحيرة بالكاش التي استثمرت معادن النحاس الطبيعي  
المكتشف في السنة ١٩٢٨ ، وانتجت ، بالاضافة الى النحاس ، كبريتور الكوبون والحض  
الكبريتي ، الخ ؛ ووحدة « ميكويان في موسكو » للحوم التي استخدمت ١٠٠٠٠ عامل  
وامتدت فروعها المختلفة على طول ٤٣ كلم ؛ فقد جزر فيها ١٠٠٠٠ حيوان في اليوم ، وصنع  
فيها الآحين ، والمواد الصيدلية ، والمواد المجردة عن الماء ، والغراء ، الخ . واستثمرت هذه  
الوحدات مصانع جبارة خاصة ، كصنع كراماتورسك الذي انتج الآلات وامتد على مساحة  
١٠ كلم ٢ ، ومصنع موسكو للاجهزة الكهربائية « الكاتروسيل » الذي استخدم ١٠٠٠٠ عامل  
وامتد ، مع المدينة العمالية ، المتسعة لـ ٢٠٠٠٠ شخص ، على مساحة ٣ كلم ٢ . وان الوحدة  
الصناعية المزدوجة « اورال - كوزنتسك » التي جمعت بين حديد الاورال الطبيعي وفحم  
كوزباس الحجري اتحت للمنطقتين الكبريين اللتين تفصلهما مسافة ٢٠٠٠ كيلومتر تبادل المعدن  
والفحم وتنمية مركزين ضخمين لصناعة التعدين .

الا ان تبدأ ارتسم عند الشروع في المشروع الخمسي الثالث ، فلم يعد « الجبار الصناعي »  
ليعتبر خير مثال للتنظيم ، بل بدأ من الافضل ، على الصعيد الاقتصادي والصعيد الاجتماعي  
معاً ، توزيع المؤسسات الصناعية على كافة أنحاء البلاد وقسمها الى مراكز صناعية أكثر عدداً  
وادخالها في الوقت نفسه في مجموعة اقليمية واسعة .

تحول مراكز الانتاج  
ان البحث عن مناجم جديدة غنية والتصميم على نقل مراكز  
الانتاج الى الشرق قد ادخلا تغييراً كبيراً على الامة النسبية  
لمراكز المنجمية والصناعية . اجل ما زالت منطقة دونباس تتقدم تقدماً مستمراً ، وقد بقيت  
اهم منتج للفحم الحجري ، ولكنها ما عادت لتنتج سوى ٦٠ ٪ من الفحم الحجري السوفياتي  
مقابل ٨٧ ٪ في السنة ١٩١٣ ؛ ومرد ذلك الى تقدم هذا الانتاج في مناطق آسيوية مختلفة :  
منطقة كوزباس التي كانت تنتج اقل من مليون طن في السنة ١٩١٣ وبأنت تنتج أكثر من ٢٠

مليوناً في السنة ١٩٤٠ ، وحوض قاراغندا الذي بوشر استثماره قبل الحرب ، ثم توقف ، ثم تجدد في السنة ١٩٣٠ ، والذي بلغ انتاجه ٥ ملايين طن في السنة ١٩٣٨ ، وحوض الاورال الذي انتج اكثر من ٥ ملايين طن ، وحوض « بتشورا » الذي انتج ٣ ملايين .  
ويصح هذا القول كذلك في البترول الذي ارتفع انتاجه ، بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٤٠ ، من ١٤,٤٤٧,٠٠٠ الى ٣٥,٥٠٠,٠٠٠ طن ، والذي لم يمد ينبع في المنطقة القفقازية وحدها بمدات افضى استثمار بترول « باكو الثانية » ومنطقة « فولغا - الاورال » ومنطقتي « امبا » و « نفتيباد » الى خفض نسبة انتاجها من ٩٥ بالمائة في السنة ١٨٣٥ الى ٨٠ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

وتحول استخراج الحديد بفعل اكتشاف واستثمار مناجم جديدة غنية جداً في الاورال ( ماغنيتو كورسك ) وشبه جزيرة كرتش ، ولا سيما في منطقة كورسك ، في آسيا الوسطى ، وفي منطقة « خوروا » الجبلية ، فبات حوض كريفوي - روغ لا ينتج سوى نصف الحديد السوفياتي . وتقسامت منطقة الاورال ومنطقة كوزراد و « الملك » قرب طشقند انتاج النحاس .

وانتقلت الصناعات النسيجية تدريجياً كذلك نحو مناطق انتاج الحامات ، اي نحو آسيا الوسطى حيث يزرع القطن ، ونحو آسيا والقفقاس واورانيا الجنوبية حيث ينتج الصوف ، ونحو الشال الغربي حيث يزرع الكتان ، وانتقلت صناعة الجلود من الوسط نحو مناطق جزر المارش و تربيتها ، وصناعة التبغ نحو الجنوب ، في جيورجيا ، على مقربة من مواطن زراعة التبغ .

لعل التغييرات الكبرى حدثت في آسيا الروسية ( لث آسيا )  
آسيا السوفياتية  
وعالم المناطق المنجمدة الشمالية . وكانت في آسيا نتيجة سرعة الامار وتنقل السكان وتطور طرائق معيشتهم . فقد استقبلت سيبيريا ١٠ ملايين شخص لم يكونوا ، كما في اوائل القرن ، موظفين ، وعسكريين ، وفلاحين جاؤوا لآمار الارياض ، بل كان معظمهم عمالاً اقرا - هنا كما في آسيا الوسطى التي استقبلت ٥ ملايين مهاجر - للعمل في المناجم والصانع . وفي مناطق الشرق الأقصى حيث بلغ عدد السكان ٣ ملايين نسمة في السنة ١٩٤٠ ، ارتفع هذا العدد الى خمسة اضعافه منذ السنة ١٩٢٣ ؛ وارتفع عدد سكان اقليم « خاباروفسك » بنسبة ١٣٦ بالمائة . ونشأت بعض المدن بسرعة خاطفة : ارتفع عدد سكان « تشليابنسك » خلال ١٢ سنة ، من ٥٩٠٠٠ الى ٣٠٠٠٠٠ نسمة ، وعدد سكان ماغنيتو كورسك من بضع مئات الى ١٥٠٠٠٠ .

وفي القفقاس جعل التخصص الاقتصادي ، والتصنيع حول باكو وتفليس ، وري مزرعات القطن في الشرق وفي الغرب ، وادخال المزرعات التخصصية ( شجرة الشاي ، والكرمة ، والتبغ والحضيات ) ، في تفكيك الوحدات الاقليمية القديمة ولا سيما في الجبهة الراحوية ؛

وتقلصت الحياة البدوية ، هنا أيضاً ، لتعمل محلها طريقة الانتقال بالمواشي الى المراعي الجبلية . وارتفع عد السكان بنسبة ٥٠ بالمائة بين السنة ١٩٢٦ والسنة ١٩٣٩ ، ولكن عدد سكان المدن تضاعف بينما لم يرتفع عدد سكان الارياف ارتفاعاً يذكر . وصنمت كذلك ارمينيا المهمة والمزمنة نسبياً ، بفضل احتياطياتها الهام من طاقة توليد الكهرباء من القوة المائية .

امسا في آسيا الوسطى فهي منطقة قازاخستان ما عرفت اعظم تطور . فان ثروة باطن ارضها التي تشمل ، بالاضافة الى نترول امبا ، وفحم قاراغندا ونحاس بحيرة بالكاش ، الرصاص والحارصين والقصدير والمنغنيز والكروم والموليدين والذهب ، اجتذبت العمال الى « بورة الجوع » القاسية المتناخ شتاء وغير الصالحة الزراعة والمغفرة حتى هذا التاريخ ، فنمت مدن - مصانع جديدة نمواً سريعاً جداً : بريبالكاش ، كارساك - باي ، تشمكت ، قاراغندا ، جزكارغان ، بينما تضاعف عدد سكان العاصمة « الما - آتا » . واتاحت الزراعة غير المروية الزراعة حول الوحدات الصناعية ، واخذت المنطقة الجنوبية التي التفت من قبل سلسلة من الواحات المتشعبة ، تتحول كلها الى منطقة مروية متصلة ؛ وفي « اوستراليا السوفياتية » هذه حولت نباتات الكلال البدو الرحل الى تعاونيين يرون الماشية ، ولكن عدد سكان الارياف تدنى بنسبة ٣٠ بالمائة . وبات باستطاعة آسيا السوفياتية ، التي لم تفتح في السنة ١٩٢٨ سوى ٦,٦٠٠,٠٠٠ طن فحماً حجرياً ومليون طن فولاذاً ، انتاج ٥٧ مليوناً و ٦,٥٠٠,٠٠٠ في السنة ١٩٤٠ ، اي ٣٤,٣ ٪ من فحم الولايات المتحدة الاميركية و ٣١,٦ بالمائة من فولادها .

على الرغم من ارتفاع عدد السكان في هذه المنطقة ، منذ السنة ١٩٢٦ حتى السنة ١٩٣٩ ، بين ٢٥,٦ بالمائة و ٤٥,٧ بالمائة ، بحسب الجمهوريات ، فان هذا الارتفاع لم يحصل الا في المدن بصورة خاصة ؛ فبلغ هذا العدد ثلاثة اضعافه في تاجيكستان واكثر من ضعفه في تركمانستان و ١٥٠ ٪ في ازبكيستان ؛ واصبحت هناك عشرة مدن جاوز سكانها ٥٠,٠٠٠ نسمة ، مقابل ٦ في السنة ١٩٣٦ ؛ ومنذ السنة ١٩٢٦ ، ارتفع عدد سكان « تشارجوي » بنسبة ٤٠٠ بالمائة ، وعدد سكان « فرورزيه » واشقباد ٢٥٠ بالمائة ، وطشغند قرابة ٢٠٠ بالمائة . وانجبت المزروعات المروية بفضل السدود والاقنية . وساعد بناء خط توركسيب المعد لتصريف القطن نحو الشمال وتكوين البلاد هن طريق سيبيريا ، على تسهيل التخصيص الذي جعل المساحة المزروعة قطناً في الجمهوريات الاربع ترتفع من اقل من نصف مليون هكتار الى مليون ونصف المليون . وتقدمت الصناعة النسيجية ولاسيما صناعة الصوفيات والقطنيات في اشقباد وفرغانا وستاليناباد وخوجند وتشارجوي وكيرقباد وطشغند . وبات مجموع آسيا الوسطى منذئذ المركز الاول في الاتحاد لتعدين المعادن غير الحديدية .

امسا بلدان المنطقة المتجمدة ، فقد استفادت من مجهود منظم  
بلدان المنطقة المتجمدة انتهى ، بفضل العزم العنيد ، الى خلق مراكز نشاط ما كان  
احد ليحل بها من قبل . وكان استثمارها وتطويرها ثمرة اتعاب « معهد المنطقة المتجمدة »

و « مصلحة استكشاف الطريق البحرية الشمالية » التي استخدمت منذ السنة ١٩٣٢ عدداً كبيراً من علماء طبقات الأرض ، وعلماء النبات ، وعلماء الحوادث الجوية ، والملاحين ، وعلماء آخرين كثيرين ، وزودتهم بالطائرات والبواخر المعدة لتحصين الجليد ، فتوسعت بفضل استكشافاتهم معرفتنا للمنطقة القطبية وللقطب نفسه ( بابانين ) . واجتازت الـ « سيبرياكوف » منذ السنة ١٩٣٢ ، والـ « تشليوسكين » منذ السنة ١٩٣٣ ، الجاز الشمالي الشرقي في رحلة واحدة ، فمُرتفت مواطن الموارد المنجمية وأنشئت تحت سطح الأرض (بغية تجنب اضرار الجليد في فصل الشتاء ) مصانع لتوليد الكهرباء انتجت مليون كيلوات في شبه جزيرة كولا حيث اتاح اكتشاف فلوروفوسفات الكالسسيوم في جبل « خييني » تنمية صناعة هامة لانتاج الفوسفات . فقامت في هذا « الجوالعمري » وفي هذه المنطقة الباردة مدينة صناعية تضم ٤٠.٠٠٠ نسمة ، هي كبروفسك ، التي انتجت الفوسفات والمعادن غير الحديدية . وعلى الشاطئ غدت مورمانسك مرفأً كبيراً ، وقد انشئت فيها ، بفضل خط لينينغراد - مورمانسك وقناة البلطيق - البحر الابيض ، منطقة صناعية هاشت من استثمار المناجم ، وصناعات خشبية وسلولوزية ومصانع لبناء السفن ، ومصانع لحفظ الاسماك . وادى مجهود العلماء الروس العنيد في توسيع نطاق المسزروعات الغذائية أكثر فأكثر نحو الشمال الى نتائج هامة جداً ، فبات الملقوف والجزر والبصل والبقول تنتج منذئذ ، في ما وراء الدائرة القطبية ، بكمية كافية لسدّ الحاجات المحلية . وابتعت البقول في مدافئ منشأة تحت الأرض تنار بكهرباء تنتجها مراوح هوائية مثبتة فوق سطح الأرض ( لذلك قيل : « عواصف الشمال تثبت البقول » ) . والى الشرق باتت اركانجلسك التي ضمت ٢٨١.٠٠٠ نسمة في السنة ١٩٣٩ (مقابل ٣٥.٠٠٠ في السنة ١٩١٣ ) مركزاً صناعياً كبيراً ايضاً . وفي آسيا الشمالية ، عند الـ « ياقوت » الرحل ، وفي اقصى الشمال الشرقي ، عند الـ « كمشدال » والـ « تشوكتش » اخذت في الترعير حضارة شمالية جديدة بفضل تعاريفات ضمت مربي الايليات والبقريات وساعدت على استقرار السكان ، ومحطات اشتهاء انشئت على الشاطئ بغية اعداد النقل ، خلال فصل الشتاء الطويل ، الذي لا يمكن تأمينه الاً خلال اسابيع معدودة والذي يجري منذ السنة ١٩٣٥ بدون محطات اشتهاء بين مورمانسك وفلاديفوستوك عن طريق المرافئ على مصاب الـ « اوب » و « نينسايب » و « لينا » .

## الفصل الثالث

# قلب الأنظمة

في السنة ١٩١٨ ، كتب لينين ما يلي :

« الاشتراكية هي الغاء الطبقات . ولإلغاء الطبقات يقتضي أولاً قلب مالكي الأراضي والرأسماليين . لقد نفذنا هذا الجزء من المهمة ، ولكنه ليس سوى جزء وليس أصعب ما علينا تنفيذه . ولإلغاء الطبقات يتوجب علينا ثانياً تحويل كافة العمال والفلاحين الى « عمال » ... »

كان « التوقف » ، الذي شكلته السياسة الاقتصادية الجديدة ، خطراً مهدد بالقضاء على النتائج الأولى التي حققتها ثورة تشرين الأول ، لأنه أتاح قيام طبقة المحتكرين البورجوازية المدنية وطبقة الكولاك الربوية ؛ ولكن هذه النتائج أصبحت نهائية بفضل سياسة التخطيط والتصنيع وقامم الأرياف .

### ١ - النظام الاقتصادي الجديد

ليس هناك ما يشبه استثمار « القارة السوفياتية » ، من حيث اتساعه ، سوى استثمار القارة الأميركية ، ولكنه يختلف عنه ببعض المظاهر الأساسية . فهو أولاً حمل الدولة بدالة تصميم وضعته هي ، لا عمل أفراد بدالة السهمي وراء كسب مرتقب . واعطيت الأولوية لإنتاج مواد التجهيز بحسب مفهوم معين للأصالح العام ، ونظم الإنتاج في مجموعه دونما اهتمام لدخول الأفراد ولطاقاتهم على الشراء . واختيراً اختلف النظام القانوني للملكية اختلافاً جذرياً : فبينما ارتكز الاقتصاد الرأسمالي الى الملكية والمبادأة الشخصيتين ، ارتكز الاقتصاد السوفياتي الى الملكية والمبادأة العامتين .

الغى الحكم السوفياتي الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحول الى الملكية الاشتراكية ملكية الدولة الارض والغابات والمناجم والمصانع والمصارف ؛ والملكية الفردية والى جانب هذا القطاع العام ، سمح باستمرار قطاع خاص قوامه بعض استثمارات ، اما جماعية كالتعاونيات ، واما خاصة وفردية ، زراعية أو صناعية ، ترتكز

الى العمل الشخصي وتتنافى واستثمار عمل الغير ؛ وقوامه كذلك الملكية الخاصة التي يحققها المواطنين بدخول عملهم . لذلك كان لحق الملكية الخاصة عند مواطني الاتحاد السوفياتي دور « استهلاكي » في جوهره ، وهو يقوم باستخدام دخل العمل والتوفيرات الممكن تحقيقها للاستحصال على مواد الاستهلاك والرفاهية : المساكن ، الأدوات المنزلية الخ . فباستطاعة الفرد « استثمار معمل صغير شريطة الا يستخدم فيه اي عامل ، اي ان لا يحقق كسباً بفضل عمل شخص ثالث ؛ هذه هي حال الحرف الصغرى ، كحرفة الحداد وحرفة الاسكاف ، أو بعض التجارات الصغرى .

والملكية الشخصية « لا تشمل الا المواد التي تستخدم لسد الحاجات الفردية او العائلية » ؛ فوظيفتها ، كما حددها دستور السنة ١٩٣٦ ، هي سد حاجات الفرد الشخصية وحاجات عائلته وتمكينه من بلوغ حياة ثقافية رشيخة . وحق ارض مواد الاستهلاك الشخصي والانتاج الفردي من ثم حبيقة راضية ، فد المسكن والدخول والتوفير وثمره العمل والاقتصاد البيتي الاضافي وأدوات المنزل والأدوات الشخصية والترقيته ، تدخل في هذه الملكية الشخصية .

كان الهدف منه إعادة تنظيم الزراعة وفقاً لأسس جديدة ، اعني بها تأميم الأرياف  
 ضم ملايين الاستثمارات الخاصة التي كانت تتناول مئات ملايين قطع الارض الصغرى على العموم ، والتي كانت تؤلف عائقاً في طريق تنمية زراعة منظمة . ففي شهر كانون الاول من السنة ١٩٢٧ قرر المؤتمر الخامس عشر للحزب « الانتقال الى الهجوم الاشتراكي ، ضد الاقتصاد الفردي ، وتنمية القطاع الاشتراكي الذي لم يضم في السنة ١٩٢٨ سوى ٣٣٠٠٠ تعاونية تنتمي اليها ٣٧٠٠٠٠ عائلة ( ١٠٥ بالمائة من الاستثمارات القروية ) و ٤٠٠٠ مزرعة رسمية مثالية تضم ٦٠٠٠٠٠ عامل وتوفر بمجموعها بين ٣ و ٤ بالمائة من الانتاج الزراعي . وعند البدء بتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، دفع بتنظيم التعاونيات دفعاً سريعاً الى الامام منذ السنة ١٩٢٩ ، فاوفد ٣٥٠٠٠٠ عامل الى الأرياف بغية تشجيع تأسيسها وتسيير « محطات الآلات والجرارات » التي ستؤجر الفلاحين ممداتها . ونجحت عملية التأميم لمصلحة المجموع ، التي منحت الفلاحين المنضمين الى التعاونيات حق الاولوية في بيع الدولة حاجاتهم ، نجحاً كبيراً مطرداً ، ولا سيما في المناطق التي يزيد انتاجها عن طلب السكان : اوكرانيا ، منطقة الفولغا الاسفل ، شمالي القفقاس ، القرم ، المناطق الجسورة لموسكو ؛ وفي الوقت نفسه تعزز الهجوم على الكولاك : ضريبة تصاعدية ، مصادرة ممتلكاتهم ، نفي . وخلال شتاء ١٩٢٩ - ١٩٣٠ تقدمت عملية التأميم تقدماً ناشطاً ، وإنما برزت بوادر استياء كثيرة . فطمان ستالين الفلاحين في مقاله « النجاح ينفخ في رأسنا » ؛ فسمح للفلاحين بالانسحاب من التعاونيات التي الخفض عددها - المتفاوت تفاوتاً كبيراً بحسب المناطق - الى نصفه بصورة عامة ؛ ثم تجدد التقدم في السنة ١٩٣١ ولم يتوقف بمد ذلك : فارتفع عدد المشاريع المؤممة من

٢٣،٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ الى ٥٢،٧ بالمائة في السنة ١٩٣١ ، و ٧١،٤ بالمائة في السنة ١٩٣٤ ،  
و ٩٠،٥ بالمائة في السنة ١٩٣٦ ، و ٩٦،٩ بالمائة في السنة ١٩٤٠ .

في غضون هذه السنوات الاولى حدد التشريع شروط الاستئجار الجماعي : عمل بالقبالة بنية  
ارغام الكسالى على الانتاج ، منع قاييم الابقار والحيوانات الداجنة الاخرى ، حق البيع في  
الاسواق حين تقدم التعاونية ما هو مطلوب منها . وفي السنة ١٩٣٥ صدر « نظام الشركة  
التعاونية الزراعية » : للتعاونية حق التمتع الدائم بالأرض التي تملكها الدولة ، ولكل عضو  
حق تملك بيته وبستانه او مبعقلته ( بين ١/٤ هكتار وهكتار ) وامتلاك بقرة او عدة عنزات .  
فلم يشمل التأميم من ثم المساكن والمواشي الصغيرة والحديقة القريبة من المساكن . وقد اختلفت  
التعاونيات اختلافاً كبيراً ، فاستثمرت بين ٥٠٠ و ٣٢٠٠ هكتار وضمنت بين ٦٠  
و ٢٠٠ هائلة .

اما المزارع المثالية ال ٤٠٠٠ ، فمشاريع زراعية تملكها الدولة وتخضع لنظام شبيه بنظام  
الصناعات . وهي تؤلف استثمارات كبرى اذ ان مزرعة مثالية لزراعة الحبوب قد تبلغ بين  
٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ هكتار ، ومزرعة مثالية لتربية المواشي قد تبلغ ٢٠٠٠٠ هكتار وتمتلك  
هذبة آلاف من المواشي . كما انها تقوم بأعمال تخصيصية ( قطن ، حنطة ، اغنام ، حليب  
وزبدة ، الخ ) وتعتمد الآلات المتوفرة لديها ، وتؤلف الجمادات بحسب تخصصها . وقد  
ارتفعت مساحتها من ١٧٠٠٠٠ هكتار في السنة ١٩٣٨ الى ١٣٢٠٠٠٠ في السنة  
١٩٣٠ والى ١٦ مليوناً في السنة ١٩٣٦ ، ثم لدنت الى ١٢١٠٠٠٠ في السنة ١٩٣٨  
( ٨٤٩ بالمائة من المساحات المزروعة مقابل ١٢٤١ بالمائة ) ، حين وزعت الحكومة اراضي  
بعضها على التعاونيات المجاورة ، فهبط عددها من ثم من ٤٣٣٧ في السنة ١٩٣٢ الى ٣٩٦١ في  
السنة ١٩٣٨ ؛ يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان وضع العمال اخذ يشبه وضع التعاونيين حين  
منحوا حق تملك قطعة ارض صغيرة .

تنظيم التعاونيات  
تحتل التعاونية من ثم المركز الاول بين اشكال الاستئجار الزراعي .  
فهي تملك ، جماعياً ، الارض وابنية الاستئجار والآلات والماشية وكل  
ما ليس ملكاً شخصياً لعضو التعاونية كما حدده النظام . وفي داخل التعاونية يمد قواعده  
المعمل مجلس الادارة المنتخب وتلقبها الجمعية العامة . ويقوم الاعضاء بعمل مشترك ، ولكن  
الريع يوزع عليهم بنسبة العمل الذي يأتيه كل منهم ؛ اما وحدة القياس فهي « يوم العمل »  
الذي يوافق عدداً معيناً من الآرات المهرولة او كمية معينة من الحب المدروس . وقد قسمت  
كافة الاعمال الزراعية الى سبع فئات عودلت بأيام عمل توجب على كل عضو تأمين حد ادنى  
منها يتراوح بين ٦٠ و ١٠٠ وحدة . وتجمع الآلات الزراعية ، التي هي ملك الدولة ، في  
محطات الآلات والجرارات بمدل واحدة للثلاثين تعاونية تقريباً ، وتوضع بتصرف هذه  
التعاونيات مقابل فريضة عينية او نقدية .

يصل الربيع جزئياً للدولة التي تحدد قيمته وفقاً لسعر تفرره ، ويخصص جزء من هذا الثمن لمكافأة خدمات محطات الآلات والجرارات ، وجزء آخر لشراء البذور اللازمة للتساوية وجمع حبوب احتياطية ، ويرزق الباقي على الاعضاء بحسب ايام عملهم . فيستفيد عضو التعاونية من ثم من مكافأة عمله في الاستثمار الجماعي ومن انتاج الأرض والماشية الذي يعود له شخصياً والذي يستطيع بيعه بسعر حر اما في السوق واما في التعاونية ، ومن اجر العمل الذي قد يقوم به اما في القرية واما في المدينة .

الدولة تملك وسائل الانتاج والمقايضة : المناجم والمصانع ووسائل النقل التنظيم الصناعي والمصارف ، كما تملك الأرض ، وتسدن ادارتها الى جماعات خاصة تنفذ موجبات الخطة . فالاقتصاد في هذا الحقل اشتراكي كله ، ان من حيث التملك وان من حيث اشكال الاستثمار .

اعداد الخطة تتناول الخطط كافة لواسي الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الاتحاد . وقد بنيت كل خطة على دراسة دقيقة لكافة الموارد المستثمرة او الدفينة التي وضع بها جدول منظم ، وحالة القوى الاقتصادية وامكانيات نموها ، وهي تمت بالاتفاق مع الاقتصاديين والاختصاصيين في مختلف الحقول ، فهي « خطة ايمادية » ، اي انها ترسم برنامجاً لفترة طويلة الاجل ( ٥ سنوات ) - الطريقة الوحيدة لتحقيق تغييرات هامة في الانظمة - ، ولكنها تنطوي في الوقت نفسه على خطط قصيرة الاجل ( سنوية بصورة عامة ) تعين الاهداف العملية الواجب بلوغها في آخر كل من السنوات الخمس ، او حتى في آخر كل فصل ، آخذة بعين الاعتبار الامكانيات الجديدة التي ترسم خلال الاعمال ، بحيث يصبح التكيف الدائم امراً ممكناً .

فالحكومة ترسم التوجيهات والد « غوسبلان » ، وهو مجرد جهاز فني استشاري ، يحدد مهام كل فرع من فروع الصناعة ، ثم تدرس اجهزة التخطيط الدنيا هذه المشاريع ، وترفع ملاحظاتها او مقترحاتها ، « التي ليست مجرد كتب بالموافقة » ، الى الد « غوسبلان » الذي ينتسج المشروع الشامل النهائي . حينذاك يؤمن صغار الموظفين تنفيذه تحت اشراف ورقابة الادارات المتخصصة المعروفة باسم « غلافكي » .

تعين الخطة كميات ونوعيات المنتوجات الاستهلاكية والتجهيزية المفروضة على كل فرع من فروع الانتاج وعلى كل دائرة اقليمية ، وطريقة توزيعها ، والنسبة الممكن تصديرها ، وتنطوي كذلك على نصوص خاصة بالتعليم بسبب الحاجة الماسة الى التقنيين والعمال الكفاء ، وتحاول مراعاة النسبة بين تخصصهم وكفاءتهم وبين حاجات العمل .

ولما تمذر الاعتماد على قروض خارجية هامة لتوفير الاموال اللازمة حول في تمويل الخطة على فائض العمل القومي بشكل ضريبة على قيمة الاعمال ، وضريبة على الأرباح ، وضريبة استهلاك ، ويرد ذلك الى ان القروض الخارجية واحتياطي الذهب والبلاطين ( بعض مشات ملايين الروبيات ) وزيادة دخل الصادرات بالنسبة الى الواردات ( بضع عشرات الملايين ) لم

تثل سوى مبلغ زهيد جداً . فضحي من ثم برسامية السكان على مذبح رفاهية اجيال المستقبل .

لكل مشروع مخططة الفني ومخططة الخاص المرتكز الى هذا المبدأ : « كل زيادة سير الخطه انتاج يجب ان يقابلها تدني مستوى اسعار البيع بالتفصيل وزيادة حجم الاجور . وتمتع المشاريع باستقلال حقيقي وبمحاسبة مستقلة ، وتنصرف باموالها المتداولة الخاصة ، ولها محاسبتها الخاصة وحسابها الجاري في المصارف ، وتسدد ديونها ، فيما بينها ، بعمليات تقييم ومقايضة . ويجب ان يؤمن سيرها ارباحها دون ان تحتاج يوماً الى مساعدة مالية . ولكل منها مدير تعينه السلطة العليا او تعزله عند الاقتضاء ، ويتحمل مسؤولية نشاط مصنعه ادارياً وجزائياً . وينص قانون الجزاء على عقوبات صارمة يتعرض لها المهندسون والمديرون والمراقبون الفنيون المسؤولون » عن عمل تخريبي ضد الثورة ، او عدم تنفيذ واجبات معينة عن قصد وتصميم ، او افعال مقصود في تنفيذها ، ، وكذلك عن مخالقات « النظام الاداري المركبة دون قصد مناهضة الثورة ، التي تزعزع مرتكز الدولة الاداري وطاقتها الاقتصادية » . فيتضح من ثم ان العقوبة تتناول سوء الادارة والاهمال وسوء النية والانتاج الدوني .

باستطاعة المصانع ومجموعات المصانع والاتحادات والوحدات الصناعية الحصول على اعتمادات قصيرة الاجل من مصرف الدولة ، وعلى اعتمادات طويلة الاجل ، لتمويل الاعمال الكبرى ، من المصارف الخاصة : مصرف الصناعة ، ومصرف الزراعة ، ومصرف التجارة ؛ وهناك ايضاً مصرف الاشغال العامة . ويكوس كل مشروع محصول بيع منتجات مصانعه لدفع ثمن الخامات المشتراة والطاقة التي احتاج إليها عند الاقتضاء ، ولصيانة معداته ، ولدفع الضرائب والاجور وأقساط التأمينات الاجتماعية ( وهي على هاتق المشاريع لا على هاتق الاجراء ) وفقاً لنسبة مئوية تختلف باختلاف الصناعات وبلغ معدلها بين ٦ و ٩٪ من الاجور .

وباستطاعة المشاريع من ثم - ومن واجبها - اذا ما احسنت ادارتها تخفيض أسعار الكلفة المقدرة في مخطيط الـ « فوسبلان » وتحقق بعض الادخارات . وقد جاءت النتائج مختلفة باختلاف الصناعات ، ولكن اسعار الكلفة كانت في السنة ١٩٣٧ ادنى على العموم منها في السنة ١٩٣٢ بنسبة ٣٢,٥٪ في الصناعة الثقيلة ، و ٤٠ بالمائة في صنع الآلات ، و ٣٣ بالمائة في صناعة الفولاذ و ٣٢,٤٪ في استخراج الفحم الحجري .

موازنة الدولة هي ما يؤمن رؤوس الاموال والمساعدات بواسطة المصارف الخاصة ؛ فتمويل الاقتصاد من ثم يرتكز بمعظمه لال الادخار الخاص الفردي بل الى الادخار الجماعي والالزامي اذ ان اكثر من نصف واردات الموازنة يصرف في هذا السبيل ؛ وتؤمن هذه الواردات الضريبة على مجموع المعاملات ( ٥٠ بالمائة في السنة ١٩٣١ و ٧١,٤ بالمائة في السنة ١٩٣٨ ) والضريبة على ارباح مشاريع الدولة ( بين ٨,٦ بالمائة من الواردات ) ، والقروض من صناديق التوفير والقروض العامة ( ٦ بالمائة في السنة ١٩٣٧ ) .

اما الصناعة اليدوية فلا تلمب بعد اليوم سوى دور ثانوي ، اقل الصناعات اليدوية الفردية ، ولكن هناك صناعة يدوية تعاونية يولف فيها الحياطون والحذاؤون والحلافون تعاونيات انتاجية ؛ اجل لا يخضع عملها لمخطط انتاجي ولكن نشاطها مراقب (لجهة نسبة الخامات الموزعة بنوع خاص) كي لا تتحول الى مشاريع رأسمالية تستخدم الاجراء .

التنظيم التجاري  
التنظيم التجاري عخطط ايضاً ويتميز بالغاء الرأسمال التجاري الفاء كلياً . والتجارة الداخلية امسا في ايدي الدولة واما في ايدي التعاونيات . الا ان تجارة الدولة لم تمثل في السنة ١٩٢٩ سوى ١٣ بالمائة من عدد المخازن و ٢٠ بالمائة من مجموع المعاملات التجارية ، فارتفعت هذه النسبة في السنة ١٩٣٧ الى ٧٤ بالمائة بفضل انضمام المئات من تعاونيات المستهلكين المدنيين . وابقى قسم هام من التجارة الريفية (١٥ بالمائة من تجارة التفصيل ) للسوق التعاونية ، - سوق بدون تجار ، - التي ارتدت طابع الفردية والمنافسة ، من حيث ان الباعة هم المنتجون انفسهم ، بصرفون في السوق المحلية المواد الغذائية التي يحق لهم التصرف بها بحرية وبسعر يحدد بحرية ، ولكنه يكاد لا يختلف عن سعر مخازن الدولة باستثناء ايام الحاجة والغاظة .

كأنما من كان مالك المشروع التجاري ، الدولة او المشروع المؤمم او التعاونية ، فان البيع والشراء في اطار التخطيط كانا حريين وكان ممكناً ان يوفرا الارباح او يبحرا الخسائر . فهناك من ثم سوق تنافسية . والكل يدفعون ضرائب على الارباح ومجموع المعاملات التجارية ويوظفون فوائد ما لهم .

« لا نستطيع تكوين فكرة عن النظام التجاري السوفياتي الا بتأمل النظام التجاري في مدينة فرنسية صغرى وقرعيا « كوب » و « بوتين » « ج. درموف » .

في تجارة الدولة لمحدد الاسعار في الخطة وتكون الزامية للمشاريع البائعة والمشتري . وهي تتكون من حاصل عناصر ثلاثة : سعر الكلفة ، والضريبة على مجموع المعاملات ، والمبالغ التي تدخل في الاموال المعدنة للتجميع ( الفوائد المدفوعة للمصارف ، الكراء ، الخ . ) ، ويضاف اليها زيادة تجارية . وكان من شأن عدم الحاجة الى نفقات الاعلان وضآلة اعباء الفوائد وانعدام المزاخمة في منطقة بيع واحدة وضآلة عدد المستخدمين العاملين في التجارة ، ان نفقات التوزيع لم ترفع الاسعار الا بنسبة ٧ الى ٨ بالمائة تقريبا . ولما كان سعر الحمل وحده خاضعاً للتخطيط ، فكما كانت نفقات الادارة قليلة تدنت اسعار بيع التفصيل وزادت الارباح . ولما كان لمستخدمي المخزن نصيبهم من الارباح ، كانت من مصلحتهم حصر كلفة التوزيع ؛ اصف الى ذلك من جهة ثانية ان الارباح التي حققتها الاجهزة التجارية كانت زهيدة جداً : ٢٢ . بالمائة في السنة ١٩٣٤ ؛ و ٦٤ . بالمائة في السنة ١٩٣٦ . فالتجارة السوفياتية هي تجارة لا تعمل « من اجل الربح بل من اجل المستهلكين » ( بتلهام ) . وفي السنة ١٩٣٤ استند الى مفوضتين - تجارة داخلية وصناعة المواد الغذائية - مهمة الاشراف على التوزيع وتحديد الاسعار ورقابة مؤسسات

البيع بالتفصيل وادارة مخازن الدولة، مخازن البيع بالمحمل ومخازن البيع بالتفصيل. وتأمين  
تأمين منطقة معينة يجهاز خاص ( تورغ ) ، متخصص او غير متخصص ، يتمتع في اغلب  
الاحيان بالاستقلال المالي ويوزع المنتوجات بواسطة فروعه في المنطقة . وهناك بالإضافة الى  
ذلك مخازن كبرى ومخازن عامة للتنفيذ . والى جانب شبكة اجهزة الدولة هذه ، تمثل  
تجارة البيع بالتفصيل في الارياف بمخازن تعاونية ( سلبو ) في القرية ومجموعات تضم بعض  
المخازن التعاونية الصغرى ( ريزويوز ) .

تميزت سنوات التخطيط الاولى بنقص كافة المنتوجات تقريباً ؛ فاضطرت  
التقنين الحكومة الى الالتجاء الى التقنين كي تتمكن من تأمين السلع الضرورية  
لكل شخص . وقد اعتمد التقنين في موسكو في السنة ١٩٢٨ ، ثم شمل المدن الكبرى ،  
واخيراً شمل كافة انحاء الاتحاد السوفياتي ، وطبق على كافة السلع المعتادة ، شرط التسجيل  
الالزامي في مخزن معين عرف باسم « المخزن المغلق » . وغالباً ما قامت ، الى جانب هذه  
السوق القانونية ، سوق غير قانونية ، غرض النظر عنها حيناً وتمرصت لمكافحة قاسية حيناً آخر ،  
ارتكزت في معظم الاحيان الى المقايضة واستعمال الحلبي والذهب والنقد الاجنبي . وبقية  
مكافحتها مكافحة فعالة ، تأسست في السنة ١٩٣٢ سوق قانونية ثانية شملت مخازن عرفت  
بـ « المخازن التجارية » ، سمح بالشراء منها دون تسجيل ودون تقديم بطاقات ، ولكن بأسعار  
اعلى منها في المخازن المغلقة بصورة ملموسة ؛ وحين زال التقنين في السنة ١٩٣٥ ، لم يبق ما  
ييز بين السوقين . فكان هنالك في آن واحد ثلاث حلقات تجارية تختلف الاسعار فيها بعض  
الاختلاف : تعاونيات المزارع او القرى ( افضلها ) واسعارها ادنى من اسعار التجارة العادية  
بنسبة ١٠ الى ١٥ بالمائة ، سوق التعاونيات الانتاجية المقتصرة على المواد الغذائية ، سوقا  
مخازن الدولة ذات الاسعار الحرة ومخازن الدولة ذات الاسعار القانونية المحددة . ولكن  
المواد الاستهلاكية لم تنتج يوماً بكمية كافية لسد كافة الحاجات نظراً لتزايد عدد السكان تزايداً  
اسرع من تزايد انتاج المواد الاستهلاكية ، مما ادى ، حتى بعد زوال التقنين في السنة ١٩٣٥ ،  
الى استمرار التباين بين العرض والطلب ، والى مساس الحاجة مساساً دائماً الى الاحذية ،  
والمنسوجات ، ولا سيما الالبسة . ولذلك عمدت الدولة الى الحد من طلب المستهلكين اما برفع  
اسعار البيع بالتفصيل وتخفيضها واما باللجوء الى السوق المزدوجة .

التجارة الخارجية - اما التجارة الخارجية فقد اُمت دون ان يترك فيها اي مكان للبادعة  
الخاصة . فوزارة التجارة الخارجية هي ما تعد مخططات التصدير  
والاستيراد وتراقب نشاط « الوكالات التجارية المركزية » المتخصصة في تصدير بعض المنتوجات  
او الادوات ، التي يجب ان تجرى بواسطتها كافة العمليات التجارية . ولا توجد وكالات تجارية  
خاصة بكل بلد للتجارة - بشروط معينة - مع الشرقين الادنى والاقصى . فان هذه  
الوكالات ، التي تتمتع بالاستقلال المالي ، ممثلة باستمرار في الخارج بعملاء ، عرفوا باسم « الممثلين

التجارين ، ، يسهل معاملتهم المالية مصرف الدولة او مصرف التجارة الخارجية او المصارف  
السوفياتية المؤسسة في الخارج ( مصرف التجارة الروسية في لندن ، المصرف التجاري لاوروبا  
الشمالية في باريس ، الخ . ) او المصارف الاجنبية التي تفتح الاعتمادات للمستوردين السوفيات ،  
واخيراً القروض الطويلة الاجل التي تعطيها بعض الحكومات الاجنبية للشراء من بلدانها  
( تشيكوسلوفاكيا في السنة ١٩٣٥ ، بريطانيا العظمى في السنة ١٩٣٦ ) .

صعوبات التطبيق لم يكتمل مثل هذا التنظيم دفعة واحدة وبدون صعوبات جديدة  
احياناً، ولم يتح الاختبار اصلاح اخطاء السنوات الاولى الا تدريجياً .  
فاشتركية الصناعة قد تحققت عملياً خلال فترة الخطة الخمسية الاولى ، اذ هبطت حصة القطاع  
الخاص الى ٠.٥ بالمائة في السنة ١٩٣٣ بعد ان كانت ٥.٦ بالمائة في السنة ١٩٣٠ . اما تأمين  
الزراعة فكان اقل سرعة الى حد بعيد وقد اصطدم بمقاومات عنيفة من قبل الفلاحين الذين  
تعرضوا للتدابير قسرية وتسببوا في تأخير الانتاج وانفاصه احياناً ، ولا سيما في حقل تربية  
المواشي . وهي « محطسات الآلات والجرارات » ، الموقع الاستراتيجي الرئيسي للدولة في  
الارياح ، ما سهلت تحقيق هذا التأميم بفضل رقابتها على الزراعة وعملها التنسيقي .

اصطدم تنفيذ الخطة الصناعية بصعوبات من نوع آخر اكثر تعقيداً الى حد بعيد ، فهي قد  
استلزمت نفسياً وثيقاً بين الخطط الجزئية المترابطة : خطة التمويل ، والتجهيز ، واليد العاملة ،  
والطاقة ، ووسائل النقل ، الخ . ، وكانت ضرورياً ، كل سنة ، ان تصحح الخطة السنوية  
الخطة الاعدادية وتكيفها وفقاً للمتطلبات الجديدة والنتائج المحققة . والحال كان الكثير الكثير  
من اقسام الخطة الاولى قد رسم « تقديرياً » دون معرفة كافية بالشروط العامة لتنفيذها ،  
وانطوى تخطيط اسعار البيع بالجمل على عيوب كثيرة احياناً لانه لم يترك ابي مجال لارباح  
المشاريع ، فحدث تشويش جزئي بين فروع الاقتصاد المختلفة مما ادى الى الفشل احياناً .

اضف الى ذلك من جهة ثانية ان تطبيق الخطة الاولى قد جرى بسرعة فائقة اذت الى  
نهكة المستخدمين وخلق المعدات ، فبرزت عيوب في المصنوعات نجمت عن استئثار سريع  
وقدريات خاطئة للموارد ، وحاجسة الى المستخمين الاختصاصيين او المعدات الضرورية ،  
وسوء توزيع في الاموال ( بين مصانع غزل القطن ومصانع حياكته مثلاً ) ، وعجز في بعض  
مراحل التنفيذ ( ولا سيما في وسائل النقل ) ، وسوء تقدير للحاجات . الا ان الخطة الخمسية  
الثانية توفقت الى ازالة هذه الصعوبات جزئياً . وحينذاك تمزقت اللامركزية في هذه البلاد  
التي قامت احدى نقاط الضعف فيها في نقص وسائل النقل ، وفضلت مصانع اكثر تواضعاً  
ودخلا على المصانع « الجبارة » الاولى . وكانت هناك صعوبة اخرى غير مرتقبة : فخلال  
الخطة الخمسية الاولى ، بلغ التجاوز في خطة اليد العاملة نسبة ٥٠ بالمائة ، مما ادى الى تجاوز  
كبير في خطة الاجور تسبب في مزيد من التشويش بين ازدياد حجم الدخول الاسمية وزيادة  
حجم المواد الاستهلاكية المتوفرة في السوق التجارية .

بيد ان اجهزة التخطيط تكاملت تدريجياً يوماً بعد يوم ، ففي اوائل الخطة الخمسية الثالثة تيسر تكييف التنظيم وفقاً لقاعدة تتطور تطوراً دائماً ، ولانت اساليب ادارة الاقتصاد كما يثبت ذلك توسع الحسابات المستقلة والتمويل الذاتي وانخفاض مساعدات الدولة . فان المشروع الذي اعتبر في الاصل « مجموعة مهام حسية واجبة التحقيق » قد اخذ يتحول شيئاً فشيئاً الى مجموعة تدابير اقتصادية تضابق متطلبات الشخص اكثر فأكثر .

ولم يرسم تخطيط استخدام اليد العاملة بطريقة اسبقادية بعد اليوم ، فقد كان حساب الاجور التفاضلي كافياً لاجتذاب اليد العاملة نحو فروع الصناعة الحاضرة ، كما اتاح تقدم المدارس والدروس التقنية التغلب على الصعوبات التي صودفت في البدء بسبب يد عاملة جاهلة آتية من الارياف وعاجزة عن تطبيق التقنيات الجديدة .

بينما كانت الدول الاخرى غارقة في الازمة الاقتصادية الاتحاد السوفياتي  
 في الازمة الاقتصادية العالمية  
 الخطيرة التي ابتدأت في السنة ١٩٢٩ ، خلاص التخطيط  
 واشتراكية الاقتصاد الاتحاد السوفياتي من نتائج الازمات  
 الكلاسيكية : البطالة ، هبوط الاسعار ، تضخم الانتاج . فان الاقتصاد الروسي قد عمد  
 - خلال اسوأ سنوات الازمة - الى توظيف رؤوس اموال كبيرة جداً ، واستخدم مزيداً من  
 العمال وزاد انتاجه زيادة كبرى حين كان هذا الانتاج آخذاً في الهبوط في كافة البلدان  
 الاخرى . وفي العالم اجمع لم تجد منتجات الزراعة والصناعة من يشتريها ، لا لأن الحاجات  
 كلها كانت مشبعة ، بل بسبب عدم توفر طاقة الشراء الكافية للاستحصال عليها ، فالبطالة  
 كانت نتيجة استخدام التقدم التقني والتنظيم اللذين خفضا عدد الاجراء ، فجداً من عدد  
 المستهلكين ، وأدى هذا الحد بدوره الى تفاقم البطالة . اما الاتحاد السوفياتي ، الذي توفرت  
 له موارد عظيمة في ارضه وباطن ارضه ، فقد تمكن في آن واحد من تحسين تقنياته  
 ونتاجيته واستخدام كافة عماله ورفع مستوى الاستهلاك تدريجياً .

في الحقل الصناعي احرز الانتاج تقدماً عظيماً ، ففي السنة ١٩٣٢ ارتقى الاتحاد السوفياتي  
 الى المرتبة الثانية بين البلدان الصناعية ، ويبدو ان هذا الارتقاء كان سريع الزوال ، لان المانيا  
 تفوقت عليها بسرعة مرة اخرى بفعل نشاط صناعات التسلح ، إلا ان روسيا تفوقت في السنة  
 ١٩٣٩ الى احتلال مرتبة القوة الكبرى الثالثة بصورة نهائية ، قبل بريطانيا العظمى وفرنسا ،  
 وقد بلغ انتاجها آنذاك ٤/١ انتاج المانيا .

هل يعني ذلك ان الازمة العالمية لم تترك انعكاساً على تطور الخطط ؟ ان الازمة قد شوشت  
 شوشاً خطيراً النتائج المقدرة للخطة الخمسية الاولى باهباطها الصادرات الى ما دون المعدل  
 المرتقب او المرجح ؛ فبات لزاماً ، من اجل استيراد معدات التجهيز الضرورية ، اللجوء الى  
 احتياطي الذهب والنقد الاجنبي ، وعلى الرغم من ذلك بقيت المعدات المستوردة دون تقديرات  
 الخطة . لذلك فان الحمصة المخصصة للتجارة الخارجية في الخطة الخمسية الثانية قد خفضت تخفيضاً

هاماً لا بالنسبة للسنوات السابقة فحسب بل بالنسبة لسنة ١٩١٣ التي لم يبلغ سوى ٢/٣ مستواها. فاضطر الاقتصاد السوفياتي من ثم الى الانعزال اكثر فاكتر والاتجاه نحو مزيد من الاستقلال عن التجارة الخارجية ؛ ففي السنة ١٩٣٩ بلغ من هبوط هذه الاخيرة انها لم تمثل سوى ١,٥٣ بالمائة من التجارة العالمية بينما بلغ الانتاج الصناعي ١٢ بالمائة ( في السنة ١٩١٣ : ٤ بالمائة من الانتاج الصناعي ، و ٣ الى ٤ بالمائة من التجارة العالمية ) .

في حقول اخرى ، زادت الازمة العالمية من حدة التوتر بين الدول  
عنه التسلح فتركت امراً عظيماً في تطور الاتحاد السوفياتي . فمئذ ان اصبحت  
النازية سيدة المانيا ، اوضح الخطر الذي خشيه الاتحاد السوفياتي ابداً . وكانت النتيجة  
الطبيعية لتميز الاقتصاد الحربي الالمانى ارغام الاتحاد على بذل مجهود عسكري عظيم . وعلى  
نقيض ردود الفعل الضعيفة والبطيئة في الدول الغربية امام الخطر الالمانى ، عمد الاتحاد  
السوفياتي دون تأخر الى زيادة نفقاته العسكرية ؛ ومنذ السنة ١٩٣٥ بلغت هذه النفقات ثلثها  
في المانيا الى ان بلغت خمسة امداسها في السنة ١٩٤٠ ، اي ان الجهود السوفياتي كان مساوية  
للجهود الالمانى ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار طاقة الاتحاد الصناعية .

لا شك في ان الأموال الطائلة التي استلزم توظيفها انتاج الاسلحة هذا ووجوب تخزين كميات  
كبرى من المنتوجات الغذائية والمواد الخام ، لمواجهة حرب محتملة ، وتعزيز الجيش الاحمر بانتزاع  
ملايين الشبان من الصناعة والزراعة ، قد زادت صعوبات تنفيذ الخطط . وعلى نقيض هتلر الذي  
جمع جنود جيشه وعمال مصانعه الحربية من بين ملايين البطالين ، اضطر الاتحاد السوفياتي الى  
جمعهم من بلاد لم يكن فيها بطلان واحد . وكانت النتيجة تأخرأ في انتاج مواد الاستهلاك (عينت  
الخطوة الخمسية الثالثة الهدف الواجب بلوغه في السنة ١٩٤٢ في حقل المنسوجات بمستوى ادنى  
من المستوى الذي قدرته الخططة الثانية في السنة ١٩٣٧ ) . وبلغ من نقص اليد العاملة ان التدابير  
قد اتخذت لاستقرارها وتأمين تعبئتها : منذ السنة ١٩٣١ عقدت اتفاقات مع المزارع المؤممة  
لتقديم عدد من المال بأجر محدد لفترة تتراوح بين ستة اشهر واثني عشر شهراً ؛ وفي السنة ١٩٣٨  
بلغ عدد مثل هؤلاء العمال ١ ٥٠٠ ٠٠٠ ؛ وفي هذه السنة نفسها ، وبغية الحد من ابطال العقد من  
طرف واحد ، وضعت «بطاقة» بدون فيها ظروف انتهاء الاستخدام الاول . ونظمت  
الاجازات المدفوعة وخدمات الضمان الاجتماعي ؛ وفي حزيران من السنة ١٩٤٠ ، تحولت  
الصناعة الى انتاج المعدات الحربية ، وحدد يوم العمل بثماني ساعات بدلا من سبع ساعات ،  
وحظرت مفادرة العمل بدون اجازة . ونُظِم في شهر تشرين الاول - بغية اعداد مسؤولين  
بشرفون على الاعمال - احتياطي عمل ، يضم بين ٨٠٠ الف وعليون شاب تتراوح اعمارهم بين  
الرابعة عشرة والسابعة عشرة ، يلحقون بمدارس فنية حيث تتمهدهم الدولة وتعلمهم وتدريبهم على  
نفتها ؛ وكانت عليهم بعد ذلك العمل طيلة اربع سنوات في احد المصانع او احد المشاريع ،  
فيعمون بالمقابلة من كل واجب عسكري . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان المفاوضات الصناعية

منحت صلاحيات مطلقة لنقل العمال والفنيين الى حيث تمس الحاجة اليهم .

الدخل القومي  
انحلت انطلاقة الانتاج الصناعي وزيادة الدخل القومي مواجهة هذه  
التفجعات العسكرية الباهظة . وقد قدر « كولن كلارك » ارتفاع الدخل  
القومي للشخص العامل الواحد من ١١٧ في السنة ١٩٢١ الى ٢٩٠ في السنة ١٩٢٨ ، و ٣٧٩ في  
السنة ١٩٣٧ ، وهو ارتفاع اسرع منه الى حد بعيد في الدول الاخرى ، وان بقيت النسبة  
في هذه الدول اكثر ارتفاعاً ( للسنة ١٩٢٨ والسنة ١٩٣٦ او ١٩٣٧ ، و ١٠٩٠ و ١٢٧٥ في  
بريطانيا العظمى ، ٢٩٣ و ٣٣٧ في اليابان ، ٦٧٥ و ٧٤١ في المانيا ) ، في حين هبطت في  
الولايات المتحدة من ١٥٥٧ الى ١٤٨٥ وفي فرنسا من ٧٢٩ الى ٦٤١ ( في السنة ١٩٣٤ ) . وعلى  
الرغم من هذه النجاحات الجبارة فان الاتحاد السوفياتي كان في السنة ١٩٤٠ ابعد من ان يدرك  
منافسيه .

اذا كان هدف الاشتراكية « تأمين اشباع حاجات المجتمع المادية والثقافية المتزايدة تزايداً  
دائماً بتنشيط واتقانات الانتاج الاشتراكي ابدأ على اساس تقنية رقيقة » ( ستالين ) ، جاز  
لنا القول ان هذا الهدف لم يتحقق تحققاً كاملاً قبل السنة ١٩٤٠ وان توزيع المنتجات مع  
مراعاة اذواق المستهلكين لم يكن ممكناً في يوم من الايام ، وذلك بسبب الاخطار الخارجية  
وارتفاع عدد السكان والفرق المتعاظم بين الاجور المتزايدة ومواد الاستهلاك التي لم يرفع  
حجمها بالنسبة نفسها .

## ٢ - النظام الاجتماعي الجديد

تحديد الاجور  
ليس شكل البلاد المادي ما تحول فحسب ، بل المجتمع ايضاً . فان  
الاقتصاد السوفياتي ، الذي لم يكن بعد اقتصاداً شيوعياً ، لم يحاول  
تطبيق المبدأ القائل : « من كل شخص بحسب طاقاته الى كل شخص بحسب حاجاته » . والى ان  
يمكن تحقيق مجتمع يتقاضى كل شخص فيه اجره عيناً ودون اي تحديد سوى حاجاته ، يجرى  
توزيع مواد الاستهلاك بدالة القيمة الاجتماعية التي ينطوي عليها العمل المؤدى للجماعة . وقد  
سبق للينين ان لفت الانتباه الى ما يلي :

« الزعم باننا سنجعل كافة البشر متساوين فيما بينهم كلام اجوف وبلاهة ادباء » ؛ ثم قال ستالين موضعاً :  
« المساواة في كافة حاجات الحياة الخاصة بلاهة بورجوازية رجعية خليقة بشيخ السناك القديمة ، لا يجتمع اشتراكي  
منظم تنظيمياً ماركسياً ، لاننا لا نستطيع ان نفرض على الناس ان تكون لهم حاجات واحدة واذواق واحدة وان  
يعتمدوا في حياتهم الشخصية معياراً معيئياً واحداً » .

فعدم المساواة في مكافأة العمل هو من ثم القاعدة ، وسلم الاجور خبايته تشجيع الانتاجية  
والمساعدة على ترقية العمال . وقد قال ستالين في السنة ١٩٣١ :

« ان تتحقق زيادة الانتاج الصناعي الا بوضع سلم للدخول يبرز الفوارق بين العمل ، الاختصاصي والعمل غير الاختصاصي ، وبين العمال الثمورين والعمال المبتدئين » .

ولكن الاجر ، خلافاً لمفهومه في الاقتصاد الرأسمالي ، اي « ثمن طاقة العمل المبيعة في سوق العمل » ، هو « نتيجة توزيع القسم القابل الاستهلاك من الدخل القومي بنسبة العمل الذي ينجزه كل شخص » . ويجري هذا التوزيع بناء على « مخطط اجور » يوازن بين حجم الاجور الموزعة في كافة حقول الاقتصاد وبين حجم - و ثمن مبيع - المواد الاستهلاكية : يحدد « مال الاجور » لكل صناعة ولفروع الاقتصاد المختلفة بدالة عدد العمال في كل منها ، ومستوالم التقني ، وانماجبتهم ، والصعوبات الخاصة التي قد تعترضها ، وينفذ العمل بعد ذلك بين المصانع بواسطة اتفاقات جماعية ، اما عامة ( معقودة بين الوزارات او الادارات المركزية للصناعات المختلفة وبين النقابات المحلية ) ، واما محلية ( معقودة بين الاجهزة والنقابات المحلية ) ، توزع في كل مشروع الاموال المخصصة لعماله . وتعد هذه الاتفاقات لمدة سنة ، اي انها تدخل في صلب الخطط السنوية وتعدل بدالة تقديرات السنة . اما موظفو ومستخدمو الادارات الذين يتفاوضون اجورهم مباشرة من موازنة الدولة ولا ينسبون لمؤسسات تتمتع بالاستقلال المالي ، فهم الوحيدون الذين لا تشملهم العقود الجماعية .

يتألف الاجر من ثم من عدة عناصر : الاجر الاساسي ، عناصر الاجر المكافآت ، الاجر الجماعي . ويؤلف « الاجر الاسمي الاساسي »

الحد الأدنى اللازم للعيشة ويؤمن لكل شخص سبل الحصول على المنتجات والخدمات الضرورية له . هذا هو اجر القبالة الذي اصبح هو القاعدة منذ السنة ١٩٣٩ ( ٨٠ ٪ في السنة ١٩٣٥ و ٩٠ ٪ في بعض الصناعات ) . ويختلف هذا الجزء من الاجر لا بحسب كمية ونوعية العمل المنجز فحسب ، بل بحسب طبيعة الاعمال ( المتفاوتة مشقة وظروفاً صحية ) والكفاءة الشخصية وساحجات اليد العاملة ايضاً ، بحيث 'يحتذب العمال نحو فروع الصناعة المفتقرة اليهم . ويتوزع العمال على ثماني فئات اولاً فئة العمال المبتدئين الماديين واخيراً فئة العمال الكفاء جداً ، ففي سنوات الحطة الاولى كانت النسبة بين هاتين الفئتين القصويين نسبة ١ الى ٢٤٨ ، وفي السنة ١٩٣١ اتسعت الفوارق بين الفئتين وارتفعت النسبة الى ٣٤٩ ( في فرنسا : خمس فئات كانت النسبة بين درجتها القصويين نسبة ١ الى ١٤٧٠ ) . وبصورة عامة كاد متوسط الاجر الاسمي يتضاعف خلال كل من الخطط الخمسية ، مرتفعاً من ٩٢٩ روبية في السنة ١٩٢٩ الى ١٥٧٩ في السنة ١٩٣٣ ، و ٢٩٠٠ في السنة ١٩٣٧ ، و ٤٠٦٧ في السنة ١٩٤٠ . اما الاجر الحقيقي فلم يسلك الطريق الصاعدة نفسها ، وربما بدا ، كما يقول بتلهام ، ان ارتفاع الاجر الحقيقي كان بنسبة ٢٥ ٪ بينما ارتفعت اسعار البيع بالتفصيل الى اربعة اضعافها خلال الفترة نفسها . كما يبدو ، بعد السنة ١٩٣٧ ، ان هذا التحسن اصبح اكثر ظهوراً وانه ربما يبلغ ٣٠ ٪ . يضاف الى هذا الاجر الأدنى مكافأة انتاج حين يتخطى العامل المستقل او الفريق الذي

ينتسب اليه المعدل المحدد ، وهي مكافأة تصاعديّة بحيث يتضاعف الاجر ، كما في المناجم مثلاً ، اذا بلغت نسبة تحطبي المعدل ١٠ بالمائة ، ويرتفع الى ثلاثة اضغافه اذا بلغت ٢٠ بالمائة ، للخ . وهناك طريقة اخرى للمكافأة تأخذ بعين الاعتبار نوعية الانتاج ، بحيث ترتفع المكافأة اذا كانت هناك نسبة معينة من القطع المنتجة « غاية في الجودة » . ويضاف اليه كذلك مكافآت اقدمية تستهدف استقرار اليد العاملة ، قد تبلغ ١٥ بالمائة بعد مرور ٥ سنوات ، و ٣٠ بالمائة بعد مرور ١٥ سنة . وباستطاعة العمال اخيراً تقاضي حصة من ارباح المشروع الذي يعملون فيه . وكان هذا التوزيع سهلاً في التعاونية الزراعية او المصنع اليدوي ، ولكن عمال الصناعة الثقيلة استفادوا منه اما بشكل فوائد يقدمها لهم المشروع وقد دخل في الاجر الجماعي ، واما بشكل مكافآت فردية تحدد قيمتها التقابلات نفسها . ففي الحقيقة يشمل الاجر قسماً لا يقبض نقداً ، هو « الاجر الجماعي » المتساوي للجميع الذي يكفي الانتساب الى جماعة للاستفادة منه . الا انه ينطوي على الرغم من ذلك على بعض التفاوت لأن هنالك ، الى جانب الاجر الجماعي الذي هو واحد في كافة أنحاء الاتحاد ، « اجر المشروع الجماعي » الذي تغذيه ارباح المشروع . ويشمل هذا الاجر معاش التقاعد في سن الخمسين ، وبعد عشرين سنة عملاً للنساء ، وفي سن الخامسة والخمسين وبعد خمس وعشرين سنة عملاً للرجال ، وهو مساو لنصف الاجر الاخير ، وقد يبلغ ٦٠ بالمائة في بعض فروع الاقتصاد ، والعناية الطبية المجانية ، والمعالجة الوقائية ، وخدمات الامومة ، والتعويضات العائلية منذ السنة ١٩٣٦ للعائلات التي تضم سبعة اولاد على الاقل ( ثلاثة اولاد منذ السنة ١٩٤٤ ، حين اقرت في الوقت نفسه منح ولادة ) ، واجازات الامومة ، والاجازات المرضية ، والملاجيء النهارية للاطفال ، والتهنئات الصيفية ، والتعاونيات ومحلات بيع المأكولات والمشروبات ، والاجازات ( بين ١٢ و ٤٨ يوم عمل بحسب طبيعة العمل ، مع اضافة تتراوح بين اسبوعين و ٣٦ يوماً للعرف الشاقة : عمال المناجم وعمال مصانع الفولاذ والتمدين ، وبين ٢٤ و ٤٨ يوماً للعامل المثقفين ، و ٤٨ يوماً للهيئة التعليمية ) ، والنوادي والمكتبات والمسارح والملاعب الرياضية ، الخ . وان هذه الفوائد ، التي كانت في السنوات الاولى نظرية اكثر منها حقيقية ، تمثل في السنة ١٩٤٠ زهاء ٣٠ بالمائة من الاجر الاسمي ، وسوف تزداد اهمية يوماً بعد يوم ، حتى اذا ما مثلت ١٠٠ بالمائة من الاجر يكون المجتمع الشيوعي قد تحقق .

اما اجور مستخدمي التجارة والمكاتب وصغار الموظفين فقد حددت بالاستناد الى قواعد الاعمال المأجورة الاخرى نفسها ، ولكن معدلها ادنى من معدل اجور فئات العمال الاخرى ، ففي السنة ١٩٣٩ كانت تتراوح بين ١٠٠ روبية شهرياً لادنى البياعين اجرا شهرياً و ٢٠٠ الى ٣٠٠ روبية لمدير المتجر او المكتيب ، وكان يضاف اليها مكافآت نسبية لدخول البيعات .

وحددت اجور المهندسين والمستخدمين الفنيين استناداً الى القواعد نفسها التي حددت بموجبها

اجور العمال ، مع سلم تصاعدي ومكافآت انتاج قد تضاعف الاجر الاسمي . وعلى العموم تقاضى المستخدم الفني المبتدئ اجراً يفوق اجر العامل الاختصاصي . فاذا تقاضى العامل غير الماهر ١٠٠ ، فان العامل بتقاضى بين ١٠٠ و ٣٧٠ ، ورئيس العمال بين ١٥٠ و ٤٠٠ ، والمهندس المبتدئ بين ٢٠٠ و ٦٠٠ ، والمهندس المدرب بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ ، ومدير المشروع الصغير بين خمسمائة و الف ، ومدير المشروع الكبير بين ٨٠٠ و ٢٠٠٠ ، اي بنسبة ٢٠ الى ١ . وحسدت اجور العلماء والمهندسين المشتغلين في المختبرات استناداً الى القواعد نفسها ايضاً وبالنسبة عينها مع امكانية تقاضي مكافآت تعادل الفوائد التي يمكن ان يجنيوها ، في البلدان الاخرى ، من براءات الاختراع ، فتتراوح مرتباتهم من ثم بين المعدل ٤ والمعدل ٢٥ الاستثنائي ( بالنسبة للعامل غير الماهر ) . وبصورة عامة « يمتاز وضع الفنيين عن وضع اقرانهم من الاجانب ، ( ج . روموف ) . أما مرتبات كبار الموظفين والقادة ، وهي ادنى من مرتبات ارفع الفنيين رتبة ، فتبلغ المعدل ٢٥ بالنسبة للمستخدم المبتدئ ، ويصل بمض كبار الموظفين الى المعدل ٣٠ . وقترض على الاجور ضريبة تصاعدية متفاوتة تمثل ٢١ بالمائة من مرتب موظف اعزب يتقاضى ١٢ الف روبية .

اما دور « المن الحرة » ، من اطباء ومحامين ، فموظفون ايضاً ، وهم يتفاوضون مرتباً يوافق ، فيما خص الطبيب ، خمس ساعات عملاً ويختلف باختلاف المكان وقيمة الشخص الذي قد يتقاضى عدة مرتبات ( في عدة مشاريع معاً مثلاً ) ويقبض بعض المكافآت .

الفتات الاجتماعية منذ ثورة تشرين الاول تاكد الهدف الاخير للحزب الشيوعي وهو خلق مجتمع بدون طبقات . فقد مُرّح في تصفية الطبقات المسلحة منذ تشرين الاول بالقضاء على قوتها السياسية ، ثم قضى نزاع الملكية قسراً على طبقة الملاكين العقاريين والبورجوازية الكبرى ، واخيراً وجه الانتصار على مناهضي الثورة ، خلال الحرب الأهلية ، ضربة قاضية لكل ما تبقى منها . بيد ان تصفيتها لم تكن في السنة ١٩٢٨ لا كاملة ولا نهائية لان السياسة الاقتصادية الجديدة اتاحت لبورجوازية جديدة من المحترمين والكولاك ان تبرز الى الوجود بسرعة ، فلم يتبدل نظام المجتمع السوفياتي من ثم تبديلاً نهائياً الا بفعل سياسة التخطيط . ففي السنة ١٩٢٨ كان العمال والمستخدمون يمثلون ١٧ بالمائة من المجتمع ، وفلاحو التعاونيات الزراعية ٣ بالمائة ، والمستثمرون الفرديون والصناعيون البدويون غير المنتسبين الى التعاونيات ٧٣ بالمائة ، والعناصر البورجوازية ( محترمون وكولاك ) ٥ بالمائة ، وباقي السكان ( الجيش والطلاب وذوو المرتبات ، الخ . ) ٢ بالمائة . وبعد انقضاء عشر سنوات اصبح ٩٠ بالمائة من السكان عمالاً ومستخدمين ( ٣٥ بالمائة ) وفلاحين ( ٥٥ بالمائة ) يشتغلون في قطاع الدولة الاشتراكي وفي التعاونيات الزراعية ، ولم يمثل المستثمرون الفرديون والصناعيون البدويون آنفذاك سوى ٦ بالمائة ، وقلشت الفئة البورجوازية ، وارتفعت نسبة العناصر المختلفة ، من

طلاب وجيش ، الخ . ، الى ٤ بالمائة . فالقشتان الاساسيتان من ثم هما العمال والفلاحون ، ويجب ان يضاف اليهما فئة ثالثة هي فئة المتقنين . وقد خفت فوارق ما قبل الثورة بين هذه الفئات الثلاث ، ولكن بعضها ما زال قائماً . وقد نجمت في الدرجة الأولى عن وجود شكلي ملكية : ملكية الدولة وملكية التعاونيات . فالعمال يشتغلون ، بصورة حصرية ، في اطار مشاريع الدولة ( مناجم ، معامل ، مصانع ، محطات الآلات والجرارات ، مزارع نموذجية كبرى .. ) ، ويكافأون على افعالهم بشكل اجور ، بينما يقوم الفلاحون ببعض عملهم في اطار ملكية التعاونيات الجماعية ( التعاونيات الزراعية ) وبالبعض الآخر في اطار الملكية التي يتمتعون بها شخصياً ، ويكافأون على افعالهم باجور عينية او باجور نقدية توفرها لهم دخول تعاونياتهم ، ويكافأون بالمواد الزراعية التي تنتجها اراضيهم الخاصة . وكانت نتيجة ذلك - بين العمال والفلاحين - اختلافات في العقلية وفي مستوى التقدم التقني والثقافي . فان العمال ، الذين اشتركوا منذ البدء في النضال الثوري ، وتنظموا نقابات منذ ابد من ذلك ، قد استسلموا للنظام الاقتصادي الجديد ، بينما حافظ الفلاحون على مثالية وسكولوجية صفار الملاكين . الا ان الفوارق خفت حديثاً مع الاجيال الطالعة : فان العمل في التعاونية الزراعية قد خلق فيما بينها ذهنية مشتركة بين العمال والفلاحين ، واسهم اعتماد الآلات بصورة خاصة في تبديل مفهوم الفلاح تبديلاً جذرياً ، اذ انه قد قرب العمل الزراعي من العمل الصناعي بالتجهيزات التقنية المشابهة اكثر فاكثر للتجهيزات الصناعية ، وبادخال الاساليب والمعارف العلمية . وفي السنة ١٩٤٠ كان اعتماد الآلات في العمل الزراعي قد احرز تقدماً عظيماً : فقد بلغت نسبة اعتماد الآلات في اعمال الحبوب ( حراثة ، اسلاف ... ) ٦٦,٦ بالمائة في زراعة الحبوب الربيعية ، و ٨٢,١ بالمائة في الزراعات الخريفية ، و ٥٢,٤ بالمائة في البذر الربيعي و ٥٣,٤ بالمائة في البذر الخريفي ، وفي هذا التاريخ ايضاً ، نجح ٤٢,٦ بالمائة من الحبوب و ٧٧,٦ بالمائة من الشمندر بواسطة الآلات . وكما يلاحظ ذلك « هنري اردان » ،

« يفرح ارتفاع المعدل العام لانتاج الحنطة ، من ٧ قناطر في الهكتار قبيل الحرب العالمية الاولى الى قرابة ١٢ قنطاراً قبيل الثانية ، ارتفاع مستوى الفلاح التقني ارتفاعاً بلغت الانتباه » .

وهكذا اصبح عدد كبير من الشبان الفلاحين فنيين مهرة فتمثلوا اكثر فأكثر بالعمال بفعل ثقافتهم وظروف عملهم . وأخذت تتلاقى الفوارق بين سكان القرية وسكان المدينة . وتالفت الفئة الثالثة في المجتمع السوفياتي من العلماء والفنيين والاساتذة والاطباء والبياطرة ، الخ . وقد أسهم التعليم الابتدائي الالزامي ، والمدرسة الوسيطة المؤلفة من ٧ الى ١٠ صفوف ، والتعليم العالي ، اسهاماً كبيراً في زيادة أفرادها ، كما ان ديوساً قد القيت في المشاريع الكبرى والتعاونيات الزراعية بغية ااحة الفرصة للعمال والفلاحين ، في اية فترة من حياتهم ، لتوضيح معارفهم العلمية وتمكين كفاءتهم المهنية . فارتفع عدد الطلاب في التعليم العالي من ١١٢ . ٠٠٠ في السنة ١٩١٤ الى ١٧٦ . ٠٠٠ في السنة ١٩٢٩ و ٦٥٧ . ٠٠٠ في السنة ١٩٤١ . واذا ما استعدنا الى

الارقام الواردة في احصاء السنة ١٩٣٧ ، كان في الاتحاد آنذاك ١٧٥٠٠٠٠ رئيس المشاريع والمؤسسات الادارية والمعاهد الثقافية، الخ. بينهم ٣٥٠٠٠ مدير لمشاريع صناعية، وكان هناك من جهة ثانية ٢٥٠ ألف مهندس ومهندس معماري ، و ٨١٠ آلاف فني متوسط الاختصاص في الصناعة . كما كان هنالك ايضاً ٨٢٢ ألف عالم اقتصادي واحصائي ، و ٥٨٢ ألف رئيس تعاونية زراعية ومدير مزرعة لتربية المواشي في الحقل الزراعي، و ١٩ ألف مدير مزرعة نموذجية ومحطة آلات وجارات ، و ٨٠ ألف مهندس زراعي و ٩٦ ألف فني متوسط الاختصاص في الزراعة ، فيكون المجموع زهاء ٥ /٠ . من السكان المتماطين عملاً من الاعمال .

ودون ان يكون هناك مجال للكلام عن قطاع ثالث ليس اقل اهمية منه في البلدان الاخرى، فن الشايت اطراد نمو فئة الفنيين والاداريين وكل من لا يأتي حمله يدوياً . فهل يسعنا القول والحالة هذه اننا امام بورجوازية جديدة في طريق التكون ، ار امام « طبقة حاكمة » تتألف من كافة المسؤولين عن ادارة الاقتصاد الذين قد يميلون الى جمع السلطة السياسية بين ايديهم ؟ ام اننا امام عناصر من الطبقة العمالية والقروية يقومون اليوم بوظائف اقصروا عنها في ظل العهد القديم ويحتفظون بائصال وثيق بالبيئة التي انحدروا منها، وأنواع المعيشة نفسها وطرائق التفكير نفسها والمثل العليا نفسها ؟ كل ما يسعنا قوله ان الكثيرين من هؤلاء « المطوقين بطوق ابيض » ابعث من ان ينتسبوا الى الفئات التي تتقاضى الاجور المرتفعة وان تسلسل الاجور والتمييز بين الوظائف لا يبدوان منتهين الى استتباع تمييز بين مستويات المعيشة وارتفاع الحواجز المائلة لها في البلدان الرأسمالية .

مستويات المعيشة  
فالفارق في الاجور من ثم كبير جداً بين فئات العمال المختلفة ، وفاقاً لكفاءتهم ومنفعة الانتاج والاقدمية التي يتقاضونها ، وبين الصناعات، وبين المسدن الكبرى والصغرى ، ولكن الفرق في المستويات ، كما يلاحظ ذلك « م. سوفي » اقل بروزاً بفعل وجود حركتي بضائع احدهما تتيح الحصول بأسعار معتدلة على الكميات التي تقابل الحد المعيشي الادنى ، والثانية التي لا يمكن الحصول فيها على البضائع نفسها الا بسعر اكثر ارتفاعاً الى حد بعيد ، وبفعل ندرة المنتجات « البذخية » ايضاً .

ونظراً الى نقص المقارات المبنية بسبب الدمار الذي تركته الحرب وتزايد سكان المدن ، كانت المساحة الموضوعة بتصرف العائلة الواحدة محدودة بنسب تختلف باختلاف المناطق والمهنة، اي ١٢ م<sup>٢</sup> للعامل العادي ، و ١٦ م<sup>٢</sup> للعامل المحكم ، و ٣٠ م<sup>٢</sup> للمهندس . واختلف السعر الاساسي للمتر المربع باختلاف الاجور بحيث لا يتجاوز ١٠ بالمائة لأفضل الاختصاصيين ، اي بين ٨ و ١٤ بالمائة على وجه متوسط . وثبتت مؤلفات « روموف » والموازنات النموذجية التي وضعها ان الكلفة ضئيلة نسبياً فيما يخص الكراء والتدفئة والاضاءة والانتقال ، وان المواد الضرورية للتدفئة تحافظ على مستوى متوسط ، ولكن الاسعار ، فيما يخص المنتجات غير الضرورية ، ترتفع ارتفاعاً عظيماً ، اما الملابس فباهظة الاثمان . وقادراً ما يتناول العامل

وجبة الطعام الممول عليها خارج محلات بيع المأكولات في المشاريع ، وتختلف كلفتها باختلاف وضعه المادي . و « بمقدور العامل ان يعيش حياة محترمة اذا ما تقاضى ٦٠٠ روبية ، وحياة كريهة اذا ما تقاضى ٩٠٠ روبية » ( ج. روموف ) . وان المقارنات المجرأة بين مستويات المعيشة السوفياتية والفرنسية تدمج بالاستنتاج ( المقبول في السنة ١٩٥٣ ) ان مستوى معيشة عامل الصناعة السوفياتي ادنى بقليل من مستوى عامل الصناعة الفرنسي ( ١٠ بالمائة تقريباً ) وانه يوافق المزاج ولا يوافق العائلات ، ولكن المساعدات غير المباشرة المقدمة للعائلات الكثيرة الافراد تصيد التوازن الى حاله .

## الفصل الرابع

### النظام السياسي الجديد

منذ ثورة تشرين الاول حتى الحرب العالمية الثانية ، خضعت روسيا لثلاثة دساتير متعاقبة - ١٩١٨ ، ١٩٢٤ ، ١٩٣٦ - قلبت التنظيم القديم واقامت دولة جديدة ، اتحادية ، متعددة القوميات لاوحدوية ، ديمقراطية لا استبدادية ، ولكنها مبنية على مدلول للديمقراطية يختلف كل الاختلاف عن المدلول التقليدي .

ترد ميزات النظام ، في مرحلة الانتقال هذه نحو الشيوعية الكاملة ، الى الظروف التاريخية التي بني فيها وتوطد ونما . فمنذ ان اوضح لينين في السنة ١٩١٧ وضع الاتحاد على حقيقته : « ان جمهورية الاتحاد السوفياتي حصن يحاصره الرأسمال العالمي .. لذلك كان من حقنا ومن واجبنا تعبئة كافة السكان لمواجهة حرب محتملة » ، اعتبر الاتحاد نفسه وكأنه يعيش تحت خطر الحرب الدائم . وهذا ما يفسر بعض مواقف حكوماته ، كالتخلي المؤقت عن بعض الاهداف ، والدكتاتورية وتطبيقها الواقعي على الظروف غير المرتقبة الناجمة عن اتفاق الظروف الاقتصادية او السياسية العالمية . فالمؤسسات المعتمدة هي من ثم اختلاط ابتكارات اوجحتها المبادئ الماركسية اللينينية وتمهد الطريق لتحقيق الشيوعية ، ومؤسسات مؤقتة فرضتها الظروف ويجب ان تزول حين يُبلغ الهدف .

#### ١ - الاطار السياسي

كان احد مواطن الضعف في الامبراطورية القديمة الجور الذي عانت منه القوميات غير الروسية المهضمة لنظام روسيا الكبرى الدولة الممتدة القوميات المركزي ، مضطهد تقاليدھا ولفاتها واديانها . لذلك اسهمت هذه القوميات اسهاماً ناشطاً في الازمة الثورية ، وقد اثار تردد الحكومة المؤقتة حركات انفصالية شجعها الاجانب تشجيعاً متفاوتاً ، الالمان اولا والحلفاء من بعدهم . فكانت مسألة القوميات من ثم غاية في الهمية ، على الصعيد النظري والصعيد العملي على السواء . وكان لينين ، قبل الحرب بزمن بعيد ، قد دافع عن

مبدأ حق الشعوب بحرية تقرير مصيرها ، لان من شأن هذا الحق وحده ان يفضي الى « انصهار حر وطوعي » . ولكنه كان مقتنعاً بأن تحقيق الاشتراكية يستلزم دولة مركزية السلطة ، فلا يمكن من ثم ان يكون النظام الاتحادي سوى وسيلة لوقف موجة الانفصالية التي خلفتها الثورة ، او احد اشكال الانتقال على طريق الوحدة . ومنذ السنة ١٩٢١ ، أشار ستالين ، مفوض شؤون القوميات ، الى وجه حل المسألة :

« في الحقيقة تنحصر المسألة القومية ... في إزالة تأخر القوميات ( اقتصادياً وسياسياً وثقافياً ) الذي ررثناه عن الماضي بنية السماح للشعوب المتخلفة بالحقاق بروسيا المركزية من الجهة الدولية والثقافية والاقتصادية » .

منذ نهاية ثورة تشرين الاول ، اذاع مجلس مفوضي الشعب « ميثاق اهم روسيا » الذي اعترف بمساواة شعوب روسيا وسيادتها وحقها في تقرير مصيرها ، بما فيه حق الانفصال ، وإبطال الامتيازات الممنوحة لبعضها ومبدأ حرية نمو الاقليات القومية والمنصرية . ومنذ هذا التاريخ اعاد الحكم البلشفيكي الفئات الاسلامية انتباهاً خاصاً ، فوجهه الى كافة مسلمي روسيا والشرق لإعلام بطمننهم الى ان معتقداتهم وعاداتهم و « مؤسساتهم ... القومية ... والثقافية هي بعد اليوم حرة ومصونة » . واتخذت في الحال تدابير تستهدف ازالة آثار الاستعمار ، فأقصى المهاجرون القوزاق المستعمرون عن مناطق اورنبورغ وسميرتشييه وقازاخستان واقليم الجمهورية التشكشينو - انفوشيه ، واعترف باللغات البلدية لغات رسمية في الجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً ، وتأسست جامعة عمال الشرق في موسكو ، كما تأسست فروع لها في اشكباد وطشغند وبأكو . ثم كلما توطدت السلطة السوفياتية المركزية وتراجع التدخل الاجنبي ، تحولت القوميات التي كانت قد اعلنت استقلالها الى « جمهوريات اشتراكية سوفياتية » وانضمت الى « جمهورية مجالس السوفيات الروسية الاشتراكية الاتحادية » التي تأسست في السنة ١٩١٨ ، وارتبطت جمهوريتنا اوكرانيا وروسيا البيضاء ، وجمهوريات اذربيجان وجيورجيا وارمينيا - التي التحدت والفت جمهورية ما وراء القفقاس الاتحادية - الى الجمهورية الروسية لتؤلف معها ، في السنة ١٩٢٢ ، « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية » المنفتحة لكل دولة تتردي طابع جمهورية اشتراكية سوفياتية . والى هذه الجمهوريات الاربع انضمت جمهوريتنا اوزبكستان وتركمنستان في السنة ١٩٢٤ وجمهورية تاجكستان في السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٦ سيكون هنالك ١١ جمهورية متحدة بعد انضمام جمهوريات قازاخستان وكرغيزيا وجمهوريات اتحاد ما وراء القفقاس الثلاث ( الذي 'حل' ) و ٢٢ جمهورية و ٩ مناطق مستقلة استقلالاً ادارياً و ١٢ اقليماً قومياً . فاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو من ثم دولة اتحادية تألف من جمهوريات اتحادية تضم داخل اراضيها جمهوريات واقاليم مستقلة استقلالاً ادارياً . وقد قامت فيها كلها المؤسسات نفسها ، وكان لكافة سكان الاتحاد ، الى اية منطقة انتسبوا ، الحقوق نفسها والواجبات عينها .

أن هذا الاتحاد ، المنشأ على النمو المذكور منذ السنة ١٩٣٤ والهدد في دستور السنة ١٩٣٦ ، قد نُظِم على غرار كافة الدول الاتحادية في العالم : حكومة اتحادية تملك بزمام السلطة في الشؤون المشتركة التي يتولاها مفوضون ( ثم وزراء ) للشؤون الخارجية والتجارة الخارجية ، والحرب والبحرية ، والنقل ، والبرق والبريد ، وإدارة الدولة السياسية ، والخطوط الجوية بما فيها اعداد الخطة والاشرف على تنفيذها . وبقي في ايدي الحكومات المحلية : القضاء والادارة الداخلية ، والتعليم العام ، والصحة والخدمات الاجتماعية ، وكلها شؤون قد تصدر بها للحكومات المذكورة توجيهات عامة من الاتحاد .

الجهزة الحكم هي : مؤتمر سوفييات الاتحاد الذي ينعقد اقله مرة كل سنتين ، لجنة الاتحاد المركزية التنفيذية ( تسليك ) وقد اصبحت مجلس السوفييات الالهي ، التي ينتخبها المؤتمر وتجتمع مرتين في السنة وتتألف من مجلسين متساويين في الحقوق ، مجلس سوفييات الاتحاد ( المنتخب بنسبة سكان كل جمهورية او اقليم ) ومجلس سوفييات القوميات الذي يمثل - بعدد متساو من النواب - الجمهوريات المتحدة ( ٥ نواب ثم ٢٥ لكل منها ) والجمهوريات المستقلة استقلالاً ادارياً ( ١ ثم ٥ لكل اقليم ) ، على اساس مجلس لكل جمهورية او اقليم ، مما جعل العنصر السلافي اقلية . وينتخب المجلسان رئاسة مجلس السوفييات الالهي المؤلف من ٢٧ عضواً ( مكتبتا المجلسين و ٩ اعضاء آخرين ينتخبهم المجلسان ) ، وهي اشبه برئاسة دولة جمعية تمارس بالفعل الوظائف الحكومية بتفويض صلاحيات مجلس السوفييات اليها تفويضاً دائماً خلال الفترات التي تفصل بين دورة وأخرى وتشبه امتيازاتها امتيازات رئيس الولايات المتحدة . اما مجلس مفوضي الشعب ، او « سوفناركون » ، فمرتبط برئاسة مجلس السوفييات الالهي ومجلس السوفييات الالهي .

فالنظام الاتحادي السوفياتي ، من ثم ، « يتعلق بالاجهزة اكثر من الاختصاصات ، اذ انت صلاحيات الحكومة الاتحادية واسعة جداً وصلاحيات السلطات المحلية محدودة . وان اتحدت الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية هو في الواقع دولة يغلب فيها طابع المركزية على الرغم من ان لكل دولة دستورها واجهزتها الخاصة .

ان هذا النظام الاتحادي المحدود اتاح للقوميات المحافظة على لغتها وتقاليدها الثقافية ، ويمكن من اجراء الاختبارات المحلية في الحقل الاجتماعي ودرجات التعلم الثلاث التي ارتبطت ( باستثناء التعليم العالي ) بالجمهوريات . ويفضل اتساع الاراضي وكثرة المهام الملقاة على عاتق السلطات العامة ، تمتعت الاجهزة المحلية بجزية عمل كبرى . ولذلك فان النظام الاتحادي « يرتبط بسياسة متلاحمة وحاذقة ، وسازمة اذا اقتضى الامر ، انطوت على احترام القوميات وتسميتها » ( ر . بنتو ) .

انطلاقة القوميات  
حيال هؤلاء السكان انتهج النظام الاستعماري القيصري ، تسانده الاقلية  
المستأجرة بالاراضي ، اما سياسة تمثيل حيث استقر المستعمرون السلافيون  
بأعداد كبرى ، واما سياسة لامبالاة واهمال حين يكون هؤلاء السكان منغزلين .

منذ الايام الاولى وجد النظام الجديد حلاً للمسألة الزراعية - وهي شغل الجماهير الشاغل -  
وعمل كذلك على ازالة التفاوت في التطور الفكري والاقتصادي ، وضمنان تطور السكان  
الفكري في اطار كل ثقافة من الثقافات القومية ، والمحافظة على لغتهم وعاداتهم المحلية ، بينما  
سعى على الصعيد الاقتصادي لانهاض الاقاليم المتخلفة . وقد اعلن ستالين في السنة ١٩٢٥ مايلي:

« بروليتارية في مضمونها وقومية في شكلها ، تلك هي الثقافة الانسانية الشاملة التي تسير نحوها الاشتراكية .  
فالثقافة البروليتارية لا تلاشي الثقافة القومية بل تقدم لها مضمونها » .

ولذلك فقد شجع تطور القوميات الثقافي بتأسيس المدارس والصحف وبتطبع الكتب باللغة  
الام ؛ ويعتقد بلوغها درجات معينة من الوعي ، تُرقى الى مرتبة الاقليم المستقل ادارياً ( هذه  
هي حال الشركس في السنة ١٩٢٨ ) او الجمهورية المستقلة استقلالاً ادارياً ( « ال موردف » ) او  
الجمهورية الاتحادية ( تاجكستان ) . وحين يسمح المستوى الفكري بذلك « تبلتد » الاقاليم ، فتحل  
اللغة المحلية محل الروسية في الادارة والقضاء والمدرسة ، ويزداد عدد البلديين في الوظائف  
الادارية تزايداً مطرداً . وتلقن الدروس ، التي كانت تلقن من قبل باللغة الروسية في الجامعات ،  
بلغة روسيا الصغرى ولغة روسيا البيضاء واللغة الجيورجية في كييف وحنسك وقفليس . وتحل  
الاسماء التاريخية القديمة او القومية محل الاسماء الروسية : فـ « ايكاترينوغراد » تصبح ماركسبات  
عند المان الفولغا وتحمل عاصمة تركمانستان اسم اشكباد القديم . وتبتكر كتابة ويجدية عند  
اكثر القوميات تخلفاً وبعداً ، التي لم تكن لغاتها سوى لهجات لفظية . وتوضع قواميس  
واجروميات لاستعمال الكاريليين الذين لم يكن لهم لغة مكتوبة . وللمرة الاولى في التاريخ تشر  
كتب باللغة البورياتية ، واللغة الراكسية ( لغة ايراك التاي ) . وتجمع المؤلفات الشعبية المنقولة  
في كتب وترجم الى اللغة الروسية كما تترجم الى اللغات القومية مؤلفات الادب العالمي الكبرى ،  
وتولد آداب قومية عند هذه الشعوب التي لم تعرف الكتابة نفسها حتى ذلك التاريخ والتي تنتج  
مؤلفات تستحق الاعتبار ، كسيرة جانسي كيمونكو ، المكتوبة بقلم « علي ضفاف السوكباي » ،  
حيث يصف المؤلف مبيشة اخوانه ، الـ « اودينغه الرحل » ، القناصين والصيادين في اقصى  
سبيريا الشالية الشرقية . وتنشأ المسارح بأعداد كبرى وتشجع الفنون البلدية . وهكذا تنطلق  
الآداب السوقياتية غير الروسية انطلاقة كبرى ، الادب الارمني بفضل اسحاقيان ، والادب  
الغازاخستاني بفضل « اوزوف » و « جبول جابايف » ، والادب الجيورجي بفضل  
« لورد كيبانيتزه » ، والادب اللسمي بفضل « سليمان ستالسي » ، والادب الكاراكلباكي بفضل  
« كوربانباي » ، والادب الازبكي بفضل « نافوي » ... ووضعت كتب مدرسية في السنة  
١٩٣٦ باللغات البلدية الثلاثة عشر لاستعمال القوميات الثلاثة عشر في المناطق المتجمدة الشالية .

واست في هذه المناطق مراكز ثقافية تضم مدارس ومستشفيات وفرع طب بيطري .. كما  
اعتمد فيها تعليم متنقل لمرافقة البدو الرحل ، « الاخنية الحمراء » .

وفي اذربيجان ، حيث لم يوجد سوى ١٨ مدرسة قبل السنة ١٩١٣ ، احصي ٢٠٠٠ مدرسة  
في السنة ١٩٤٠ ، واصبح هناك ٦٦ معهداً للابحاث العلمية واكاديمية علوم في باكو ، واصبح عدد  
تلامذة المدارس في جيورجيا ٨٠٠ الف بعد ان كان ١٥٧ الفاً ، واصبح عدد المدارس في جمهورية  
اجيرستان ( باتوم ) المستقلة استقلالاً ادارياً ٢٥٠ مدرسة لـ ١٦٠ الف نسمة . وفي اوزبكستان  
تدنت نسبة الاميين من ٩٧ - ٩٨٪ الى ٣٢,٢٪ في السنة ١٩٣٩ . وكانت لكل من طشقند  
وسمرقند جامعتها التي ضمت ١٢ معهداً و ٤ كليات في الاولى ، و ٥ معاهد و ٥ كليات في الثانية ،  
وارتفع عدد التلامذة في الجمهورية من ١٧ الفاً الى اكثر من مليون ؛ وفي كيرغيزيا كذلك ، تدنى  
عدد الاميين بين السنة ١٩١٤ والسنة ١٩٤٠ من ٩٨٪ الى ٣٠٪ . وارتفع عدد التلامذة من  
٨ آلاف الى ٣٢٧ الفاً ، وتأسست جامعة في «فروزنيه» . واصبح في قازاخستان ٦٠ الف  
طالب وزهاء ٢٥٠ صحيفة باللغة القازاخستانية مقابل صحيفة واحدة في السنة ١٩١٣ .  
كانت نهضة الحضارات القومية وسيلة لمكافحة الأمية ، ولكنها كانت كذلك وسيلة لرفع  
مستوى الشعوب غير الروسية وتأمين المساواة في قلب الاتحاد تأميناً فعلياً .

يعود الفضل في الدرجة الأولى الى تنمية اقتصاد هذه الجمهوريات  
حل المسألة الاستمرارية بتحويلها من مستعمرات الى جمهوريات متشاركة تركز المساواة  
في الحقوق فيها الى أساس اقتصادي متين بفضل سياسة الاحصرية الصناعية التي تمتت عليها  
الخطط ، ولا سيما الخطة الثالثة منها . فقد رافق المجهود الجبار الذي بذل لرفع المستوى الفكري  
والثقافي فيها تنمية اقتصادها التي هي شرط تحقيقه الاكبر .

وضع تأمين الأراضي حداً للحد الذي تولد بين البلديين والمستعمرين الروس ؛ وكان للتصنيع  
كذلك دور اكثر فعالية بصهره السكان ، وبخلقه حاجة كبرى لليد العاملة ، وبدفعه البلديين الى  
التحصيل العلمي : هندسة ، ادارة ، فن ، وبتسهيله تقدم الرفاهية وارتفاع مستوى المعيشة .  
ولم تعد هذه الاقاليم مناطق استثمار استعماري لتزويد الوطن الام بالخامات ؛ فقد اخذت تحوّل  
منتجاتها اكثر فكثر يوماً بعد يوم ، واتاحت لها الخطوط الحديدية الجديدة استثمار كافة مواردها .  
وكان نموها اسرع منه في اوربا ، كما ان الاموال الموظفة فيها كانت اضعف منها في الجزء  
الاوروبي من الاتحاد الى حد بعيد . ففي السنة ١٩٣٦ ، لم تبلغ زيادة موازنة الجمهورية الروسية  
الا ٣١٪ بالنسبة للسنة ١٩٣٠ ، بينما ارتفعت موازنة اوزبكستان بنسبة ٦١٪ وموازنة  
تركمانستان بنسبة ٨٧٪ وموازنة تاجيكستان بنسبة ١٠٨٪ . لذلك عرفت كل هذه البلدان وتحولاً  
يسبب الدور بسرعه ، جعلها تدخل اقتصاد الاتحاد نهائياً على قدم المساواة . فاستطاع  
« ج . باراكو » ان يكتب ما يلي : « اثبت اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ان مسألة  
القوميات قابلة الحل على صعيد المساواة الاقتصادية » ، و اضاف الى ذلك قوله « انه ادى لسكان

المناطق المتجمدة الشمالية والقفقاس ، خلال ربيع قرن ، خدمة اجمل من تلك التي ادائها  
البريطانيون لهند اثناء احتلال دام قرابة قرنين .

اذا تحققت المساواة بين الافراد ، فالواقع هو ان المساواة بين الثقافات واللغات كانت  
نظرية اكثر منها حقيقية لان العنصر الروسي قد حافظ ، في الحياة الاقتصادية والسياسية ، على  
تفوق عددي ودور قيادي امنب للفته مركزا مسيطراً ، هو مركز الثقافة العلية والتقنية ؛  
يضاف اليه انها كانت الرابطة اللازمة بين كافة القوميات ولغة التعليم الالزامية في المرتبة الثانية  
بعد اللغة الام .

انبتق التنظيم السياسي للاتحاد السوفياتي من الفكر الماركسي  
تطور النظام السياسي واللينيني ، ولكن مصادره الايدولوجية اقدم عهداً ، مجددها  
عند جان جاك روسو في الدستور الجملي ( ١٧٩٣ ) ، وعند سان - جوست وبابوف ، وعند  
كل اولئك الذين شددوا على الطابع الخادع الذي ترتبه المساواة النظرية في الحقوق التي تنادي  
بها الديمقراطية السياسية وانتهوا الى ان هذه المساواة لا يمكن ان تكون فعلية الا اذا انتقلت  
السلطة الاقتصادية من ايدي بعض الافراد الى ايدي الدولة ، اي الى ايدي الجميع . وهي  
الاشتراكية وحدها ما تستطيع تحقيق هذه المساواة فعلياً ، لانها تبقى على كافة الحريات  
السياسية ، ولكنها تزيل الحريات الاقتصادية المزعومة ، التي ليست سوى وسائل سيطرة في  
ايدي اقلية مقتدرة . وهي تضمن حرية الجميع بحماية الضعفاء ، وتضمن المساواة بتأمينها  
للجميع المساواة في الامكانيات على الاقل .

كيف تحققت الاشتراكية ونشرطها اللازم ، المجتمع بدون طبقات ؟ لقد اشار لينين الى  
ذلك في كتابه « الدولة والثورة » الذي وضعه في ايام ثورة تشرين الاول وعرض فيه بقوة  
المبادئ التي ستطبق . على البروليتاريا ان تقوم بثورة عنيفة وتستولي بنسبقتها على آلة الدولة  
( جيش ، شرطة ، وظائف ادارية ) وتتحول الى طبقة مسيطرة ، اي تفرض دكتاتوريتها ،  
وليست هذه الاخيرة غاية في حد ذاتها بل وسيلة فقط يتوقف عملها حين تزول الطبقات القديمة  
صاحبة الامتيازات وحين تتوطد الاسس الاقتصادية للاشراكية . هذا هو النظام الذي اقره ،  
في عهد شيوعية الحرب ، دستور السنة ١٩١٨ ، دستور النضال الذي وضع اسس الاقتراع  
العام ، ولكنه حرم الطبقات الحاكمة القديمة ومؤيديها من حق الانتخاب ، واعطى بروليتاريا  
المدن ، وهي دعامة النظام الرئيسية ، تمثيلاً اوفر عدداً من التمثيل الذي اعطاه سكان الارياف .  
وتنتخب مجالس مندوبين ( المدنية ) على درجتين ومجالس مندوبين الريفية على ثلاث درجات  
مجلس مندوبي كافة المناطق الروسية الذي يمين بدوره اللجنة المركزية التنفيذية ، التي تؤلف  
ال « سوفناركون » . وبعد الانتصار ، وحين تأمن انضمام السكان غير الروس ، اسس  
دستور السنة ١٩٢٤ دولة اتحادية لها مجالسها الاعلى المؤلف من مجلسي القوميات والاتحاد ولجنتها  
المركزية الادارية ورئاسة مجلسها الاعلى ، ولكنه ابقى على النظام الانتخابي غير المتساوي .

ومرد ذلك الى ان الأهمية العددية والاقتصادية للجماهير الفلاحين الذين وقفوا موقفاً حذراً من التأميم ، وعزلة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية المحاط ببلدان مهادية قسدت فرضتها على النظام عدم الثقة بكل من لم يعلن إخلاصه الصريح له . وبصورة خاصة كان التصنيع السريع المشروع فيه ، بالنسبة للنظام ، مسألة حياة او موت ، ولا يمكن تحقيقه الا بتضحيات كبرى يفرض بذلها على الشعب بكليته وتستلزم سلطة مركزية حازمة . . وقد احسن « هارولد لاسكي » إظهار منطق الطريقة المتبعة التي افضت الى الابقاء على الدكتاتورية وتميزها :

« كان من الواجب ، في هذه البلاد الواسعة الآهلة بأكثرية قرورية امية ، ان يفرض على السكات نظام تستطيع الدكتاتورية وحدها تأمينه . . . وربما كان الاغضاء عن استمرار وجود طبقة كبرى من الكولاك المهادين للتدابير التقنية التي استلزمها سياسة التصنيع خطراً كبيراً محتوماً على هذه السياسة . وكل من يتذكر الثمن الباهظ الذي دفعته أوروبا الغربية لثورتها الصناعية وقرأ ما اثارته من اعتراضات عنيفة يستطيع تكوين فكرة عن طابعم الجسامة الذي ارتدته محاولة الزعماء السوفيات . ولست اعتقد ان تحقيقها كان ممكناً ، بمد اقرارها ، برسائل ديوقراطية . فان حكومة ترض بالخضوع لانتخاب شعبي ثان على اساس التضحيسات التي فرضها البلشفيك ، ستفقد كلياً ، بدون اي ريب ، عن السلطة ؛ وبالنظر الى الهدف المطلوب تحقيقه ، كان الحفل الداخلي ، بصرف النظر عن غيره ، يستلزم اعتماد الدكتاتورية » .

وليس من باب الاتفاق من ثم ان تصادف الخطط الخمسية في الزمن دكتاتورية ستالين والحزب الشيوعي .

بعد مرور اثني عشرة سنة ، ارسخ نجاح الخطط ، وتصفية الكولاك والمقاومات الرأسمالية الاخيرة « اركان النظام ارساخاً نهائياً ، واتاح له ادخال نصوص جديدة في دستور السنة ١٩٣٦ ؛ اصبح الاقتراع شاملاً بالفعل ومتساوياً للرجال والنساء بمد سن الثامنة عشرة ، دون اي استثناء لاي شخص ، وتماثلت الحقوق الانتخابية في المدن والارياض ، وبات الاقتراع سرياً ومباشراً لانتخاب نائب عن ٣٠٠ الف نسمة لمدة ٤ سنوات ، واعطي الناخب حق طلب عزل النائب « خادم الشعب » ، اذا لم يسلك بمقتضى وكالة ناخبيه . وقدمت التشريعات على لائحة واحدة تضم « الشيوعيين وغير الحزبيين » ، « المنظمات الاجتماعية وجمعيات العمال » .

عدد الدستور اخيراً الحقوق الاساسية المعترف بها للمواطنين وواجباتهم : الحق في العمل ، الحق في الاستراحة ، الحق في الضمان المادي في سن الشيخوخة وفي حالة المرض والمعجز عن العمل ، الحق في التعليم ، مساواة المرأة ، مساواة المواطنين دون تمييز في القومية او العرق ؛ حرية المعتقد ، وكافة الحريات السياسية ، حرية التعبير عن الرأي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاجتماع . اما الواجبات فهي احترام الدستور وقانون العمل و « الواجب الاجتماعي » و « نظام الحياة في المجتمع الاشتراكي » ، وحماية الملكية الاجتماعية وارساء قواعدها ، والخدمة العسكرية للدفاع عن البلاد .

الحزب الشيوعي نحن في الحقيقة امام « مجتمع ديمقراطي تحكمه دكتاتورية » ، هي دكتاتورية الحزب الشيوعي . فان المادة ١٢٦ من دستور السنة ١٩٣٦ حين تعدد المنظمات الاجتماعية التي يحق المواطنين السوقيات تأسيسها او تميمتها بحرية : النقابات المهنية ، الاتحادات التعاونية ، الجمعيات الثقافية ، المنظمات الرياضية ، الخ . ، انما تكسر امتياز الحزب باعلانها ان « اكثر المواطنين وعياً في الطبقة العمالية وطبقات الفعلة الاخرى تتحد في الحزب الشيوعي الذي هو طليعة العمال » . وتوافق « دكتاتورية البروليتاريا » التي يارسها الحزب الواحد المذهب الماركسي الذي ليست الاحزاب السياسية في نظره التعبير عن نزعات ايديولوجية ومفاهيم عقلية ، بل عن نزعات جماعات ذات صوالح اقتصادية هي الطبقات ؛ وان زوال هذه الاخيرة ، الذي يجر وراءه زوال كل خصومة اجتماعية ، يجعل من النافل قيام احزاب متميزة . وتبررها وكذلك متطلبات مرحلة الانتقال الراهنة نحو الاشتراكية : فالطالما لم بين المجتمع بدون طبقات ، اي طالما يوجد هناك خطر انبعاث الطبقة البورجوازية ، فان الطبقة العمالية التي استولت على السلطة لا تستطيع الاحتفاظ بها ، ما لم تنتزع - بسلطة مستبدة - من الطبقات صاحبة الامتيازات وسائل العمل الكثيرة التي توفرت لها منذ قرون وقرون .

فما هي وظيفة الحزب ؟ انها في الدرجة الاولى اختيار الخاصة الجديدة التي سوف تؤول اليها زعامة الامة ، واعدادها لوظيفتها القيادية . وهي في الدرجة الثانية رقابة اجهزة الدولة وبعث نشاطها واستثبات ولائها . وهو الحزب اخيراً ما يبغي المسؤولين على اتصال دائم بال جماهير : فبواسطة خلاياه وفروعه الكثيرة يطلمهم على حالة الرأي العام وردود فعله ويتعاشى بذلك ان يعتمد النظام على الشعب . اضع الى ذلك انه يؤمن ، في كل وسط من اوساط الشعب ، تعميم التوجيهات الصادرة عن المراجع العليا ويشرح معناها وضرورتها للجماهير .

الحزب الشيوعي هو من ثم « المنصر الاساسي الاول في قاعدة النظام اختيار اعضائه السياسي الروسي » . وقد تميزت نجاحاته بتعاقب ارتفاع وتدنّي عدد اعضائه تعاقباً دورياً ، بفعل حرص رؤسائه المسؤولين على ان يقصوا عنه ، بين حسين وآخر ، العناصر غير المرغوب فيها التي تمكنت من التسلل اليه . ففي السنة ١٩١٧ ، حين خرج من الخفاء ، كان عدد اعضائه ٨٠ الفاً ، وفي شهر آب من السنة نفسها ارتفع هذا العدد الى ٢٤٠ الفاً وبعد ثورة تشرين الاول ، اطرد ارتفاع هذا العدد الى ان بلغ ٢٧٠ الفاً في شهر آذار من السنة ١٩١٨ ، ولكن مؤتمر الثامن المنعقد في شهر آذار من السنة ١٩٢٩ ، اوجب « اعادة تسجيل » ال اعضاء ، فكان ذلك بمثابة عملية تطهير اولى ؛ ثم نُظِمَ في آخر السنة « اسبوع الحزب » ، اي اسبوع اختيار ناشط رفع عدد ال اعضاء الى ٣٠٠ الف في شهر آذار من السنة ١٩٢٠ ، والى ٧٣٢٥٢١ في شهر آذار من السنة ١٩٢١ بينهم ٤٦٪ من العمال ، و ٣٨٫٢٪ من الفلاحين ، و ٣٠٫٨٪ من المستخدمين . واندس بين ال اعضاء « بعض صفار البورجوازيين وسواهم ممن لا يؤمنون بالروح الشيوعية » ، و « الوصوليين » ، و « العناصر البيروقراطية » من عادمي

الاستقامة ، والمترددین ، والمثقفين ، والمثمنين ، والمخاتلين ، ؛ وفي السنة ١٩٢١ اجريت عملية تطهير جديدة خفضت العدد بنسبة ٢٥ بالمائة تقريباً ، وحدد المؤتمر الحسادي عشر للحزب ، في شهر آذار من السنة ١٩٢٢ ، شروط الانتقاء التي ميزت بين الصناعيين اليدويين والفلاحين الذين لا يستثمرون عمل الغير ، وبين الجنود والعمال المنتمين الى اوساط الفلاحين والعمال ، وبين غيرهم من المواطنين . ففما يعني الفئتين الاوليين يقضي توصية من ثلاثة اعضاء من الحزب وتدرج ثلاث سنوات ، وفيما يعني الفئة الثالثة ، توصية من خمسة اعضاء وتدرج خمس سنوات . وبعد وفاة لينين حدثت حركة انتمااءات هامة جداً ؛ فارتفعت نسبة العمال في السنة ١٩٢٥ الى ٥٧,٩ بالمائة وارتفع عدد كافة الاعضاء الى اكثر من ٨٠٠ الف . وقد عدلت آنذاك شروط انتمااء العمال الصناعيين المتعاطين عملاً جسانياً مأجوراً : فاكتفي بتوصية من عضوين من الحزب وتدرج سنة واحدة ، كما اكتفي لانتمااء العمال غير الصناعيين ، والجنود المنتمين الى اوساط العمال والفلاحين بثلاث توصيات وتدرج ثلاث سنوات . وفي السنة ١٩٢٧ ضم الحزب ١١٤٧٠٧٤ شخصاً ، وفي السنة ١٩٢٩ ، مليوناً ٥٠٠ الف ، وفي السنة ١٩٣٠ ، مليوناً ٦٧٧ الف ، وفي السنة ١٩٣٣ ، مليونين ٥٥٥ الف ، وبلغت نسبة العمال آنذاك ٦٨,٢ بالمائة . وارتفع كذلك عدد النساء : ٨٠٢ بالمائة في السنة ١٩٢٤ و ١٥,٩ بالمائة في السنة ١٩٣٢ ، كما ارتفع كذلك عدد المواطنين من غير الروس . ثم اجريت عملية تطهير جديدة في السنة ١٩٣٤ والسنة ١٩٣٥ ، ولا سيما بمد مقتتل كيروف ، فتدنى عدد الاعضاء الى ٢٣٥٨٠٠٠ في السنة ١٩٣٥ ، والى مليون و ١٩٢ الف في السنة ١٩٣٨ ، ثم ارتفع الى مليونين و ٣٠٦ الف في السنة ١٩٣٩ ، والى ٣ ملايين و ٤٠٠ الف تقريباً في السنة ١٩٤٠ . وفي السنة ١٩٣٩ عدل المؤتمر الثالث عشر للحزب شروط الانتساب مرة اخرى : فقد اتاح توطد اركان النظام وزوال الطبقات الحاكمة القديمة اعتماداً بنظام واحد للانتمااء حل محل التمييز بين الفئات بحسب وضع المرشحين الاجتماعي : بتوصية من ثلاثة اعضاء مضت عليهم ثلاث سنوات في الحزب ويعرفون المرشح في مركز عمل مشترك منذ سنة على الاقل ، وتدرج سنة واحدة . وبالنظر الى زوال خطر تسلل عناصر الافساد ، وببظلة العناصر القديمة ، حظرت منذئذ التطهيرات الجماهيرية وتولت منظمات الحزب عملية اختيار المرشحين .

يتميز المرشحون المختارون تميزاً بلفت الانتباه بفتوتهم ؛ فيحسب احصاء السنة ١٩٢٧ كان عمر ٢٥٠٣ بالمائة من الاعضاء دون الـ ٢٥ سنة ، وعمر ٨٥٠٨ بالمائة دون الـ ٤٠ . ولذلك فقد نيطت مسؤوليات كبرى بالشبيبة ؛ والدليل على ذلك ان ٥٦ شخصاً من اصل ١٢١ انتخبهم المؤتمر الخامس عشر للحزب اعضاء في اللجنة المركزية ، اي ٤٦,٣ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٠ سنة ، و ٩٠ ، اي ٧٤,٤ بالمائة ، كانوا دون الـ ٤٥ ، و ١٠٥ اي ٨٦,٨ بالمائة ، كانوا دون الـ ٥٠ . وبعد عملية التطهير الكبرى في ١٩٣٦ - ٣٨ التي تناولت عدداً كبيراً من قداماء الحزب ، سدت الفراغات بالجيل الجديد ، ثم ارتفعت نسبة الشباب في مؤتمر السنة ١٩٣٩ ،

اذان ١٩٤٥ بالمائة من المندوبين كانوا دون الـ ٣٥ سنة ، و ٨١٤٥ بالمائة دون الـ ٤٠ و ٩٧ بالمائة دون الخمسين ؛ وتولى الوظائف القيادية عدد كبير من موظفي الحزب الذين انخرطوا فيه بعد موت لينين . وهو جيل ما بعد الثورة هذا ما ارسخ نفوذ ستالين .

اما المستوى الثقافي فقد ارتفع تدريجياً . ففي السنة ١٩٣٧ ، كان في الحزب ٠٤٨ بالمائة فقط ممن تابعوا دروسهم العليا ، و ٦٣٤٨ بالمائة ممن تابعوا دروسهم الثانوية ، و ٢٦٤١ بالمائة ممن تلقوا دروساً خاصة ، و ٢٤٤ بالمائة من الاميين . وقد تعذر آنذاك وجود هدد كاف من الاعضاء القادرين على تولي مهام ادارية او قيادية ، في حين زادت الحاجة اليهم بسبب التصنيع .

ففي السنة ١٩٢٨ كانت ٨٩ بالمائة من مدرّاه مشاريع الدولة اعضاء في الحزب ، ولكن ٢٤٨ بالمائة فقط من بينهم كانوا قد تلقوا تعليماً عالياً ، و ٧٨٤٦ بالمائة تعليماً ابتدائياً عالياً . وكان ٧٠ بالمائة منهم عمالاً رفقوا الى مراكز قيادية . وفي السنة ١٩٣٩ عدل نظام الحزب تعديلاً ملحوظاً ؛ فاستقبل الحزب بأعداد كبرى افراد طبقة المثقفين الجديدة ، اي الفنيين والمهندسين والعلماء الكثرين الذين افتقر اليهم تحقيق الخطط الخمسية ، فارتفع مستوى المسؤولين الثقافي ارتقاعاً كبيراً .

تنظيمه ابتداء من السنة ١٩٢٥ ، وكلما توطن نفوذ ستالين ، امين سر الحزب منذ السنة ١٩٢٢ ، اتضح التنظيم وتعزز . فمئذ السنة ١٩٢٥ ، ضم الحزب عدداً من الاجهزة لا يقل موظفوها عن الخمسة والعشرين الفا ؛ وفي المقدمة الـ ( بوليتوروك ، المكتب السياسي ) المؤلف من ٩ ، ثم من ٢٥ عضواً قنتخبهم اللجنة المركزية المؤلفة من عدة فروع اهمها الـ ( اورغراسرود ، اي فرع التنظيم الذي يعنى بتعيين ورقابة مختلف مسؤولي الحزب ، والقروضيات ، والنقابات ، والتعاونيات ؛ ويمد كذلك التوجيهات في كافة المسائل المتعلقة بنظام الحزب ، وتعنى فروع اخرى بالدعوة ( اجيتبروب ) ، والمحاكاة ، والنساء ، الخ . وتحت تأثير الاحداث : تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ، ثم انطلاق الاقتصاد بفضل نجاحات التصنيع والتأميم ، واخيراً الحاجة الى اصحاب الكفاءات بعد عملية التطهير الكبرى التي عقب موت كيروف ، أعيد التنظيم تكراراً بحيث تعاقب اقرار اللاحصرية وما تستتبعه من انشاء فروع ذات اختصاص يوافق كل منها قطاعاً خاصاً من الحياة الاقتصادية ( ١٩٣٠ ، ١٩٣٤ ، ١٩٤٨ ) و اقرار العودة الى التوحيد والمركزية ( ١٩٣٩ ) .

ان تنظيم الحزب - على غرار تنظيم الحكم - اشبه بهرم ذي ٤ او ٥ درجات مختلفة . فتحت تنظيم الاتحاد العام تقوم تنظيمات كل من الجمهوريات ، وتنقسم هذه بدورها الى وحدات اقليمية ( اوبلاستي ) . اما الجمهورية الروسية ، وهي اوسعها طراً ، فتقسم الى ٨ تنظيمات اقليمية ( كراي ) تضم وحدات اقليمية ودوائر ( او كروغ ) . وتقسم كل وحدة اقليمية الى وحدات صفرى ( على اساس المدن والنواحي ) ، وتتألف المدن الكبرى بدورها من عدة وحدات صفرى . وفي ادنى درجات الهرم تقوم التنظيمات الابتدائية للصانع ( ٣٥٠ . ٠٠٠ تقريباً ) ، ومحطات الآلات والجرارات ، والمزارع النموذجية ، والمزارع التعاونية ، والوحدات

العسكرية ، الخ . التي يبلغ متوسط اعضاء كل منها اقل من عشرين . اما التنظيم العام فواحد من اعلى الى اسفل : مؤتمرات ، لجان ، امانات سر . وكما ان ارفع جهاز في الحزب هو المؤتمر الرومي الشامل ، كذلك لكل من الجمهوريات مؤتمرها ولجنتها المركزية وامانة سرها ، المنظمة على غرار اللجنة المركزية في موسكو ، وللوحدات الاقليمية مؤتمر حزبي ولجنتها وامانة سرها ، وللمدن والنواحي مؤتمر ولجنة وامانة سر تنتخب موظفي مكتبها . والمهام واحدة في اطار الدائرة الانتخابية : تقديم وثبوت مسؤولي الدرجات الدنيا ، رقابة تنفيذ مقررات الحزب ، دعاوة ، اعداد المنتمين الجدد .

يرتكز الحزب الى « المركزية الديمقراطية » التي يحددها نظامه كما يلي : « انتخاب كافة اجهزة الحزب القيادية ، من ادناها مرتبة الى اعلاها ، علائق منتظمة بين هذه الاجهزة وتنظيمات الحزب ، انضباط كلي وخضوع الاقلية للأكثرية ، إلزامية مقررات الاجهزة العليا بالنسبة للأجهزة الدنيا » .

فهو يضم من ثم اكثر المواطنين نشاطاً الذين يطلب منهم اخلاص مطلق وتيقظ دائم ، ويفرض عليهم ان يكونوا في كافة الحقول مرشدين لمواطنيهم . فدوره في حياة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية دور رئيسي لأنه هو ما يؤلف المنصر الجوهرى لوحدة الاتحاد ، انه يلامى النزعات الى الاعتماد عن المركز الناجمة عن التنظيم الاتحادي ومجزئة السلطة بين مئات الآلاف الدوائر الاقليمية والمهنية التي قد تؤلف كل منها ، مع مجلسها المنتخب ، جمهورية صغرى منزلة . واخيراً يتولى شرطاً هاماً من الوظائف الادارية والحكومية اعضاء من الحزب ، بحيث ان الحزب ، « بفضل وحدته ومركزيته ، قد يستطيع ابداً توجيه وجهات نظره على آراء لا يمكن ان تكون الآراء محصورة » ( دوفرجييه ) . وتؤلف الـ « كومسومول » المؤسسة الرئيسية لاعداد اعضاء الحزب .

على غرار كافة الاحزاب الثورية ، علق الحزب البلشفيكي آماله على الكومسومول والرواد الشباب الذي له المستقبل . وحين انعقد في تشرين الاول من السنة

١٩١٨ ، المؤتمر الاول لجمعية الشباب الشيوعية ( كومسومول ) ، كان عدد اعضاء هذه الجمعية ٢٢٥٠٠ ، وفي تشرين الاول من السنة ١٩١٩ ، تمثل في المؤتمر الثاني ٩٦ الف شاب اشترك عدد كبير منهم في الحرب الاهلية في فرق الاصطدام ، وفي السنة ١٩٢٠ ، ارتدت الحركة طابع حركة جماهيرية حين بلغ اعضاؤها ٤٨٠ الف عضو تقريباً حسد لهم لبئين مهمتهم : « بناء المجتمع الشيوعي » . الا ان انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة ، التي بدت للعديد من الشباب وكأتم استسلام الاشتراكية ، والبطالة ، وصعوبات الحياة المادية ، ولتدت خيبات امل كانت تنتجتها تدني عدد اعضاء الحزب الى ٣٤٧ الفا في السنة ١٩٢٢ ، ثم ادى تحسين ظروف المعيشة والتدابير المتخذة لمصلحة المال الشبان وتنظيم مدارس المصانع الى رفع العدد الى مليون في كانون الثاني من السنة ١٩٢٥ ، والى مليونين في السنة ١٩٢٧ قبيل الخطة الخمسية الاولى . ثم

ولدت هذه الاخيرة ، بفعل ضخامة المشروع والدعوة الى التضحية ، موجة حماس وحمية في صفوف هؤلاء الشبان . فهم من قدموا الوف العمال الذين حققوا «الجبايرة» : مصانع الجرارات في ستالينغراد ، وسد دنبرورغ ، والمصانع الجديدة في الاورال وسيبيريا ، وهم من انموا استخراج الفحم الحجري من مناجم الـ « دونتس » حين كادت الحاجة تمس اليه ، وهم من توجهوا بالآلاف الى الارياف للاسهام في عملية التأميم وتصفية الكولاك ولتأسيس التعاونيات الزراعية واعداد موظفي ادارات محطات الآلات والجرارات ، وهم من الفوا فصول الاصطدام التي تنافست في خدمة الاشتراكية وقدمت معظم منظمي العمل من العمال . وهم من توافدوا على مؤسسات التعميم التقني الحديثة واصبحوا مسؤولي الصناعة الجديدة والدولة الجديدة . وفي السنة ١٩٣١ جاوز عدد الكومسومول المليون الثالث ، وفي السنة ١٩٣٦ المليون الرابع . حينذاك وسعت المنظمة اطار الاختيار ، فاستقبلت الشبان دونها نظر الى مشارهم ، فاصبح عدد اعضائها تسعة ملايين في السنة ١٩٣٩ و ١٦ مليوناً في السنة ١٩٥١ .

اختير الكومسومول من بين « الرواد الشبان » ( بين ٩ و ١٥ سنة ) وخضعوا لتنظيم مماثل لتنظيم الحزب . فنحن هنا ايضاً امام هرم تقوم في اسفله منظمات المصنع ، والمزرعة الجماعية ، ومؤسسة التعلم ، والناحية ، والمدينة ، والاقليم ، والجمهورية ، والاتحاد . اما نشاط المنظمة فهو في الدرجة الاولى تثقيف الاعضاء والشبان غير المتتمين تثقيفاً سياسياً ، والرياضة ، والاعداد العسكري ، والاسهام في تنفيذ اوامر الحكومة ، والتربية الاجتماعية والثقافية . فعلى الكومسومول ان يكون في كل مكان قدوة ومثلاً للشبان الآخرين ، وان يذهب الى حيث ترسله منظمته . وعليه ، في المدرسة او المصنع ، ان يكون عاملاً ممتازاً ومدرباً لرفاقه ومساعداً لرؤسائه . وعليه ان يتشقق حتى يصبح انساناً كاملاً ، وان يكون في الحياة المدنية والحياة العسكرية على السواء مثلاً مشمماً بالثبات والانضباط .

## ٢ - «الانسان اعز رأسه»

ان احد الاهداف الاولية التي سعى وراءها النظام الجديد هو رفع مستوى السكات مادياً وثقافياً ، فبذل النظام البلشفيكي من ثم نشاطاً عظيماً في حقول الصحة والتربية الشعبية والثقافية المتأخرة .

تناول محمود تجهيز البلاد بالمؤسسات الصحية تأسيس المستوصفات ودور الصحة العامة التوليد والمستشفيات ومستشفيات التدريب ... التي اتاحت ، بالإضافة الى مجانية الخدمات الطبية ، تخفيض نسبة الوفيات بسرعة الى ١٥ ٪ اي الى نسبتها في فرنسا ، وتناولت كذلك تأسيس المصحات ودور المعالجة والراحة للشيوخ والمعزة والذئبة . وكانت الطفولة موضوع هناية خاصة : ملاجئ للاطفال ، استشارات طبية للصباي والرضع ،

واجازات للمحبالى لمدة ٣٥ يوماً قبل الوضع و ٢٨ يوماً بعده في مؤسسات الدولة ومشاريعها ،  
ولمدة شهر قبل الوضع وشهر بعده لنساء التعاونيات الزراعية ، ادت كلها الى تخفيض نسبة  
الوفيات بين الاطفال ، وساعدت حدائق الاطفال وتشجيع الالعاب الرياضية ، وانشاء الملاعب  
الرياضية الكثيرة على تنمية متناسقة .

بوازاة هذه التدابير التي لم تفضل من حيث النوعية خير ما اتخذ منها في  
العائلة  
وتحرر المرأة  
تصوره في ابي مجتمع رأسمالي ، قامت العائلة على اسس جديدة . فمنذ  
الثورة ، نرى العائلة التقليدية ، المبنية على دونية المرأة وعلى طابع الزواج الديني المتمتع الانفاسخ  
وسلطة الاب المطلقة ، تنهار بفعل علنة الزواج وزوال سلطة الزوج المطلقة . وقد حددت ،  
حيال الاولاد ، حقوق الرعاية والتمثيل ، وواجبات العناية والتربية والتعليم . وبرز مفهوم جديد  
للعلاق بين الزوجين التي بنيت على المساواة الكلية بينها ، وشرعية الزواج الواقع المعنى من كل  
تسجيل والطلاق برضى الطرفين او بناء على رغبة احدهما المعلنه ، وابطال التمييز بين الاولاد  
الشرعيين والاولاد غير الشرعيين . واستهدف قانون صدر في السنة ١٩٢٠ حول « حماية  
صحة المرأة ، منع الاجهاض في الخفاء باجازة الاجهاض تحت شروط معينة . وهكذا تحررت  
المرأة والاولاد من وضعهم القانوني الدولي ، بينما خففت ملاحجه الاطفال ، وحدائق الاطفال ،  
ومحلات البيع من العمال في المشاريع ، والمطاعم النفايية والتعاونية ، وتبييض الانسجة  
الصناعية ، الخ . ، من اعباء ام العائلة وحررتها من عبوديات الحياة المنزلية ، وذلك نتيجة  
لسمي المسؤولين وراه تحقيق المساواة المطلقة بين الجنسين التي بنص عليها القانون . وهذا ما  
اتح للامهات تمثيل نسبة كبرى - اكثرية احياناً - في الصناعة ( حتى الثقيلة منها حيث بلغت  
هذه النسبة ٥٠٪ ) ، والعمل في مهن تعتبر في البلدان الاخرى محصورة في الرجال ( ميكانيكي  
القاطرة الحديدية مثلاً ) ، وممارسة وظائف قيادية في المزارع التعاونية ( ٢٠٪ من وظائف  
المدراء اسندت الى النساء ) او المصانع او المجالس على مختلف مستوياتها . وفي البلدان الآسيوية  
بصورة خاصة ، كان تحرر المرأة ، « المطبومة على ايدي المظومين » كما قال لينين ، ثورة وضعت  
حدا لعزلتها ولارتداء الحجاب ، وفتحت امامها ابواب المدارس والجامعات والمصانع والحياة  
العامة . لا بل ان التدابير الكثيرة التي حسنت وضع المرأة الحبلى او ام العائلة ، واستقرار  
المجتمع عند تنفيذ الخطط الخمسية الذي استلزم يدا عاملة نسائية وفيرة وزيادة الطاقة البشرية ،  
قد استوجبت اتباع سياسة تشجيع الولاات والمائلات التي برزت منذ السنة ١٩٣٦ بمنسج  
الاجهاض الا تحت شروط معينة ، وبتدابير استهدفت ارساخ وثائق الزواج بالحد من عدد  
الطلاق وتكرورها ( منسج الطلاق بناء على رغبة زوج واحد وارتفعت نفقات الاجراءات ) ،  
وبفرض عقوبات صارمة على من يتخلى عن عائلته او يمتنع عن دفع النفقة المترتبة  
للام والاولاد .

بذلت الجهود لزيادة عدد السكان ولخلق شبيبة قوية ونشيطة ، كما بذلت الجهود  
 للتعليم أيضاً . في السنة ١٩١٣ ، كانت نسبة الاميين بين ٧٥ و ٨٠٪ ، وحتى  
 ٩٧٪ بين شعوب آسيا غير الروسية ؛ ومنذ السنة ١٩٤٠ ، اختلف الى المدارس الابتدائية  
 والثانوية ٣٢ مليون تلميذ ، فهبطت نسبة الاميين الى ثلاثين بالمائة في اكثر المناطق تخلفاً . وقد  
 هدفت المؤسسات الدراسية « لخلق الظروف البشرية الضرورية لقيام المجتمع الشيوعي » ، إذ ان  
 على المدرسة ضمان « لتحقيق الثورة السياسية والاجتماعية » ، ولا يجوز لها ان تكون « لا خارج  
 الحياة ولا خارج السياسة » . وان في هذه الصيغ لدليلاً على الاهمية المعترف لها بها والاهتمام  
 الذي اعاره النظام المسائل التربوية ، « الجبهة الثالثة » ، « الجبهة التربوية » ، التي كانت موضوع  
 احدى قصائد « ماياكوفسكي » . وارتبطت التربية ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع الذي اوجدته  
 الثورة ؛ فالانسان ليس لاصحاً ولا شريراً عند ولادته ، وهو المجتمع ما يكونه ويكون  
 مسؤولاً في النهاية عما ينتهي اليه . يضاف الى ذلك من جهة ثانية ان تفاوت الاجور ، التي هي  
 نسبية لكمية ونوعية العمل المؤدى ، لا يمكن الاعاضة منها الا اذا كانت هنالك « المساواة عند  
 نقطة الانطلاق » ، اي الا اذا تمكن كافة الاولاد من تنمية معارفهم واستعداداتهم على قدم  
 المساواة . ولذلك اعلن الدستور ان « لمواطني اتحاد الجمهوريات الاشتراكية الروسية الحق في  
 التعليم » ؛ لهم الحق في ان يتعلموا بلغتهم الام ، وهي الوسيلة الوحيدة لتأمين المساواة الفعلية  
 للقوميات ، ولاتاحة بروز الكفاءات ، ولتوزيع التعليم في اسرع وقت ممكن دونما اضطراب  
 لتعلم لغة اجنبية .

تؤمن المساواة عند نقطة الانطلاق مدارس كثيرة جداً وسهولة دخول الجميع ، في اي وقت ،  
 الى التعليم العالي . فابواب المدرسة مفتوحة في كافة درجات التعليم ، وتتوفر تسهيلات عديدة  
 - ولا سيما التعليم بالمراسة الذي استفاد منه ٦ ملايين شخص في السنة ١٩٤٠ - الوصول الى  
 المعاهد والتكليات بأعداد كبرى عن غير طريق المدارس . فتقوم وحدة التعليم من ثم في روح  
 البرامج والكتب المدرسية الواحدة في كافة انحاء الاتحاد المستوحاة من التعليم الماركسي-اللينيني  
 في تفسيرها للعالم والعلائق البشرية .

من بين اكثر النظريات التربوية بياناً ولفناً للانتباه تلك التي طلع بها « ماكارفكو » : كان  
 مديراً لاصلاحيي احداث مجرمين ، فاستخلص من خبرته مذهباً تعليمياً في مؤلفه المشهور ،  
 «القصيدة التربوية» . لقد اقتنع ماكارفكو بان لبيئة الحسنة التنظيم تأثيراً فاعلاً قوياً على الفرد ،  
 ف « ببوسة طينة الولد كلام محال » ، وليس من اولاد مطبوعين على الجريمة ، واولاد يستحيل  
 اصلاحهم ، وهي الجماعة التي يكون منفرطاً فيها ما تكتيفه بالمنافسة التي تثيرها والرقابة التي  
 تقارسها ، وهذا يفسر اهمية الجو العائلي الذي يصنع الولد على صورته . فالتربية تستهدف  
 تدريب الاولاد على ان يحلوا بانفسهم المسائل التي تواجههم في الحياة اليومية ، وان يواجهوا بين  
 الحرية الفردية والتقييد الضروري بموجبات الجماعة . ويشدد ماكارفكو من ثم على الصلة التي

يجب ان تقوم بين القرية والحياة . فعلى العائلة والمدرسة ومنظمات الشبيبة ان تضع نصب اعينها تحقيق تفتح الفرد ، اذ ان الوالد ان يستطيع ان ذلك سبيلا الا اذا فكروا ابدأ بتأثير مثلها على ولدها . وعلى المرابي ان يكون متطلبا جدا ، على ان يوفق في الوقت نفسه بين متطلباته وامكانات الولد . وكلما طلب من الولد بذل مجهود جديد ، شعر الولد بتعاضد الثقة الموضوعه فيه . فنحن من ثم امام تربية تفكر للنظام التقليدي الصارم ، لكنها تربية لا يعترضها وهن ، « تطلب ابدأ أقصى ما يستطيع الولد اعطاه ، ولكنها لا تضن بالتهاجات التي غالبا ما يسع الولد اعدادها بنفسه » ، وتقول ان « افهامه بفرح يسيطر على كافة مستويات وجوده » ( م. فالزن ) .

التعليم نظري وعملي ويشمل علوما وفنوناً شتى ، ويجمع بين العمل الفكري والعمل اليدوي . وهو علماني تتولاه الدولة التي تحدد التوجيهات العامة ، والزامي ويجاني في مدرسة السنوات السبع ( التعليم الابتدائي و ٣ سنوات من التعليم الالزامي ) بين سن السابعة ( بعد حديقة الاطفال ) والرابعة عشرة . ويكفلن باللغة القومية ، على ان تعلم اللغة الروسية الزامي . وتليه اما ٣ سنوات دراسة تنهي التعليم الوسيط الكامل في مدارس العشر سنوات ، واما التعليم المهني . ويقود كلا التعليمين ، بعد التقدم الى امتحان ، الى تعليم الدرجة الثالثة ، جامعات ومعاهد . وبعد ذلك يلمتق الراغبون في البحث العلمي او التعليم بدروس « المرشحين » ( في السنة ١٩٤٠ بلغ عدد الطلاب في التعليم العالي ستماية وعشرين الف طالب ) .

الثقافة الجديدة : كانت الثورة قد تسببت في هجرة عدد من الكتاب والفنانين والعلماء ، ولكن الكثيرين الذين لم يهاجروا اسهموا في تجديد الحياة الفكرية بعد الحرب الالهية . فقد انجم بمجهود النظام الجديد ، منذ البدء ، الى ازالة الثقافة الى مستوى الشعب بكافة الامية والجهل ، ويتميم التعليم على كافة الطبقات ، ويتأسس كليات عمل ( رابفاك ) تستقبل العمال وتوزع عليهم تعليماً سريعاً ، وبالاكثر من دور الكتب واعادة طبع المؤلفات الكلاسيكية الكبرى . وكانت النتيجة ان شغف المعرفة العظيم الذي سيطر على العمال وانتشار التعليم هذا لم يلبث ان خلقا جمهوراً وفيراً اختلفت متطلباته كل الاختلاف عن متطلبات جمهور النظام القديم . وطالما بقيت الحكومة على الحياد بين النزعات المختلفة والفئات الفنية والادبية التي تقاسمت الكتاب والفنانين . وكان معظم هؤلاء اتباعاً لمدرسة الرمزية او مدرسة المستقبل ، وانضم بعضهم ، من امثال ماياكوفسكي والرسام بونين ، بصراحة الى البلشفيكية ، ولكن كثيرين غيرهم بقوا متعزلين عن هذا الجمهور الجديد بفعل مناقشهم ونزعاتهم الادبية ولتهم المغفلة وفرديتهم . امثال ( بروتوكولات ) ، او الثقافة الشعبية ، فقد استقطبت كتابا ماركسيين حاولوا خلق ادب بروتيتاري .

في السنة ١٩٣٩ ، دعي الكتاب ، الاعضاء في الجمعية الروسية للكتاب البروليتاريين ، الى الاشتراك في معركة التخطيط ، وفي السنة ١٩٣٢ ، انضموا كلهم الى جمعية الكتاب السوفييات التي استندت اليها مهمة دعم قاعدة السلطة السوفياتية ، والاشتراك في الصراع الى جانب

البروليتاريا بغية اعداد ادب اشتراكي .

بينما شدد في التعليم على الماركسية والمادية الجدلية ، وبقي بعض المستقلين من امثال «فيدين» على وقافتهم للأدب السيكولوجي ، اخذ الادب الجديد على عاتقه ، بحسب امنية لينين ، ان يصبح «مرآة وعي الامة» . وهكذا صدرت مؤلفات تأثرت تأثراً بعيداً بـ «غوركي» ، وانتسبت الى ما عرف بعد السنة ١٩٣٢ بـ «الواقعية الاشتراكية» التي ألفت مذهباً رسمياً حقيقياً . فأمام عظمة تطور المجتمع والانسان الذي شاهده الكاتب ، توجب على هذا الأخير تحليل الواقع وإظهار الانسان في حزيه وعمله ، وطرح المسائل الانسانية الناجمة عن كل ذلك ومساعدة القراء على حلها والتخلص مما يحملونه في انفسهم لمهارة العالم المادي الآخذ في التطور . والادب الجديد واقعي لأنه يعوض في الواقع ويصف «الانسان من حيث هو عضو في المجتمع» ، بعيداً عن عبادة الذات ، وعن «عذابات رجال الفكر المترددين» ، ولذلك فانه يلاشي ابتذال الحياة اليومية ويمجد البطل الفرد ، وبطولة الجماهير المغفلة التي تصارع وتقدم نفسها ضحية للدفاع عن الوطن او لبناء عالم جديد ، وكل من تتحول حياتهم الى معركة ضارية يشتركون فيها بكليتهم من اجل تحقيق الاشتراكية . هذه هي حال «فورمانوف» الذي يصف بطولة «تشابايف» (١٩٢٣) المغوار ، وحال «الكسي تولستوي» في «الف وتسعمائة وثمانية عشر» وحال «سيراقيموفيتش» في «السيول الحديدي» ، وحال «فادياف» في «الهزيمة» (١٩٢٧) ، وحال ايفانوف ( «الانصار» ، «القطار المصنع رقم ١٤ - ٦٩» ) ، وحال «ماياكوفسكي» الذي اصبح بفضل قصائده النضالية (مائة وخمسون مليوناً) وشعره الغنائي، «الشاعر الهامي عن حقوق الشعب» بالذات . وهذه حال «نقولا اوستروفسكي» الذي تظهر رواية سيرة حياته بخط يده ، «دوستوي الفولاذ» (١٩٣٢) ، ما هي حياة التضحية التي يعيشها احد اعضاء الحزب . وتبرز مأساة المحلل المجتمع القديم ونشأة اخلاق جديدة في المصنع والعمل ، في كتاب «الاسمنت» (١٩٢٥) لـ «غلاذكوف» ، ومأساة ملاشاة الكولاك وتأميم الاراضي في «الاراضي الحية» (١٩٣٦) لـ «شولوكوف» الذي وصف كذلك الحزب الاهلية عند قوزاق الـ «دون» في «الدون الهادي» . ووصف كاتاييف تأسيس وحدة ماغنيتوغورسك الصناعية . هو الاهتمام باعطاء الجماهير الشففة بالمعرفة والتعلم فناً وادباً يسهل تمثلها ولا يعتمدان عن التقاليد القديمة ما يفسر كذلك المهادلات الكتابية المتكررة التي تناوت الادب المفصل والفن المجرى والموسيقى المسيرة : مهاجمة طابع التمسك المفرط بالشكليات في فن «بيكاسو» او فن «ماتيس» ، ومهاجمة بعض مؤلفات «بروكوفياف» و«شوستاكوفيتش» ، ثم التخلي ، بعد السنة ١٩٢٨ ، عن قوانين هندسة العمارة المصرية التي حظيت بمزيد من التقدير والمطلف في السنوات الأولى للثورة ، والعودة الى نمط كلاسيكي - جديد عادم الرشاقة وعلى شيء من الابتذال .

انما انتج الفن الجديد اشهر روائعه في الموسيقى والسينما بفضل «سرج بروكوفياف» و«ديتري شوستاكوفيتش» و«ارام خاتشادوريان» و«ديتري قبلفسكي» .

كان لينين قد كتب ما يلي : « السينما ، اعظم الفنون شأنًا في نظرنا » ؛ فقد بذل الاختصاصيون مجهوداً كبيراً لكي يجعلوا منها الفن الشعبي بالذات . فحرصوا في الدرجة الاولى على ان ييمدوا عنها كل ما ليس طبيعياً ، فكانت مدرسة الـ « كينو غلاز » ( السينما العين ) التي رفضت كل اخراج وابنتت ، قبل اي شيء آخر ، تصوير الحياة على حين غرة ، « مباغتة الانسان في وسطه الاجتماعي وفي حياته » . وكان لهذه النظرية تأثير كبير على كافة العاملين في حقل السينما بلفتها الانتباه الى اهمية اختيار وجمع المشاهد واستنادها الى الواقع . وقد تميز في هذه السينما غير الناطقة اربعة مبتكرين عظام : « ايزنستين » الذي حقق الرائدة السينمائية السوفياتية الاولى في « المدرعة بوتكين » ، و« بودوفكين الذي انتج « الام » المقتبسة عن رواية غوركي ، « نهاية سان بطرسبرغ » ، و« عاصفة على آسيا » ، الفيلمين الاجتماعيين اللذين يتوصل فيها الابطال شيئاً فشيئاً الى « رؤية واجبات الطبقة التي ينتمون اليها رؤية واضحة » ، و« دوفجنكو » في « الارض » ، و« فرتوف » الذي انتج ، في اوائل عهد السينما الناطقة ، رائحته « اغاني لينين الثلاث » . وبعد هذه الفترة الاولى التي سيطرت فيها السينما السوفياتية على كافة السينمات الاخرى ، كانت السنوات الاولى للسينما الناطقة سنوات جود وجذب ، الى ان حدثت في السنة ١٩٣٤ ، بفضل المبتكرين الاخوين فاسيليف ، مخرجي « تشاباييف » ، فيلم الحرب الاهلية ، نهضة غاية في التأتق كرسها انتاج الافلام التاريخية : « بطرس الاحمر ، لـ « بروف » ، و« اسكندر نوسكي » لايزنستين .

القضاء  
ان المبادئ نفسها التي استوحيت في التعليم استوحيت في ادارة القضاء  
( باستثناء الجرائم السياسية ) الذي يسمو عليه الى حد بعيد في الدول الاخرى  
بفهمه الواقعي والانساني .

فقد اظهرت الدراسة التي قام بها « هارولد ج. برمان » حول القرارات المتخذة في المحاكم السوفياتية ، طابع الابوة والحماية الذي يرتديه القانون السوفياتي . وقد يشبه جو محاكمة جنائية سوفياتية - بحسب المؤلف الذي هو اميركي - جو محاكم الاحداث الاميركية ، كما قد يشبه جو محكمة مدينة جو محاكم المصالحة العائلية . ومرد ذلك الى ان القانون يعتبر الجريمة وكأنها صورة البيئة الاقتصادية التي حدثت فيها : فالمجرم من ثم ضحية المجتمع اكثر منه عدوه ، والسجن يجب ان يكون مكان تربية جديدة لا مكان عقاب . وهذه الاراء ، التي لم تكن خاصة بالحقوقيين السوفيات والتي بشر بها القاضي براندس في الولايات المتحدة ، هي ما عمل بها في نظام المحاكم الجزائرية والاصلاحيات . والمقصود في الدرجة الاولى هو اعادة تربية المحكوم عليهم ، و« تبديل طبيعتهم » بحسب تعبير غوركي ، وتنمية الحصال التي تتسم بقيمة اجتماعية عند الافراد . وتتحقق اعادة التربية هذه بفضل اسهام المحكوم عليهم اسهاماً نشطاً في الاعمال المفيدة اجتماعياً ولا سيما اعمال الانتاج الوفير التي تساعد من جهة على فهم الاساليب الاشتراكية في تنظيم العمل ( المنافسة الاشتراكية ، الدهارة التقنية ، النقاش حول الانتاج )

وفوقهم من جهة ثانية تربية مهنية تعدم لاحتلال مركز مفيد في المجتمع بعد الخروج من السجن، يذكر القانون الجزائري ثلاثة اشكال « للعمل الاصلاحى » ( حل هذا التعبير محل تعبير العمل الشاق في السنة ١٩٣٣ ) : عمل دون حرمان الحرية ، عمل مع تحديد الإقامة ، عمل مع حرمان الحرية في معسكرات العمل . وتنطبق العقوبة الاولى على الاحكام التي لا تتعدى السنة وتنفذ على العموم في مكان العمل العادي او في دائرة محددة الشعاع بالنسبة لمركز الإقامة . وتنفذ عقوبة الاحكام المتراوحة بين سنة وثلاث سنوات في « مراكز الاعتقال العادية » او في معسكرات العمل ، والعقوبة التي تتعدى ثلاث سنوات في معسكر عمل اصلاحى يقوم في منطقة بعيدة من مناطق اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ؛ وهناك اخيراً « تحديد اقامة مع عمل اصلاحى » لعزل المحكوم عليه عن بيئته السابقة . ويتقاضى المحكوم عليهم الاجر نفسه الذي يتقاضاه العمال التعاقديون المساوون لهم جدارة وكفاءة وانما يحتفظ لهم بنسبة ١٥ ٪ من هذا الاجر ، ويخضعون لشروط العمل نفسها .

### ٣ - الديمقراطية الحرة والديموقراطية السوفياتية

الرأي الحر  
والنظام السوفياتي

كان من نتيجة انقسام العالم الى معسكرين انقسام الرأي ايضاً بحيث لم يبق على الحياض سوى نزر قليل من الناس امام المؤسسات السوفياتية والنظام السوفياتي ؛ وغمضت الجاهلات ما قد تتوصل اليه من معرفة بها وما قد نعطيها من تفسير لها ، الا ان مؤلفات علماء الاقتصاد والحقوقيين واصحاب النظريات في العلوم السياسية ، على اختلاف اتجاهاتهم ، تليح استخلاص ميزاتها النوعية الاساسية .

هو مفهوم « الحرية » ما تدور حوله الانتقادات الموجهة للنظام السوفياتي .

بتأسيسه الحزب الواحد ، الذي يسيطر عليه رجل واحد لا يتميز عن الدولة التي يمسك هو بمركزها الحساسة ، ويستحيل انتقاد سياسته العامة ، وينحصر فيه حق تقديم المرشحين لانتخابات قد يمتبر الامتناع عن التصويت فيها اعلان ممانعة ، ويحتكر كافة وسائل التعبير والدعاوة ، وتؤول فيه المجالس الى مجرد مجالس للتسجيل ، لم يترك النظام السوفياتي لمواطنيه سوى حرية ظاهرية وصورية ، بحيث ان الديموقراطية ليست سوى خديعة . وليست الحرية الفكرية والادبية ما قضي عليها من ثم فحسب ، بل الحياض المادية نفسها التي تعرضت للاخطار بفعل مله سلطة الدولة السوفياتية ، المالكة الوحيدة والمنتجة الوحيدة والموزعة الوحيدة للواد الاستهلاكية . وبالفعل زادت اشتراكية وسائل الانتاج من قوة الدولة زيادة عظيمة ، وجعل منها تخطيط الاقتصاد سيده حياة كافة سكان الاتحاد . وحق في الحقل الزراعي ، الذي ابقى فيه على « قطاع حر » ، وانعم فيه على المزارع الجماعية « بالتمتع تمتعاً دائماً » بالارض التي تستثمرها ، توفرت للدولة وسيلة تأثير غير مباشرة وحاسمة على الفلاحين ، لان الجرار

والمعدات الآلية الضرورية الأخرى بقيت ملكاً لها ، وكانت هي التي تحدّد شروط استعمالها في التعاونيات الزراعية . وجملة القول ان « كسب الميشة منوط بالرأي المستقيم » . لا بل ان أهمية دور الشرطة ، وقوتها ووسائل عملها ، وتمثيل كل معارض به « عدو الشعب » ، قد خلقت هلمأ حقيقياً ، شبيهاً به في البلدان الفاشستية ، يضع النظام السوفياتي في عداد الانظمة الاستبدادية . فال مواطن ليس حراً ، وكرامته تمتهن في كل وقت لانه اصبح آلة في ايدي سلطة تضحي به دوناً اية مراعاة للروح الانسانية الاولى ، ولا يتمتع بآية حرية من الحريات المعتبرة ضرورية ، ولا سياً حرية الاجتماع والصحافة والقول ، الخ .

التظام السوفياتي  
والفاشستية

ان تمثيل النظام السوفياتي بالانظمة الفاشستية على هذه الصورة يمارضه العديد من اصحاب النظريات في العلوم السياسية . ففي الدرجة الأولى ، كما اثبت ذلك « دوفرجييه » ، تختلف مصادر وحيها الفلسفي اختلافًا اساساً . فالماركسية تبدو وكأنها مذهب عقلي وعلمي يرتبط بفلسفة الاوار والايمان بالتقدم . وهي تعلم ان الانسان ، اذا هو لا يولد لاصالحاً ولا شريراً ، يستطيع ان يتحصن بزوال النظام الرأسمالي ، وان الغد سوف يصبح ، بفضل قيام الاشتراكية ، افضل من اليوم ، ولا سياً افضل من الامس . وفلسفتها متلاحمة الاجزاء ، تعطي « تفسيراً شاملاً ومتناسقاً للكون » ، يحمل على التفاؤل حقاً . اما فلسفة الفاشستية فتشاؤمية . العصر الذهبي قد ولى ، والانسان المطبوع على الشر يجب ان يخضع لرؤساء لا يطلب منهم تأدية حساب للجماهير المحترقة والمعاجزة ، التي يتوجب عليها الامتثال للقرارات المتخذة دون ارادتها . فامام التعاليم الفاشستية التي تستند الى الابتعاات الفرزيفية المخالفة الصواب التي هي ارستوقراطية في جوهرها ، نرى ان النظام الشيوعي صوابي ومحب للمساواة في مبادئه وفي اهدافه .

اما تركيب الحزب الواحد فينطوي على خلافات جوهرية . فاذا استعانت الاحزاب الفاشستية بالطبقات الشعبية ، خلال فترة الاستيلاء على السلطة ، واذا هي اقلعت في ضم جماهير عمالية وقروية هامة ، فان سياستها تكون محافظة بعد استلام زمام السلطة ، وقد استندت اصكثر فاكثر ، في الدرجة الاولى ، الى الطبقات المتوسطة والفنية . ثم ان انتخاب المسؤولين ، في حياة الحزب الداخلية ، قاعدة قانونية في الحزب الشيوعي ، بينما يعين المسؤولون في الاحزاب الفاشستية من قبل السلطة العليا . اما دور خلايا الحزب ، فيينا هو ازداد شأنًا في الاتحاد السوفياتي الى جانب الدولة وفي داخلها ، وازداد النقاش فيها حدّة ، نرى ان تأثير الجماعات الحزبية المنظمة في ايطاليا والمانيا قد تضاهل بسرعة كلية .

ونرى أخيراً ان الاختلاف عظيم جداً في اختيار اعضاء الحزب ايضاً . فقد وقفت الاحزاب الفاشستية موقفاً حذراً من اللامبالين والعامي النشاط الذين لم يلتحقوا بها قبل استلام السلطة ، ورفضت كل طلب انصواء جديد ( في السنة ١٩٢٥ في ايطاليا ، وبعد السنة ١٩٣٣ في المانيا ) ، باستثناء انصواء الشبان الذين كانت تمتدّم في جماعات الـ «باليا» والطلانغ والـ «هتلر جوجند» .

اما الحزب الشيوعي السوفياني فقد محض المواطنين ثقته وفتح ذراعيه لا للكوموسومول فحسب ، بل لكل مواطن تتوفر فيه شروط تقديم الطلب والتسرس التي خففت تحفيفاً مستمراً ، لا سيما في السنة ١٩٣٩ . لذلك ابدعت الاحزاب الفاشستية عن الامة والفن طبقة مقفلة ذات امتيازات ، بينما وسع الحزب الشيوعي يوماً بعد يوم عملية اختيار خاصته . ويرد ذلك الى ان دور الحزب قد نظر اليه نظرة مختلفة في كل من النظامين . ففي البلدان الفاشستية ، تسلم النظام السلطة بفضل ردة فعل الطبقات المتوسطة والبورجوازية امام خطر البروليتاريا . وعلى الرغم من ان الكلام تناول « الثورة المستمرة » احياناً ، فان وظيفته كانت وظيفة محافظة حراً . والغاية المنشودة هي تمكين التركيب الاقتصادي والاجتماعي الراهن ، والابقاء عليه بعد اصلاحه . وعلى الحزب ان يراعي المصالح الكبرى والجيش الذي تتمخرط فيه جماهير المنظمة والسلمة . ويفسر هذا التطور الرجعي سرعة التنفيذ ، وطرد او قتل العناصر البروليتارية وانصار « ثورة ثانية » محتمة . اما في الاتحاد السوفياني فوظيفة الحزب هي المساعدة على تطوير المجتمع والاقتصاد والحؤول دون التوقف والجمود بشحن المزائم ومقاومة التبارد واللامبالاة وشرح الحاجة الى الاصلاحات والتوضيحات . وعلى الرغم من ان الدستور السوفياني لم يخص الحزب الشيوعي بمركز كبير فان دوره قد تعاضل يوماً بعد يوم ، والانتباه اليه قد سهل تسهلاً مستمراً .

يفسر هذا الاختلاف كذلك طابع السياسة الخارجية في كل من النظامين . فبينما رفض الحزب الفاشستي تحقيق تطور داخلي ووجه الطاقات القومية شطر الفتوحات الخارجية ولم يحافظ على النظام الا بسياسة نفوذ لحتها الاستفزات وسداها اعمال القوة ، استخدم النظام السوفياني كافة موارده وطاقاته في تطوير المجتمع والاقتصاد واتجه سياسة مسالمة لأنه كان بحاجة الى الهدوء لتحقيق هذا التطوير . اضاف الى ذلك اخيراً ان الدكتاتورية السوفيانية لم تظهر يوماً بمظهر نظام سياسي نهائي يحل ، « لمدة الف سنة » ، محل الديموقراطية الفاسدة . فهي وسيلة لا غاية ، وقد صرحت بانها انتقالية ومعدة للتواري حين تزول الاضطراب الداخلية والخارجية ، وحين ينهي النظام مرحلة الاشتراكية الحالية التي هي « طور الشيوعية الأدنى » ويدخل « طوره الأعلى » الذي تتلاشى فيه الدولة وتنتهي الى الزوال .

هل ان النظام السوفياني « مثال الديموقراطية الحقة » ام انه  
الديموقراطية السوفيانية  
« فيديل » ، « بمد تحمليه المستقيض الحجاج الخصوم والانصار قد خلص الى القول :  
دكتاتورية لا وجود للحرية فيها « في الحقول الهامة » ؟ ان السيد

« من العبث البحث في مفهوم الديموقراطية بالذات عن المقياس الذي يقيس اصدار الحكم في الرأيين المتقابلين . فكلاماً صحيح من وجهة نظر الديموقراطية فقط . وكلاماً يتولد عن الاندفاع نحو الحرية الذي هو المعنى العميق لكل ابتغاء ديموقراطي » .

واضاف الى ذلك قوله :

« ان ثنويتها وتضادها يعزبان كلياً الى ثنوية مفاهيم العالم التي تنكسران عبرها ... وان مقياس صحتها او

بطلانها ... يفتح الباب امام فلسفة اساسية ومذهب يتناولان الكون » .

يمكن ان نجد ايضاح المعنى السوفيياتي لكلمة الديمقراطية في شرح ستالين لدستور السنة ١٩٣٦ :

« ما هي الديمقراطية ؟ ان الديمقراطية في البلدان الرأسمالية ، حيث توجد طبقات متخصصة ، هي باختصار ديمقراطية الاقوياء ، وديمقراطية الاقلية الحاكمة . اما في الاتحاد السوفيياتي فالديمقراطية هي ديمقراطية العمال ، اي ديمقراطية الجميع » .

وفي شرح احد الحقوقيين السوفييات :

« ات البلاد التي يبطل فيها استثمار الانسان للانسان ؛ والتي تتوفر فيها المساواة السياسية ، والاقتصادية ايضاً ، لكافة المواطنين ؛ والتي لا تمنح فيها الحريات الديمقراطية رسمياً او قانوناً فحسب ، بل تؤمن عملياً بالظروف المادية للحياة الاجتماعية ؛ والتي ليست مساواة الشعوب فيها كلمة كاذبة ولا تزول فيها صداقتها ، ات هذه البلاد قد قطعت لعمري شوطاً بعيداً على طريق الديمقراطية . فالديمقراطية قبل ان تكون مبدأ سياسياً من مبادئ الحكم هي نظام اقتصادي اجتماعي يحدد رافع النظام السياسي ، ولا يمكن ان تتميز الديمقراطية الا في مجتمع خال من الطبقات يوجد وحده ظروف تفتح الفرد » .

تظهر هذه النصوص ان الاتحاد السوفيياتي يشده على « الشروط الموضوعية للحرية » . وبقاى بعض الضوء عليها الحديث الذي نقله « نونل ولكي » المنافس الجمهوري الفاشل لـ « فـ دـ روزفلت » . فهو قد اذنت في السنة ١٩٤١ نظير رئيس مصلحة في احد المصانع السوفيياتية الى انه لا يمكن ان يكون حراً حقاً ما دام يعترف بانسه لا يستطيع لا التعبير ولا الدفاع عن آراء غير آراء الحكومة ، فسمع منه الجواب التالي :

« انك لا تفهم مني ، ايها السيد ولكي . انا اتمتع بحرية لم يعرفها ابي وجدتي قط . فلم يسمح لها بتعلم القراءة والكتابة . وكانا عبيدين مرتبطين بالأرض . وحين كانا يصابان بمرض لم يكن هناك مستشفى للاعتناء بهما . انا اول شخص في سلسلة جنود الطويلة استطاع التعلم والتقدم والوصول الى نتيجة ما . هذه هي حريتي . واملك ان تعترف بانها الحرية . ولكن يجب ألا تنسى اننا ما زلنا في اول عهد نظامنا . فسوف يأتي يوم نتمتع فيه نحن ايضاً بالحرية السياسية » .

وكا يلاحظ « مـ مـ سـ ستلنج - ميشو » ، الذي ننقل عنه هذه النصوص ، ان « الحرية » ، في نظر السوفييات ، تقوم في جوهرها في الانعتاق الاقتصادي والاجتماعي ، في « التحرر من الاستثمار » . وهكذا فان المعسكرين يقصدان خدمة حرية الانسان ولكنها ينفذان قصدهما بطريقةين مختلفتين . فبزوال الطبقات زال مبرر قعدد الاحزاب ، اذ ان زوال كل مصلحة طبقية يستتبع آلياً زوال الخلافات السياسية . ولذلك لا تشمل حرية تأسيس الشركات الاحزاب السياسية ولا تملق الا بالاؤسسات الاجتماعية . وكذلك فان حرية الرأي واقع رهن ، ولكنها لا تبرز بقيام الاحزاب السياسية . ان المناقشة هامية في داخل الحزب وحول المسائل التي يواجهها نشاط الحزب . وانما ننتقد ادارة الحكام والموظفين في خسلايا المشاريع والنقابات والصحف ، وطبيعي في النهاية ان تنصاع الاقلية لقرار الاكثرية كما هي الحال في كافة

الديموقراطيات الاخرى . اصف الى ذلك من جهة ثانية ان الديمقراطية موجودة هنا في نطاق هي غريبة عنه في البلاد الرأسمالية : في التماونيات الزراعية ، في المصنع ، حيث لا يتولى ادارة المشروع مالك واحد حر التصرف في عمله وقادر على ايقاف استثماره وحتى اقفاله اذا استصوب ذلك . والرقابة العمالية هنا رقابة فعلية وتمارس في كل آن ، لا سيما وان انتقل مفهوم الكسب يستهل البحث عن الخير العام ؛ فيصبح الاضراب في مثل هذا التنظيم امراً غير وارد لا يمكن تصوره . وهو هذا المبدأ نفسه ما وضع في ايدي الدولة كل اجهزة الدعاوة : التعليم ، والكتب ، والصحافة ، والسنا ، والاذاعة ، التي تشرف عليها ، في البلدان الرأسمالية ، الصوالح الخاصة سيده الاقتصاد .

فهل ان النظام السوفياتي كما كتب « ه. لاسكي » ، ليس سوى مجتمع ديموقراطي تحكمه دكتاتورية ؟ على هذا السؤال يجيب انصاره ان الدكتاتورية كانت ولا تزال حاجة ملحة . افلا يعترف فلاسفة الديمقراطية باستحالة تجنب فترة تكون فيها الدكتاتورية امراً ضرورياً ؟ وقد شدد « جون مولتون موري » على :

« ان اشتراكية مصادرة الاملاك الشاملة والحكومة البرلمانية ... امران متناقضان لسبب بسيط هو ان التبدلات في النظام الاجتماعي ترتدي طابعاً من الصرامة لا نستطيع معه ، من الوجهة البشرية ، توقع تسليم الاضغرية بها ، حتى اذا جمعت مثل هذه الاشتراكية حولها اكثرية برلمانية » .

ويلاحظ « ف. غوغيل » :

« ان الديمقراطية لم تقم في اي مكان ... حتى في بريطانيا العظمى والولايات المتحدة ، بدون منازعات وبدون اقصاء بعض الفئات الاجتماعية عن الحياة السياسية اقصاء مؤقتاً على الاقل » .

كان من شأن حرية النقابات والاضراب من اجل تحسين الاجور كلما تزايد الانتاج ان يمرضه للخطر تنفيذ الخطط الخمسية ، ولا سيما تقديم الصناعة الثقيلة على المواد الاستهلاكية ، اي المستقبل كله .

النظام « متلاحم ومتماسك منطقياً انطلاقاً من المقدمات الماركسية » ، كما يلاحظ ذلك حقوقي آخر ، هو « مارسيل والين » ، الذي يضيف الى ذلك قوله : « من الصعب عدم الاعتراف بان الماركسي قد يكون حسن النية عندما يدعي بأنه ديموقراطي » . فالمسألة تقناول في النهاية مفهوم العالم في نظرنا ، والماركسية تقترح ، في وجه المذاهب الحرة ، مذهباً كاملاً يستطيع « كما يعتقد ممثلوها ، حل « كافة المناقضات بين كل شخص والاشخاص الآخرين ، بين الفرد والمجتمع ، ويكون اتحاداً في الحق والسعادة » .

« قد تنفي الديمقراطية الماركسية عن نفسها صفة احتكار السلطة ، لان احتكار السلطة هو استبعاد الانسان للاهواء والصوالح الخاصة . ولكن المجتمع الماركسي احتكاري حقاً لان شيئاً ما هو انساني ليس غريباً عنه . انه تفسير كامل رحى للانسان والعالم » . ( ج. فيدييل ) .

## ٤ - قوة النظام والمعارضة

تحقق تدعيم النظام بفضل احراز الاقتصاد الجديد نجاحات شاملة اتحت تحسن مستوى معيشة المواطنين تحسناً تدريجياً ، وبفضل جمع كافة السلطات في ايدي الحزب الواحد والحكومة التي لا يتميز الحزب عنها والتي توفرت لها كافة الوسائل اللازمة لمراقبة كل نشاط عدائي وقمعه بصرامة . وتحقق كذلك بفضل انتهاج سياسة كريمة حيال القوميات ازالته كافة آثار النظام القديم الاستعماري بتأمينها المساواة الفعلية بين الحائمين القداماء والحكوميين القداماء . ولكن هذه العوامل ما كانت لتخلق امة سوفياتية وتضمن المستقبل لو لم تشترك معها عوامل اخرى ، وبخاصة التوجيه الماركسي اللينيني في التعليم والصحافة والاذاعة والسينما ، ودأب هذه الاجهزة على استمالة السكان الى النظام وعلى اقتناعهم بانهم يعيشون في ظل نظام اكثر موافقة من النظام القديم ، مما كانت الاخطاء وخيبات الامل الناجمة عنها ، وعلى حملهم على الدفاع عنه ضد الهجمات الداخلية والخارجية ووعدهم بمستقبل افضل اكيد .

الانسان الجديد  
ابتدع النظام البلشفيكي انساناً جديداً . فعلى غرار الثورة الفرنسية من ذي قبل ، فتحت الثورة الروسية ، بتوسيعها قواعد المجتمع ، حق عمل فسيحاً وغير مؤتمل امام الواهب والقابليات . وحررت الطاقات الجديدة ، الهمة والمكبوته حتى ذلك التاريخ ، الكامنة في شعب يحساوز الماية مليون نسمة عدداً ، والمؤلفة احتياطياً كبيراً من « الاهليات لكافة المهام الممكنة » . فليس زعماء الثورة ، لينين وبروتسكي وستالين ومولوتوف ... وحدهم من كان مقدراً لهم بدونها ان يقولوا « منفيين حزاني » او « متآمرين مغمورين » ، ومن كشفت الظروف كفاءاتهم القيادية ، او قادة الجيش والضباط الادنون وصفوف الضباط والجنود العاديين والعمال ، الذين اصبحوا في وقت قصير قادة الجيش الاحمر الشبان ، بل عدد كبير من الافراد الموزعين على كفاءة أنحاء البلاد الذين « اكتشفوا قدرتهم على النشاط الخلاق الذي لم تسمح الظروف السابقة بافتراض وجوده ... فمنذ السنة ١٩١٧ ، ربما لم توجد قرية واحدة في الاتحاد السوفياتي لم تنتج ، في اطار حاجاتها الخاصة ، احد امثال « هاميدن » القادرين على الاهابة بها الى بذل جهود لم تكن تتصور قدرتها عليها من ذي قبل » ( هـ . لاسكي ) .

ان الانسان السوفياتي الجديد ، المتخلف كل الاختلاف عن الفلاح الروسي القديم ، قد تكوّن في اثناء معارك الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ، وخلال سنوات الجهود الطويلة التي فرضتها اعادة اعمار البلاد وتحقيق الخطط الخمسية . واتجهت التربية التي اكتسبها بفضل المدرسة والكومسومول والجيش الاحمر والصحافة والسينما والاذاعة والادب الى تنمية الشعور فيه بان « المجتمع الجديد لا يمكن ان يبني الا بالتحاد كافة طاقات الشعب الحية » ، وان « نعى الانسان

الشخصية مرتبطة بالازدهار الاجتماعي ، وبأن الشخص لا يستطيع الافادة افادة كلية من قابلياته المختلفة الا في المجتمع فقط .

منذ السنة ١٩٣٦ ، تألفت اكثرية الشعب السوفياتي من اناس لم يعرفوا قط النظام القديم أو لم يحفظوا عنه سوى ذكرى بعيدة ، وترعرعت في هذا الجو الحماسي الذي خلقت له الثورة ، مقتنعة بان الحياة الجديدة لن تكون الا اكثر جمالاً يوماً بعد يوم وافر ارضاء يوماً بعد يوم ، ولم يثر المستقبل مخاوفها ، ولا سيما من زيادة الانتاج ، لانها على يقين بان المستقبل سوف يكون افضل سنة بعد سنة . وسيظهر الاثر العميق للتربية الاخلاقية السوفياتية هذه في الحرب ضد المانيا وفي سنوات اعادة بناء البلاد الصعبة .

الجيش الأحمر  
بغية مواجهة الحرب الأهلية والتدخل الاجنبي ، توجب على النظام الجديد انشاء جيش مخلص وقوي . وكان عليه ، في هذه المهمة ، ان يتغلب على الصعوبات نفسها التي قامت في وجه الثورة الفرفسية . ففي شهر تشرين الاول من السنة ١٩١٧ ، حلّ محلّ الجيش القديم ، السائر بخطى سريعة في طريق الانحلال ، جيش اشتراكي اختير افراده عن طريق التطوع : « جيش العمال والفلاحين الاحمر » المؤلف من « عناصر الطبقات المهددة والمنظمة ، المتأثرة اكثر من غيرها بالروح الطبقيّة » . فبعثت النتائج غيبة للأمال ، ان لجهة عدد المتطوعين ( اقل من ٣٠٠ ٠٠٠ في شهر ايار من السنة ١٩١٨ ) ، وان لجهة الانضباط . لذلك ادخل تروتسكي اصلاحات حازمة منذ شهر اذار من السنة ١٩١٨ : انشاء سلطة عسكرية مركزية ، خدمة عسكرية الزامية وقيد اسماء الشبان البالغين سن الخدمة العسكرية ما بين السنة ١٩٢١ والسنة ١٩٢٥ في المناطق الغربية التي يهددها الجيش الابيض . وأبطل انتخاب الضباط منذ صيف السنة ١٩١٨ ، وانزلت عقوبات صارمة بالفارين والمتمردين . واخيراً بذلت جهود كبرى لاستخدام قادة الجيش القيصري القديم رسمياً يتوفر للجيش الاحمر اعداد ضباط يحضهم ثقته الكاملة . الا ان الحكومة ، التي لم تغتر دقيقة واحدة باخلاص هؤلاء الضباط ، عينت في مختلف الوحدات مفوضين يمثلون النظام رغبة منها في استدراك الخيانات واعمال التخريب ، وتربية المهندسين الجدد تربية سياسية . واستندت ادارة العمليات الحربية للقيادة ؛ ولكن الاوامر والتقارير يجب ان تحصل توقيع المفوض . واستدعي كذلك صفوف ضباط الجيش القديم ( ٢١٥٠٠٠ ) الذين رفعوا الى رتب ضباط ، وانشئت مراكز تدريب قلم ، خلال اشهر معدودة ، ضباط الغد المنحدرين من عائلات عمالية قروية . فارتفعت نسبة الشيوعيين بين الضباط من ٥٤ ٪ في السنة ١٩١٩ الى ٦٥ ٪ في السنة ١٩٢١ . وضمت الى الوحدات ، ولا سيما وحدات الاصطدام ، فرق جديدة هامة من المهندسين الشيوعيين . وهي هذه الوحدات مع المفوضين والضباط الشيوعيين ، ما الفت ، بحسب تعبير تروتسكي ، « طائفة شيوعية جديدة من الساموراي جهرقت ، بدون اي امتياز طبقي ، كيف تموت وعملت الآخرين كيف يموتون من اجل قضية الطبقة العمالية » . وحسب نص البلسفيك ، في ربيع السنة ١٩٢١ ، على الجيوش

البيضاء وارتغوا الحلفاء على الانسحاب ، كان قد برز جيل جديد من القادة العسكريين المهنكين ضم ضباطاً قداماء ( شاور شنيكوف ، كامنيف ، توكاتشفسكي ) او صفوف ضباط قداماء ( فوروشيلوف ، تيموشنكو ، بلوشر ، بودينسي ، ميخوروف ) ، او مدنيين ( فرونزيه ) . اما الضباط المنحدرين من اصل قروي وعمال ، الذين اتوا اعمالاً بطولية خلال الحرب الاهلية ، فقد حصلوا في الاكاديميات العسكرية الدروس التي اتاحت لهم بلوغ الرتب العليا ، ولم يبق في الخدمة ، في السنة ١٩٣٠ ، سوى عدة مئات من ضباط الجيش القديم ( ١٠٪ من الضباط مقابل ٧٨٪ في السنة ١٩١٨ ) ؛ وفي السنة ١٩٣١ كان ٥١٪ من الضباط اعضاء في الحزب الشيوعي . وارتفعت هذه النسبة الى ٦٨,٣٪ في السنة ١٩٣٤ . ومنذ السنة ١٩٢٨ ، كانت هذه حال ٥٣,٦٪ من قادة الفرق ، و ٧١,٩٪ من قادة الفيلق و ١٠٠٪ من قادة الجيوش . وقد قلل تزايد العنصر الامين هذا في المراتب العليا من شأن دور المفوضين الذي المحصر في تربية المهندسين السياسية والمتموية . ولكن سلطتهم توسعت مجدداً في اعقاب عملية تطهير كبار الضباط ، التي اجريت في السنة ١٩٣٧ ، ورفق في الوقت نفسه ضباط الصف الثاني ، الاوفياء للحزب والواقفون على التقنيات المصرية ، الذين استلوا المراكز الشاغرة الهامة .

كانت الحكومة السوفياتية ، وهي حكومة ثورية لمحدد بها الاخطار  
 الشرطية  
 والقضاء السياسي  
 من الداخل والخارج على السواء ، اعجز من ان تستمر وقتصر بدون  
 دكتاتورية ، وكانت هذه اعجز من ان تقوم بمعمل مجد بدون مساعدة  
 شرطة ناشطة تمارس رقابتها في كافة الاوساط وفي كافة انحاء البلاد . وهو ستالين من شرح هذا  
 الوضع ، في السنة ١٩٢٧ ، لوقد من العمال الاجانب :

« نحن بلاد محيط بها الدول الرأسمالية . واعداء ثورتنا في الداخل هم عملاء رأسماليي كافة البلدان ... ، بحاربتهم لمحارب العناصر الرجعية في كافة البلدان ... ، وما دام هناك تطويق رأسمالي ، فسوف يكون هناك مخربون ومنفذو اعمال جانبية وجواسيس وادمايين آتون من وراء حدود الاتحاد السوفياتي لخدمة دوائر التجسس في الدول الأجنبية ... لا ، اعسا الرفاق ، يجب الا ترتكب الاخطاء التي ارتكبها الشوار الباريسيون في السنة ١٨٧١ . ان جهاز الشرطة السياسية في الدولة ضروري للثورة وسوف يبق عليه لارهاب اعداء البروليتاريا » .

نظم جهاز الشرطة السياسية ( G.P.U. ، ثم O.G.P.U. ، ثم N.K.V.D. — اي مفوضية الشعب للشؤون الخارجية — في السنة ١٩٣٤ ) في السنة ١٩٢٢ في اعقاب الثورة الاهلية ، ومارس نشاطه في اثناء السياسة الاقتصادية الجديدة ضد انصار النظام القديم ومثلي الطبقات الحاكمة القديمة ، وضد السياسيين ، المشفيك ، والاشتراكيون الثوريون ، والفوضيون . وعند البدء بتنفيذ الخطط الخمسية ، تناول نشاطه المحتكرين والكولاك وكافة مقيمي العقبات في طريق التصنيع والنسوب اليهم ، وتخريب ، الانتاج : كاختصاصيي الصناعات الغذائية الـ ٤٨ الذين ادبنوا في خريف سنة ١٩٣٠ ، ومهندسي « الحزب الصناعي » في موسكو الذين حوكموا في شهر كانون الاول وعفي عنهم في السنة التالية . وحتى اوائل السنة ١٩٣٥ اتزلت العقوبات

الصارمة : كالحكم بالوت الذي ابقى عليه في الشؤون السياسية ، والنفي الى معسكرات المناطق المتجمدة وسيبيريا ، بمثابة الثورة من محتكرين وكولاك بصورة خاصة ؛ اما المعارضون الخارجيون من صفوف الحزب فقد استفادوا من قانون غير صارم شبيه بالقانون « السياسي » في السجون الغربية ، ولكن هذه المعاملة زالت بعد مقتل كيروف الذي يبدو انه زاد من حذر ستالين .

المعارضة  
كان النظام مقتنماً بان الرأسمالية مصممة منذ السنة ١٩١٧ على تفويض الدرلة الاشتراكية الجديدة ، ثم ايد مخاوفه هذه التدخل الاجنبي والمساعدة المقدمة للمهاجرين ومشاريعهم من قبل الحكومات الاجنبية وتهديدات الصحافة والعديد من الشخصيات العسكرية والمدنية الاجنبية ، فرأى طبعاً في كافة مظاهر المعارضة والموامرات و« اعمال التخريب » اثر التدخل الاجنبي . فاتهم كل معارض بانه متواطئ مع الاجنبي واداة في يديه ، وهذا ما يفسر ضراوة المنازعات والقمع الذي لم يعرف للرحمة معنى .

ان زوال معظم الطبقات الحاكمة القديمة لم يقض على كل معارضة . فان بعض ممثليها بمن بقوا في الارض السوفياتية قد ظهروا علانية مرة اخرى خلال سنوات السياسة الاقتصادية الجديدة ، ولكنهم ما لبثوا ان تواروا امام المحتكرين . اما معارضة الكولاك والمقاومة الريفية في اوائل عهد التأميم فكانتا اعظم شأناً الى حد بعيد . وقد تجيزتا بثورات مسلحة قمعت دونها صعوبة بتدابير التوقيف والنفي ، وبمقاومة انشاء التعاونيات الزراعية ( كما يصفها شولوكوف في روايته « الاراضي المحيطة » ) في الملن او في الخفاء ، وبتخفيض مساحة اراضي زراعة الحبوب ، ولا سيما بمجزرة المواشي التي ربما قضت بين السنة ١٩٢٩ والسنة ١٩٣٣ على نصف الخيول و٣٠ مليون ماشية كبرى و١٠٠ مليون خروف ، مما سيستلزم عشر سنوات لبلوغ ارقام السنة ١٩٢٩ مرة اخرى .

المعارضة  
وقامت هناك معارضة اخرى ، شديدة الخطر على النظام ، هي التي تكونت في داخل الحزب  
في داخل الحزب  
فان الخلاف الذي طالما نشب منذ السنة ١٩١٧ بين تروتسكي ولينين قد اتسع خرقه حين هاجم تروتسكي السياسة الاقتصادية الجديدة وكانها استسلام امام الرأسماليين ، ثم بعد وفاة لينين حين تجابهه الرأيان المتناقضان حول توجيه سياسة الاتحاد : الرأي التروتسكي القائل بالثورة المستمرة ، والرأي القائل بالثورة الاشتراكية في بلاد واحدة ، الذي دافع عنه ستالين . وخلال خمس سنوات قاوم ستالين « ثلوث » تروتسكي وزيموفياف وكامنيف ؛ فتجابه الجناحان في اجهزة الحزب المختلفة والصحافة والمؤتمرات الى ان قرر النصر الستاليني تحفيق الاشتراكية في بلاد واحدة ، ومن ثم ، التخلي عن السياسة الاقتصادية الجديدة ، وتأميم الارياض ، والتصنيع بواسطة الخطط الخمسة . فنفي تروتسكي الى « الماآتا » واقصي اخيراً عن الاتحاد السوفياتي في شهر كانون الثاني من السنة ١٩٢٩ . وفي السنة ١٩٣٠ قضى كذلك

على معارضة بوخارين اليمينية المعادية لتأميم الارياض . ومنذ ذلك التاريخ لم تبرز المعارضة الا بأعمال التخريب وسلبية الاختصاصيين الذين كانوا يتحسرون على النظام القديم ، والذين بقوا على اتصال باوساط الهجرة .

المعارضة الدينية والقومية

في حقليْن آخرين - تشدهما الروابط في اغلب الاحيان - اصطدم النظام بين آن وآخر بمعارضة عنيفة جداً : الحقل الديني وحقل القوميات . لقد كانت الكنيسة الارثوذكسية حليفة السلطة المطلقة ، ففسدت بسبب الثورة امتيازات فخرية ومادية كثيرة ؛ واذا هي استمادت حقها في اختيار بطريرك ، فانها قد فقدت ممتلكاتها ودورها السياسي وخشيت خطر حكم بنادي بالاحقاد رسمياً ؛ فاستهلت ، في اثناء ولاية البطريرك تيخون ، صراعاً عنيداً ضد النظام الجديد ، وحرمت الزعماء الشيوعيين وحرابت سياستهم بمزم وقوة . فأجاب النظام بفصل الكنيسة عن الدولة فصلاً مطلقاً ، وببعدد من التدابير التي زادت اكثر فأكثر من عزلة الكنيسة وأقصتها عن كل حياة سياسية : اقرار الحالة المدنية ، وحرمان الكهنة من الحقوق المدنية ، وفي السنة ١٩٢١ ، حظرت تعليم الشيبية تعليماً دينياً ، الابصفا خاصة ، وتعليم مضاد للدين في المدارس والكتيب المدرسية ، والغاء كل ادب ديني ، واقفال مراكز التلميح الكنسي ، ومصادرة ادوات العبادة ... ولم يسمح عملياً الا بالاحتفالات الدينية . فقد طورد الرهبان والكهنة والقي القبض عليهم ، بمجعة مخالفة منع التعاليم في اغلب الاحيان . وفي السنة ١٩٢٥ ، تأسست « عصابة الملحدين المناضلين » التي استهدفت دعواتها الناشطة نشر احتقار الدين وتقويض سلطة الكنيسة التسلسلية . وتولت بعض المتاحف اللادينية ، والصحافة ، والاعلان ، مهاجمة الظلامية والخرافات الدينية ، ونشر التعاليم المادية . وعلى غرار ما حدث اثناء الثورة الفرنسية ، قاطع شطر من الاكليروس كافة القوى المناهضة للثورة وأسس « الكنيسة الحية » التي منح لها بمعد ثلاثة مجامع . وفي السنة ١٩٢٧ اخيراً ، أوصى رئيس الاساقفة سرجيوس رعاياه بالوقوف موقفاً مخلصاً من الدولة وأمر باقامة الصلوات من اجل البلاد والحكومة . فأناحت هذه المصالحة للكنيسة ان تعيدش كمؤسسة خاصة في ظل حرية الضمير التي ينادي بها الدستور . اجل لقد استمرت الدعوة المضادة للدين ، ولكن قوتها تضاعفت كلما تضامن الخطر على الثورة وكلمها اعربت الاجيال الجديدة المؤمنة عن موالاتها ؛ ثم اعاد دستور السنة ١٩٣٦ الحقوق المدنية للاكليروس ؛ ويشير احصاء يعود الى السنة ١٩٤١ الى وجود ٣٠٠٠٠٠ جمعية دينية مختلفة ، و ٨٣٣٨٨ مكان عبادة مسموحاً بها منها ٤٣٢٥ كنييسة ارثوذكسية ( مقابل ٤٦٤٥٧ في السنة ١٩١٧ ) ، و ٨٧٦٥ كاهناً ارثوذكسياً وشماساً ( مقابل ٦٦١٧٠ ) ، و ٣٨ ديراً ( مقابل ١٠٢٦ ) .

بينما كان السبب الرئيسي للنزاع مع الكنيسة الارثوذكسية تحالف الكنيسة مع الطبقات الحاكمة القديمة ، كان السبب الرئيسي للنزاع بين الحكومة السوفياتية والسكان المساهمين المتعالف الوثيق بين المسلمين والحركات القومية المحلية ، وتناول الاصلاحات العصرية التقاليد الدينية

بصورة حتمية بسبب ارتباط الحياة المدنية والحياة الدينية ارتباطاً وثيقاً . فعولج الوضع في البدء بمزيد من الإدارة ، وتأخرت العلنة عنها في أوروبا ، وبقي التعليم القرآني مسموحاً به حتى السنة ١٩٢٨ : لم تؤمم الممتلكات الوقفية الا في هذا التاريخ . وكانت نتيجة المقاومة التي جمعت بين القوميين الانفصاليين من ذوي النزعات الطورانية الشاملة وبين العناصر الدينية في جميعيات مناهضة للثورة تحت الستار الديني ( شورى الاسلام ) اثاره نزاع على جانب كبير من الخطورة ، فردت الحكومة بقوة بتشجيعها النهضة المضادة للدين : سخر المسرح والسينا من اولياء الاسلام ومن الاعياد الدينية ، ثم ابدت عصبية « الله - زيسلاف » ، وهي احد فروع عصبية الملحدن التي تأسست في السنة ١٩٢٥ ، نشاطاً كبيراً وواسعاً جداً ، فاقفل ٨٠٠٠ جامع والمدارس القرآنية في الجمهوريتين القبرية والبشكيرية ، و ٥٠٠ جامع في مناطق القفقاس الشمالية ، وطورد الخاتون . وفي السنة ١٩٣٨ ، بدت الحركة الطورانية الشاملة مشالوة ، وماشى الدين الروح المصرية وبات اكثر مرونة ، وسلم على ما يبدو بمنع تعدد الزوجات وزواج القصر ، وبحرية النساء في الخروج من منازلهن ؛ فتوقفت من ثم الحملة الهادفة الى محاربة الدين الاسلامي ، والدهاوة المضادة للدين . الا ان التقاليد والعادات الموروثة عرفت البقاء بالرغم من القانون واستفادت من حلم سلطات محلية كثيرة : فما زال تعدد الزوجات ، وارتغام القاصرات على الزواج ، وارتداء الحجاب ، واقامة النساء في الحرم ، اموراً غير نادرة ، بينما استمرت الروح القومية .

ان المعارضة السياسية او القومية - اقله في أوروبا - لم تظهر  
 الدعوى الكبرى  
 قط بعد السنة ١٩٣٠ ( تاريخ دعوى الانفصاليين الاركرانيين  
 ( ١٩٣٦ - ١٩٣٨ )  
 في كييف ) ، على الرغم من استمرار وجود الفئات المنظمة  
 في داخل الحزب حتى السنة ١٩٣٤ . ولكن ذلك لا يعني زوالها ، كما تؤيد ذلك عمليات  
 التطهير المتكررة التي لم تقص الفاعلين والفاستين والمعجزة فحسب ، بل اعسدها الفريق  
 الحاكم ايضاً .

كان مقتل كيروف الذي صادف في الزمن فترة تأزم دولي على جانب كبير من الخطورة ،  
 مثاراً لسلسلة من الدعوى امام المحاكم العسكرية رفعت على زيو فياف وكامنيف من « مركز  
 لينغراد » في السنة ١٩٣٦ ، ثم على راديك واحد عشر ممرضاً آخر في شهر كانون الثاني من  
 السنة ١٩٣٧ ، ثم على سبعة قواد والمارشال لوكاشفسكي في قوز ، واخيراً على بوخارين وريكوف  
 وياغودا في شهر آذار من السنة ١٩٣٨ . وقد اتهموا كلهم ، بدرجات مختلفة ، بانهم عملوا  
 بالاتفاق مع عملاء الاجنبي اما على اغتيال ستالين وسحب الزعماء الآخرين ، واما على تهديد  
 الطريق لهجوم مسلح على الاتحاد السوفياتي ، واما على اعسداد انقلاب عسكري . فاجريت  
 خلال هاتين السنتين عملية تطهير عام تناول عدداً كبيراً جداً من المسؤولين وكبار الموظفين ،  
 ولا سيما في الهيئة الدبلوماسية والادارة الاقتصادية والجيش ومحام الحزب ؛ وقد احدثت

الأحكام الصادرة بالطرد من الحزب والتوقيف والاعدام جواً رمياً من الضميمة والقنوط ،  
وفوضى خطيرة في كافة الإدارات والمصالح ؛ وبمد عزل « الأوجوف » اعتمدت تدابير تهدئة  
اصلحت الاخطاء والظلامات المرتكبة ، فأخلى سبيل اكثر من ٦٠٠٠ ضابط ومهندس  
وموظف ، أو اعيد لهم اعتبارهم .

## الخلاصة

هكذا قام في الاتحاد السوفياتي ، خلال سنوات ما بين الحربين ، عالم جديد يختلف عن باقي الانسانية . ففي ظروف مادية غابة في الصعوبة ، وفي وسط كون معاد كان يرتقب ويرجو كل يوم نهاية النظام ، بنى البلشفيك - دون اية مساعدة خارجية - دولة اقتصادية من المرتبة الاولى . فكان الهدف المعين للشعب السوفياتي تمويض خسارة الوقت والتساوي باعظم الدول : الولايات المتحدة ؛ اجل ما زالت المسافة كبيرة ، في السنة ١٩٣٩ ، بين الجبارين ، ولكن سرعة النمو بعثت اعظم الآمال لمستقبل قريب . فأوجه الشبه بين البلدين كثيرة : الثروة نفسها وتنوع الموارد الطبيعية نفسه ، وتدني نسبة كثافة السكان نفسه ، وحضارة جماهيرية واحدة يحركها الايمان بالتقدم العلمي والتقنية المبنية على العقل ، وثقافة غير معدودة واحدة في فاعلية تأثير الانسان على البيئة .

وهو هذا التقدم غير الاعتيادي ما يفسر نفوذ الاتحاد السوفياتي في العالم اجمع على الرغم من الحصار الذي فرض عليه ، وعلى الرغم من عزلته وانكاشه على نفسه ؛ وهو ما جعل منه نظيراً للولايات المتحدة التي اصبحت زعيمة الدول المتمسكة بالرأسمالية والحرية السياسية . ان المبادئ التي يعمل بوجهها ويبتها ليست جديدة ما دامت ترقى في معظمها الى كارل ماركس ، ولكن الاتحاد السوفياتي هو ما اخرجها من حقل النظرية ليحمل منها قوة سياسية ، وما جعل تفسير الكون الوارد في الفكرة الماركسية والحلول التي تقترحها امام متناقضات العالم الرأسمالي تنتشر انتشاراً جديداً .

منذ السنة ١٩١٧ ، لم يعد نقد الديمقراطية الحرة نقداً ايديولوجياً امراً يستهان به ، بعد ان انتزع قناعة عقول كثيرة ومصالحين كثيرين . فان مفهوم الاقتصاد المخطط ، الذي اعتبر خيالياً لفترة طويلة ، قد فرض نفسه على علماء الاقتصاد والسياسيين . وهكذا طرحت المبادئ والامثلة مسائل جديدة وادخلت على انظمة الدول الحرة تعديلات عميقة . وفي العلاقات الدولية لم يكن تأثير الاتحاد السوفياتي اقل شأنًا . فان استخدام الدعاية الرسمية ، واحتكار التجارة الخارجية ، قد ارغما الدول المتقاربة على اعتماد وسائل متشابهة او تعديل طرائقها التقليدية .

ولم يكن اقل شأنًا كذلك تأثير الاحزاب الشيوعية الوطنية التي بدلت نشاطها ظروف حياة الدول الغربية وتطورها السياسي كبديلاً عميقاً احياناً . وكان هذا التأثير مباشراً وغير مباشر .

افلم يلاحظ ان حركة فاشستية كانت تولد اهدأ في كل بلاد يوجد فيها حزب شيوعي قوي ؟ اولم  
تمزج الخشية من الاتحاد السوفياتي ، في بعض الاوساط ، الوعي الرأسمالي ؟ اولم تدفع هذه  
الاورساط الى الوقوف موقفاً مساهلاً من الحركات الفاشستية ؟

في الواقع تطور العالمات المختلفان كل على حدة دونما تخالط تقريباً . فمن جهة ، اشمئزاز  
ووجود ودهشة لرؤية قيام واستمرار ونمو نظام اقتصادي وسياسي مبني على مبادئه تمتد  
متنافية والنظام الطبيعي ، وخاطئة ، وحتى غير معقولة ؛ وجرح امام هذا الاستقرار وهذه  
القوة المتزايدة النمو من جانب الدول الرأسمالية . ومن جهة ثانية ، قناعة في الاتحاد السوفياتي  
بأن الخطوط الرأسمالية المحتوم تستمجه الازمات ، وبأن اشتداد هذه المتناقضات وتزايد عدم  
القرار يولدان الاضطرابات ويهددان السلم تهديداً اكثر خطورة يوماً بعد يوم . 'وجهات عملية  
التطهير الكبرى ( ١٩٣٦ - ١٩٣٨ ) ، التي تناولت بصورة خاصة القادة العسكريين والمدنيين  
المعروفة اجماعاً واشكالم خارج الاتحاد السوفياتي ، تمزج فقدان الثقة بدولة بقبضة وتحدث  
انطبهاها بان الاتحاد السوفياتي اقل قوة وركانة مما يمتقد الناس . وهو الخطر المشترك وحده  
ما سوف يزيل هذا الاختلاف جزئياً بعد السنة ١٩٤١ .